كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

628

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 17 تشرين الثاني 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

دمشق
تغص بالغش
08

قراءة في موازنة
تقشف 2014
12

د .جميل:
الكارثة إنسانية
14

الدردري ..
القاتل الاقتصادي!
19

الافتتاحية

مخاطر «العودة للمربع الأول»..!

يدور الحديث عن موعد محدد لمؤتمر «جنيف-2» قد يجري الإعلان عنه في 25 تشرين الجاري. إلا أن ما غدا مؤكداً هو موافقة جميع الأطراف على المشاركة في المؤتمر، الأمر الذي لا ينبغي أن يفهم منه، بأية حال من الأحوال، أن تلك الموافقة تعني تلقائياً رغبة هذه الأطراف جميعها بإنجاحه. ولكن بعيداً عن مناقشة رغبات الأطراف المختلفة، لا بد من تجديد التأكيد بدايةً على أن عقد مؤتمر جنيف-2 هو ضرورة موضوعية بوصفه مدخلاً للحل السياسي للأزمة السورية، وبوصفه الباب الوحيد المتاح لوقف نزيف سورية والكارثة الإنسانية المستمرة التي يعيشها السوريون..

إنّ مؤتمر جنيف هو المخرج الوحيد، لأنّه المدخل الوحيد لوقف التدخل الخارجي الذي بإيقافه يمكن تخفيض مستوى العنف باتجاه إيقافه، بالتزامن مع إطلاق عملية سياسية سورية-سورية تستند إلى أرضية وقف التدخل الخارجي، وإلا فإن كل حديث عن حل سوري- سوري دون وقف التدخل الخارجي هو عبث وتضليل.

ومن جانب آخر، فإن جنيف هو الحل الوحيد لأنه يعبر بجوهره عن حقيقة توازن القوى الدولي والإقليمي والداخلي حيث بالمنطق الوطني وانسجاماً مع «قانون حل الأزمة» بالمعنى الوارد أعلاه ينبغي أن تتحول الصيغة إلى «لا غالب ولا مغلوب» فيما بين السوريين أنفسهم من أجل مواجهة أدوات التدخل الخارجي من «النصرة» و«داعش» ومن في حكمهم، والانتصار عليها، في حين أن الحلول الافتراضية الأخرى من «حسم» و«إسقاط» ليست إلا وهماً وقبضاً للريح معرفياً وتطبيقياً كونه لا يعني سوى المزيد من الإحراق الداخلي والاستنزاف والتخريب والتدمير على المستوى العملي.

وإذا كان انعقاد جنيف2 قد غدا أمراً محسوماً، فإنّ ما ينبغي العمل عليه هو إنجاح جنيف2.. ذلك أن لدى القوى المتشددة- رغم ضعف حيلتها المتزايد باطراد أمام التوافق الدولي وتعاظم الوزن الروسي الساعي لإنجاح الحل السياسي- كلّ الرغبة بإفشال جنيف والعودة إلى المربع الأول على أمل استمرار النهب والفساد بانتظار نتائج الحلول الافتراضية الأخرى، وكل ذلك خوفاً ورعباً من مواجهة استحقاقات الحل والتغيير الذي تطالب به الحياة المتبقية في سورية. وإنّ أخطر ما في المسألة، لا يقف عند العودة إلى المربع الأول، أي مربع «الحسم» و«الإسقاط»، ولكنه يتعدى ذلك إلى أن العودة المبنية على إفشال جنيف لن تكون في عمقها عودةً إلى ذلك المربع فحسب، بل عودة كاملة إلى كل إحداثياته مضافاً إليها ما راكمته سنوات الأزمة. أي أنها ستكون دخولاً في مربع جديد يحول درجة التدويل المرتفعة حالياً، إلى تدويل كامل للأزمة السورية، أي أن شبح التدخل الخارجي العسكري المباشر سيعود بأشكال أكثر فجاجة وخطورة، إلى جانب إعطاء مخطط إحراق سورية المدة الكافية للوصول بالبلد إلى نقطة اللاعودة، وهي نقطة لا تبعد عنّا أكثر من أشهر معدودة.

إن قوى الفساد في طرفي الصراع، لن تتوقف لا الآن ولا خلال جنيف2 ولا بعده عن محاولة الحفاظ على حالة العنف، الأمر الذي يتطلب ضغطاً مستمراً عليها من الوطنيين أينما كانوا لكسر تعنّتها، عبر تحالف وطني واسع يوحد المنهوبين في وجه ناهبيهم الداخليين والخارجيين، إلا إذا كان السوريون سيقبلون، بما هو مستبعد عن ثقافتهم وتاريخهم، بتمكين المزاودين من رهن مستقبل البلاد ووحدة أرضها وشعبها.

في حلب.. الصورة عن AFP

بوتين يبحث مع الأسد التحضيرات لمؤتمر «جنيف2»

بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع نظيره السوري بشار الأسد هاتفياً التحضير لمؤتمر «جنيف2» وسير العمل على وضع الأسلحة الكيميائية السورية تحت الرقابة الدولية وعملية تدميرها.

وأعلن المكتب الإعلامي للكرملين يوم الخميس 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، أن بوتين عبر عن ارتياحه للتعاون القائم بين السلطات السورية وبعثة منظمة حظر السلاح الكيميائي والأمم المتحدة.

وجاء في بيان الكرملين أن الرئيس الروسي أكد على الجهود التي تبذلها روسيا بالتعاون مع شركائها من أجل التحضير لمؤتمر «جنيف2» وقيم إيجابياً استعداد الأسد لإرسال وفد حكومي سوري إلى هذا المؤتمر، معرباً عن أمله في أن الجماعات الأساسية للمعارضة السورية ستبدي نهجاً بناءً وستشارك في المؤتمر.

وركز بوتين في المكالمة الهاتفية على الوضع الإنساني في سورية، معرباً عن أمله في أن الحكومة السورية ستفعل كل ما بوسعها من أجل تخفيف معاناة المدنيين.

وأكد الجانبان الاهتمام المشترك بمواصلة تعزيز العلاقات الثنائية.

من جانبه شكر الرئيس السوري القيادة الروسية على دعم موسكو للشعب السوري. تجدر الإشارة إلى أن الاتصال الهاتفي بين الرئيسين جرى بطلب من الجانب الروسي.

«وجع ورق»

«رامي19 سنة وأسعد18 سنة – التاريخ 2013»

● بتتذكر يا أبو سعود لما أهالينا كانوا يقولولنا أنو بسنة 2011 وقبلها كانت المعاملات يللي فوق الأساطيح تكلف آلافاات الليرات.. وأحياناً كذا عشرتالاف؟

● أيه يا أبو الرام.. تعيش وتتذكر.. بس وينك هلأ أرخص.. شبك هلأ صارت بالدولار عمي.. دخن لقلك دخن!

● لكْ.. بتذكر أبي كان يقول أنو ابن عمو دفع ست تالاف ليرة مشان يطلع شهادة سواقة لأخت مرتو..

● يا حرام ع هديك الأيام.. الأسعار كانت كفر يا زلمة.. إيه هلأ نفس المعاملة ما بتكلف أكتر من ميتين دولار.. ميتين دولار بس!

● لاء لاء.. وابن جيراننا دفعولو أهلو خمسوعشرين ألف ليرة مشان تأجيل دراسي...

● يا حرام.. يا أبو الرام.. إيه هي هلأ ما بتكلف أكتر من سبعميت دولار.. وبتاخدها بعد كم يوم..!

● قولتك والله معك حق..! بيقولوا أنو بوقتها كان في وحدة بتفك مشنوق من ع حبل مشنقة.. بس يخرب بيتها كانت هي القصة بتكلف شي مليون ليرة.. تخيّل..!

● هههق..! إيه يمكن هلأ نفس المخلوقة بتاخد ع نفس المعاملة شي مية ألف دولار مو أكتر.. لعمش شو كانوا أهالينا مبعزقين..؟!

● دخلك أبو سعود.. دقيقة شويّ.. طوّل بالك عليّ شويّ!..... أنت بعدو أبوك عايش مو؟

● إيه.. يعني بالاسم عايش..

● ولساتو موظف ولا طلع تقاعد؟

● لاء يعني كم سنة وبيتقاعد..

● وقديش معاشو؟

● شبك معاشو شي ستطعش ألف ليرة..

● يعني كم دولار هدول يا فهمان؟

● ما بعرف! ليش؟

● ولك يا..... يعني كم شهر بدو ليساويلك ربع معاملة من هدول تبع فوق الأساطيح..؟؟؟؟

هل تمت معالجة القضايا المثارة في الدورة السادسة عشرة للمجلس العام؟

تعتبر اجتماعات المجلس العام لاتحاد العام لنقابات العمال إحدى المحطات الهامة في العمل النقابي للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، وذلك للمواجهات البناءة والحامية والقوية في النقاشات التي تدار بين الحكومة وممثلي العمال في جميع القضايا التي تمس حقوقهم ولقمة عيشهم.

■ ريم علي

بعد فترة وجيزة من انتهاء أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس العام التي عقدت بين 15– 2013/9/16 التي نوقشت فيها مواضيع وقضايا عمالية هامة وجه رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي الوزراء كل حسب اختصاصه بمعالجة القضايا العمالية التي أثارها العمال، وذلك ضمن كتاب الاتحاد العام لنقابات العمال رقم 1/1244 تاريخ 2013/9/25، وفيما يلي النص بالطريقة المرسلة:

تموين: معالجة أوضاع ومصاعب عمال المخابز وتلبية الوعود في هذا المجال من حيث «سقف الإضافي، التعويضات، الكسوة العمالية وزيادة قيمتها والوجبة الداعمة، تسوية الوضع».

عمل + موارد: تسريع العمل لاستكمال أسباب إصدار مشروع المرسوم التشريعي الخاص بتسوية أوضاع العمال المتعاقدين والموسميين الذي عرض في جلسة لجنة تنمية الموارد البشرية بتاريخ 2013/9/2 وصدرت موافقة رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة بتاريخ 2013/9/8.

عدل + رئاسة: البت في تظلم العمال المصروفين من الخدمة وإعادة من تثبت براءته وإلزام الجهات العامة بتنفيذ قرارات العودة للعمل الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء.

رئاسة + صحة: تعديل القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 15/9357 تاريخ 2003/7/10 القاضي بحصر المعالجة القلبية في مشافي دمشق وحلب.

مالية + تربية + لجنة الإشراف: تنفيذ مقترحات صعوبات تطبيق التأمين الصحي على العاملين في وزارة التربية.

مالية: إعادة النظر بقيمة الكسوة العمالية ولحظ الاعتمادات اللازمة للكسوة والوجبة الداعمة في الموازنة العامة للدولة لعام 2014 للجهات التي لا يزال العمل قائما فيها.

رئاسة: تسديد مستحقات النقابات العمالية من اشتراكات العمال وديون الصيدليات والمشافي العمالية المترتبة على بعض الجهات العامة ومنها وزارات «الكهرباء – الشبكات – الصناعة – الموارد المائية – الإدارة المحلية – شركات الإنشاءات العامة».

رئاسة + تربية + إدارة: تسديد مستحقات التأمينات الاجتماعية وخصوصا المترتبة على وزارتي التربية والإدارة المحلية.

الوزراء: دعوة رؤساء الاتحادات العمالية المهنية ورؤساء اتحادات المحافظات للمشاركة في الجولات الميدانية للسادة الوزراء والمديرين العامين.

رئاسة: دعوة اللجنة الوطنية للأجور المشكلة وفق قانون العمل /17/ للاجتماع لدراسة موضوع أجور عمال القطاع الخاص.

زراعة: معالجة مصاعب عمال الدواجن وإيجاد الحماية لهم.

دفاع: منح عمال مشروع تطوير المنطقة الجنوبية المفرزين للعمل لدى وزارة الدفاع التعويضات المقررة.

رئاسة + صناعة: تصريف مخزون معمل السماد ومعالجة صعوبات عمله وتنظيم العلاقة مع المصرف الزراعي بما يكفل تنفيذ الخطط.

تموين: متابعة تنفيذ قرار رئاسة مجلس الوزراء المتعلق بالدعم التمويني من حيث عدد المواد وكميتها وتوفيرها وإصدار القسائم والأسس لتوزيع المازوت المدعوم حسب الأولويات.

رئاسة + تموين: إصدار نشرات سعرية ملزمة للمواد الأساسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذها بما فيها تعديل القوانين الناظمة للأسعار والتموين وزيادة عدد المراقبين التموينيين والاستفادة من عمال الشركات المتوقفة في هذا المجال.

رئاسة: اقتراح تأجيل مشروع قانون «الشراكة بين الجهات العامة والخاصة» بصيغته الحالية والأخذ بملاحظات ومقترحات الاتحاد العام لنقابات العمال حول القانون وذلك بسبب الظروف الراهنة.

رئاسة + عمل: تعديل قانون العاملين الأساسي ضمن مشروع قانون واحد يتضمن فصولا وأحكاما خاصة حسب طبيعة عمل كل قطاع «صناعي – إنشائي – إداري – خدمي..».

«يرجى الاطلاع واتخاذ الإجراءات الناظمة لمعالجة ما يخصكم بالتنسيق المشترك مع الجهات ذات الصلة، والاتحاد العام لنقابات العمال، حيث المقتضى لذلك».

والسؤال هنا: هل أنجز الوزراء ما طلب منهم بعد مرور شهرين على تاريخ الكتاب الموجه من رئيس الوزراء؟ وهل تتفضل رئاسة المجلس وتبشرنا بعقوبة كل وزير لم ينفذ تلك التوصيات، علماً أن بعضها يُحل بيوم واحد وبعضها الآخر بجرة قلم؟!.

دون تعليق..

اعتبر وزير العمل حسن حجازي أن الأرقام التي تطلق بين الفينة والأخرى عن معدلات البطالة والعمال الذين فقدوا أعمالهم غير صحيحة، وأوضح حجازي أنه لا يمكن تقدم أي رقم عن البطالة خلال الوقت الراهن بسبب الأزمة أولاً، ولوجود تقصير في هذا الجانب ثانياً.

وطالب الوزير بضرورة محاسبة كل من يدلي برقم إذا لم يذكر مصدره رسمياً ويعتمد على معايير إحصائية، مضيفاً بالمقابل أن لا إحصائيات جديدة عن العمال الفاقدين لعملهم، في ظل تعذر الدخول لأماكن يسيطر عليها المسلحون.!!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الطبقة العاملة والمسار السياسي القادم؟!

الأزمة الوطنية السورية، بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي انعكاس للواقع الذي حمل في داخله تناقضاً عميقاً بين الكتلتين الأساسيتين في المجتمع السوري، كتلة الناهبين المستحوذين على الجزء الأساسي من الثروة المنتجة، وكتلة المنهوبين الذين بالكاد يملكون كفاف يومهم، وسيبقى الواقع كما هو حتى لو أنجزت العملية السياسية باتجاه الحل السياسي والحوار بين السوريين الذي من المفترض أنه سيؤدي إلى وقف كل أشكال العنف عبر منع التدخل الخارجي، ومنع القوى المتشددة في الطرفين من إفشال، أو عرقلة ما يريده الشعب السوري، وخاصةً المتضررين منه وهم الأغلبية من حلول يجري التوافق حولها على طاولة الحوار، والتي ستكون بمجملها ذات طابع سياسي يتعلق بتوزيع المقاعد والحقائب، وقضايا أخرى، بينما القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ليست مجال خلاف من الناحية الأساسية، حيث هي أحد العوامل الأساسية لتفجر الأزمة، التي يعبر عنها اقتصادياً «توزيع الدخل الوطني »، بين الناهبين والمنهوبين، أي نمط توزيع الثروة المختل بشكل كبير لمصلحة قوى النهب والفساد الكبير.

يبدو أن القضايا الاقتصادية الاجتماعية، ستبحث بإطار إعادة تقاسم الحصص بين القوى المختلفة سياسياً ولكنها متوافقة على السياسات الليبرالية كنهج أساسي للاقتصاد الوطني، مما سيعيد إنتاج الأزمات المختلفة المتمثلة بارتفاع نسب الفقر والبطالة، والتهميش، وفي الوقت نفسه، القضايا الاقتصادية الاجتماعية يجري بحثها منذ فترة في مراكز الأبحاث والدراسات الغربية والعربية، والهيئات التابعة للأمم المتحدة«الأسكوا» تحضيراً لليوم الأول لما بعد الأزمة، والسؤال الذي لابد من طرحه: كيف ستواجه القوى الوطنية برنامج القوى المتبنية للنهج الليبرالي، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؟

الأجابة عن هذا السؤال تحدده برامج القوى السياسية والمجتمعية، وممارستها على الأرض أثناء الأزمة، و اليوم الأول لما بعدها، الذي عبره، ومن خلاله ستخاض المعارك المختلفة التي هي أشد ضراوه بالمعنى السياسي من المعارك الدائرة الآن، حيث تحتاج لحشد القوى المتضررة من الأزمة وفي مقدمتها الطبقة العاملة السورية، التي لها مصلحة جذرية في النضال لمواجهة البرنامج الذي أوصلها إلى حافة الجوع والفقر والتشرد، والحشد يعني التنظيم، والتنظيم يحتاج إلى قوى مُنظمة تحمل البرنامج الذي يعبر عن مصالحها الحقيقية، وتقتنع به كي يتحول هذا البرنامج إلى قوه مادية تتسلح به الطبقة العاملة دفاعاً عن حقوقها الاقتصادية والسياسية والديمقراطية.

إن الحركة النقابية جزء هام من القوى الوطنية التي يقع على عاتقها مواجهة القوى الليبرالية وسياساتهم في الداخل والخارج، الساعين للتفاهم فيما بينهم اقتصادياً واجتماعياً بالرغم من الخلاف السياسي الظاهر حول شكل وطريقة حكم سورية القادمة، مما يتطلب صياغة برنامج مستقل يحدد رؤية الطبقة العاملة في السياسة والاقتصاد، أي طبيعة الحكم، وشكله، والنهج الاقتصادي، الذي سيحل المشاكل العميقة للاقتصاد السوري.

العمّال السوريّون في لبنان..
غربة وإهانة واضطهاد

يعمل العمال السوريون في لبنان بمجالات لا تتطلّب مؤهّلات كبيرة، حيث يشكّلون القسم الأساسي من اليد العاملة في قطاعَي البناء والزراعة، أو العمل في الفنادق والمطاعم، أي في القطاعات التي ينعدم فيها الأمان، لهذا ليس غريباً أن نسمع أو نقرأ بين الفينة والأخرى اغتيال عددٍ منهم بطرق مجهولة، عن طريق حرق مساكنهم أو رميهم من أعلى المباني التي يعملون فيها أو حتى طعنهم في الشارع.

■ بيروت – مراسل قاسيون

إن انعدام المناخ الآمن هذا يدفع سنوياً آلاف العمال السوريين إلى الإسراع في مغادرة لبنان، حتى من دون تقاضي أجورهم التي كانوا يطالبون مستخدميهم بها دون جدوى. لكن هذا الحل الاستثنائي تم رفضه كلياً منذ بدء الأزمة التي تعيشها سورية، ليقع العمال في حيرة من أمرهم، وذلك بين سندان الإهانة والغربة والاضطهاد من بعض اللبنانيين، ومطرقة القصف والعنف في البلاد!!.

في مراجعة لأعداد العاملين تبيَّن أن السواد الأعظم من اليد العاملة السورية هو ذكوريّ، ومن يصطحبون معهم عائلاتهم هم فقط «نواطير» البنايات السكنية عندما يحصلون على مسكن مجّانيّ أو العمّال الزراعيين لأنه من السهل إيجاد عمل للنساء والأطفال في هذا القطاع، لذلك حتى الحصول على إجازة يكون من النادر.

أحد القادة النقابيين في لبنان أكد لـ«قاسيون»: «إن عدد العمال السوريين في لبنان غامض لافتقادهم إلى إجازات عمل أو وثائق إقامة كما تجري العادة». وكشف النقابي «تعمّد الحكومة اللبنانية والاتحاد العام للنقابات هذا الغموض من أجل إعطاء الوضع عناوين وأسماء واتهامات على مزاجها وحسب مخططاتها التي تعلنها جهاراً بأن الوجود الكثيف لليد العاملة السورية مسؤول جزئياً عن البطالة التي تطال العمال اللبنانيين غير المتمتعين بالكفاءات أو ممن ليس لديهم منها الكثير، ويتنافس هؤلاء بصورة مباشرة مع العمال السوريين الذين يقبلون بأجور بخسة وظروف عمل لا يقبل بها اللبنانيون». لم يعد يقتصر النزوح على شبان غير متزوجين فقط، بل طال عائلات بأكملها طاردها البؤس والأوضاع الأمنية الصعبة لتتحول إلى بروليتاريا ريفية حقيقية تنتقل بحسب توفّر فرص العمل بين لبنان وسورية، وتقيم في ظروف سكنية تعيسة حفاظاً على كرامتها التي من كرامة الوطن، وهما فوق أي اعتبار.

المضحك أن بعض الجهات العامة أعلنت عن السعي الحثيث لعدم مغادرة أي عامل إلى أي دولة إلا من خلال اتفاقية ثنائية أو جماعية توقع معها لتشغيل العمالة السورية وضمان حقوقها في الخارج «عيش يا كديش».

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: إن العمال السوريين يعانون الاستغلال في لبنان، وظروف عملهم وأجورهم ليست أفضل من سورية، ورغم ذلك فهم مضطرُّون للبقاء، فإلى متى سيستمر تجاهل المسؤولين السوريين لهذا الأمر الذين يصل أحياناً لحد الإهانة للوطن، خاصة وأنه بات من الصعوبة وقف حركة النزوح الذي وصل لأرقام قياسية اضطرت فيه الحكومة اللبنانية لطلب المساعدة من الهيئات الدولية؟!.

■■

خالفت قانون المطبوعات ونشرت ردها عبر صفحتها
نقابة عمال السياحة «تناقض» نفسها بعد أسبوعين من اتهاماتها

■ ياسر حاج حسين

لم يمر سوى أسبوعين على الرد الذي نشرته نقابة عمال السياحة على موقع وصفحة اتحاد عمال دمشق عن أوضاع العمال في فندق أمية، حتى كشفت هي نفسها تناقضها مع الاتهامات «الباطلة» وغير المنطقية في دفاعها عن رب العمل بدلاً عن دفاعها عن عمالها ونقابييها، والتي نشرتها بطريقة كيدية بحق صحيفة «قاسيون» المدافعة عن حقوق العمال أينما كانوا.

والغريب أن الرد المنشور، وحسب قانون المطبوعات السوري يجب أن يصل أولاً للصحيفة وتقوم بنشرها أولاً، ومن ثم يتم نشرها عبر قنوات النقابة الخاصة أو الجهة صاحبة الرد، لم يعد له أثر على صفحة الاتحاد، مما يعني التلفيق أكثر بحق النقابة والجريدة والعمال معاً، ويبدو أكثر من خلال هذه الطريقة تحامل مكتب نقابة عمال السياحة على صحيفة «قاسيون» اعتماداً على نيَّات وأحكامٍ مسبقة من طرف واحد ليس لها أي داعٍ!!.

من هنا فإن التناقض في موقف النقابة كشف من تلقاء ذاته من خلال اجتماع وزير العمل حسن حجازي الأربعاء الماضي مع مكتب نقابة عمال السياحة، والذي جاء الخبر عبر صفحة الاتحاد أيضاً كما يلي:

«الاجتماع جرى فيه تذليل كافة المصاعب، ومعوقات العمل في القطاع الخاص عموماً، والسياحي خصوصاً، إضافة لمناقشة موضوع إدارة فندق أمية بعد أن قامت وزارة العمل بتنظيم عدة ضبوط بالمخالفات العمالية الموجودة لديها»..

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل من دليل أوضح من هذا عن استغلال إدارة الفندق لعمالها، وأن المشاكل العالقة بين العمال والإدارة لم تحل بعد كما ادعى ذلك مكتب النقابة من خلال رده المنشور؟ أو أن وزارة العمل ومن باب «التبلي» نظمت ضبوطاً بالمخالفات العمالية الموجودة لديها دون وجه حق بحق نقابة عمال السياحة أولاً، وغرفة السياحة بدمشق ثانياً!!.

وهذا ما نفته الوزارة أيضا من خلال تأكيدها في اللقاء أن: «الوزارة تتمهل كثيراً في تنظيم أي ضبط أو مخالفة، ولا تلجأ لهذا الموضوع إلا في الحالات القصوى التي لا تثمر بمعالجاتها ودياً، مشدداً على أن باب الوزارة مفتوح لكل ما يطرح من أصحاب العمل و ممثليهم و العمال و ممثليهم».

أي أن الوزارة طفح بها الكيل حتى اضطرت لتنظيم تلك الضبوط بحق المستثمر الذي أصر على هضمه لحقوق العمال، فهل كنا مخطئين، عندما قمنا بالنشر في قاسيون؟؟

ومع ذلك إن كانت لديكم أية مبررات وردود أخرى تثبت العكس.. نحن مستعدون لنشرها كما عودنا كل قراء الصحيفة بموضوعيتنا وجرأتنا بكل شفافية!!.

من الأرشيف العمالي

كنا... وسنبقى أوفياء

■ أبو فهد

لا فصل أبداً بين كرامة الوطن وسيادته وبين كرامة المواطن وحريته ولقمته.. على أساس الشعار الكبير «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، انطلاقاً من تكامل وترابط المسألة الوطنية والاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية:

أ» في المسألة الوطنية: كنا وسنبقى أوفياء للشعار الوطني الكبير «سورية لن تركع» ولن نتوسل الحلول من واشنطن، كما يفعل الذين يخافون على عروشهم وتحولوا إلى جلادين لشعوبهم، بل سنناضل إلى جانب جماهير شعبنا دفاعاً عن الوطن والكرامة الوطنية وتحرير الجولان من الاحتلال الصهيوني تحت راية «تعزيز الوحدة الوطنية الشاملة»، عبر انفراج سياسي يسمح بخلق الظروف المؤاتية لحشد كل القوى الوطنية في المعركة الوطنية الكبرى، وتعزيز الصمود الوطني لبلادنا.

ب» في المسألة الاجتماعية. الاقتصادية: سنناضل جنباً إلى جنب مع جماهير شعبنا ضد قوى السوق والسوء، قوى النهب المنفلتة من عقالها، والتي تريد الإجهاز على استقلالنا السياسي عبر تكريس التبعية الاقتصادية لقوى العولمة المتوحشة مؤكدين على:

رفض أي مساس بالسيادة على القرار الاقتصادي الاجتماعي.

رفع الحيف والعوز عن كاهل الجماهير الشعبية الذي أصبح ضرورة وطنية ملحة لا تقبل التأجيل، وهذا يتطلب إعادة النظر بالسياسة الأجرية على أساس رفع الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة عن طريق ربط الأجور بالأسعار وتمويل الزيادات من حساب الأرباح المتراكمة لدى أصحاب الدخل اللامحدود الذين نهبوا الدولة والشعب معاً.

مكافحة الفساد الناجم عن النهب البرجوازي الطفيلي والبرجوازي البيروقراطي للاقتصاد الوطني.

الحفاظ على القطاع العام وحمايته من سارقيه، وإصلاح الحلل فيه ليس عن طريق الخصخصة العلنية والمستترة، بل عن طريق وقف النهب الكبير الذي مارسته وما تزال تمارسه قوى الفساد.

ج» في المسألة الديمقراطية: إن توسيع الحريات الديمقراطية هو شرط لابد منه لتفعيل دور المجتمع في العملية السياسية والمعركة الوطنية، ولا شك أن القضية الديمقراطية هي قضية وطنية واقتصادية اجتماعية في آن واحد وللوصول إليها يتطلب:

تعديل قانون الانتخابات.

إصدار قانون عصري للأحزاب ينظم الحياة السياسية في البلاد، ورفع الأحكام العرفية، وعدم اللجوء إليها إلا عند الضرورة القصوى دفاعاً عن أمن الوطن وضد قوى النهب التي تهدف إلى المساس بالسيادة الوطنية.

■ العدد /191/ شباط 2003

ملاحظات واقتراحات على مشروع النظام الداخلي

إذا كانت الغاية تقديم أفضل الصيغ المناسبة لنظام داخلي حزبي يؤطر العمل التنظيمي من أجل تقديم أفضل أشكال النشاط الحزبي والفعالية السياسية من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف الحزب وبرنامجه المطروح فإنه لا بد من إضافة بعض الملاحظات حول بعض النقاط:

■ حسن المصري

بالإضافة إلى الشروط المطروحة من التمتع بالجنسية السورية وكمال الأهلية والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة وغير منتسب لحزب آخر إن كل ذلك متفق مبدئياً مع قانون الأحزاب الصادر عام 2011.

إن الإشكالية قائمة في آخر فقرة: غير منتسب لحزب آخر والاقتراح أن تكون العبارة «غير منتسب إلى حزب سياسي آخر حالياً وغير ملتزم به تنظيمياً عند تقديم طلب الانتساب إلى حزب الإرادة الشعبية». وهذا ما يتفق عملياً مع حرية الاعتقاد والانتماء السياسي التي كفلها وضمنها الدستور الجديد وذلك بروحية النص الدستوري الذي يسمح بالانتقال من حزب إلى آخر توافقاً مع مبدأ التعددية السياسية.

لم يتطرق مشروع النظام الداخلي إلى كيفية الانتقال من مؤيد إلى ناشط من حيث المدة الزمنية أو المستوى المعرفي والنشاط الحزبي

في العضوية:

طرح في مشروع النظام الداخلي أن العضوية على مستويين ناشط ومؤيد مع الاختلاف في بعض الشروط أرى أن تكون الشروط نفسها للناشط والمؤيد وهي الموافقة على البرنامج والنظام الداخلي والمشاركة في النشاطات وتقديم اشتراك مالي دون تحديد نسبة مئوية من الدخل كما يلي:

يقدم الناشط اشتراكاً مالياً شهرياً حده الأدنى 100 ل.س.

يقدم المؤيد اشتراكاً مالياً شهرياً حده الأدنى 50 ل.س.

ويترك باب الزيادة في الاشتراكات أو التبرعات حسب الإمكانات المالية أو الرغبة في زيادتها والسبب برأينا أن معظم أعضاء الحزب من ذوي الدخل المحدود، وإذا تم اعتماد الاقتراح فإننا نستغني عن إصدار نظام مالي خاص بالمؤيدين سوف يقر لاحقاً.

وفي الانتقال من مؤيد إلى ناشط:

لم يتطرق مشروع النظام الداخلي إلى كيفية الانتقال من حيث المدة الزمنية أو المستوى المعرفي والنشاط الحزبي ويكون ذلك بأن يمر عام مثلاً على الانتساب للحزب والخضوع لدورة ثقافية محلية أو مركزية يكون بعدها اختبار ما يؤهل المؤيد ليصبح ناشطاً.

في المحكمة الحزبية:

قد يكون من المفيد أن يكون رئيس المحكمة أو نائبه حقوقياً أو أحد أعضاء المحكمة على الأقل حقوقياً.

في العقوبات على الأعضاء اقترح إضافة عقوبة تخفيض العضوية بالإضافة إلى التجريد من المسؤولية وأرى أنه من الأفضل إلغاء لعقوبة الطرد والاكتفاء بعقوبة الفصل من الحزب ودون تشهير. وكذلك في حال اتخاذ العقوبة بحق العضو يجب أن تبلغ بشكل كتابي إذا صدر القرار في حال غيابه وأن تسجل العقوبة في سجل المنظمة التي هو عضو فيها أو في اضبارته الحزبية وذلك بعد أن تصبح العقوبة نافذة بقرار المحكمة الحزبية.

هذه بعض المقترحات التي رأيت تقديمها للمناقشة لعلها تفتح باباً لما هو أفضل وأكمل.

رحيل الرفيق القديم أحمد شيخو بركي

ودعت منظمة الجزيرة لحزب الإرادة الشعبية والقوى السياسية والأهالي يوم 2013/11/4 الرفيق «أحمد شيخو بركي» الذي توفي عن عمر ناهز ثمانين عاماً ونيّف بعد معاناة طويلة من المرض، والرفيق الراحل من مواليد عاموداً عام 1930، انتسب إلى الحزب الشيوعي السوري في 1948/2/13، ولوحق واعتقل أيام الوحدة، وعمل سكرتيراً للمنظمة في عامودا وممثلاً لها في مجلسها المحلي ومكتبه التنفيذي دورتين متتاليتين. وكان نزيهاً مخلصاً في عمله، وله بصمات واضحة في خدمة المدينة والأهالي، وكان من الموقعين على ميثاق شرف الشيوعيين وبقي وفياً لمبادئه الشيوعية ولرفاقه حتى وفاته.

شارك في تشييع جنازته قوى وأحزاب وطنية ممثلة بالمجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي واللقاء الوطني الديمقراطي في سورية والفعاليات الشعبية والشخصيات الوطنية، وألقيت في التشييع كلمات المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي وكلمة منظمة حزب الإرادة الشعبية في عامودا.

إنّ منظمة حزب الإرادة الشعبية في عامودا تتوجه بالشكر لكل القوى السياسية والمواطنين الذين شاركوا في التشييع.

لرفيقنا الراحل الخلود ولأسرته ولرفاقه أحر التعازي...

■ هيئة تحرير قاسيون

ندوة حلب..
مناقشات حول مشروع البرنامج السياسي لـ «الإرادة الشعبية»

في إطار مناقشة مشروع البرنامج السياسي لحزب الإرادة الشعبية أقامت لجنة محافظة حلب لحزب الإرادة الشعبية ندوة لمناقشة البرنامج دعت إليها الرفاق والأصدقاء وقد حضر عدد لا بأس به من المدعوين إلى مكتب الحزب.

قدم الرفيق رستم رستم والرفيق أحمد المصطفى ما تضمنه مشروع البرنامج تلاوةً على مسامع الحضور من الرفاق والأصدقاء.

بعد ذلك تم فتح النقاش حول مضامين المشروع ومداخلات الرفاق والأصدقاء الحضور، أكدت معظم المداخلات على أن مشروع البرنامج تم إعداده بشكل جيد وعلى الأصعدة كافة، إلا أنه وردت بعض الملاحظات حول المسائل التالية:

بعض الرفاق أشاروا إلى أن المقدمة في مشروع البرنامج طويلة بعض الشيء من حيث الشكل ويجب أن تكون مختصرة على شكل عناوين تطرح للجمهور.

يجب وضع عبارة «لص» كمرادف لمصطلح «فاسد».

لم تتم الإشارة إلى دور المرأة بشكل واضح لما له من أهمية.

يجب عدم شخصنة الفساد لأن سورية دولة مؤسسات ومن الأفضل تشكيل هيئة «لإدارة القوانين» من أجل الحد من ظاهرة الفساد وتطوير عجلة التنمية.

لم تكن هناك إشارة إلى موضوعة «وحدة الشيوعيين السوريين في المشروع».

تأخر وصول مشروع البرنامج إلى حلب لم يسمح بالاطلاع الكافي عليه من الرفاق والأصدقاء فما حال عدم المشاركة الفاعلة لإغنائه.

أي برنامج سياسي واضح يبدأ بتعريف الحزب وأهدافه، حاول البرنامج تعريف الحزب، ولكنه لم يكن دقيقاً موضحاً نشوء الحزب ومكانته في الساحة السياسية ولقد ضاع تعريف الحزب بين المقدمة والخاتمة وهذا أضعف البرنامج.

لماذا اختار الحزب اسم الإرادة الشعبية ولم يختر اسماً أخر؟

الإرادة تعني طلب الشيء بقوة وإصرار أي هي عمل جاد منهجي يقوم به الشعب الذي سلبت حقوقه وعاش حياته بحرمان وآلام ولاسيما جماهير الفلاحين والعمال.

إن حزب الإرادة الشعبية هو حزب وطني، ديمقراطي، يساري ماركسي لينيني مبدع مساهم مع الأحزاب الشيوعية والديمقراطية في سورية وفي العالم بالدفاع عن مصلحة الطبقة العاملة وسائر الكادحين.

إنه لا يلغي أي حزب من تلك الأحزاب الوطنية الثورية بل يتجاوز مالا يتناسب مع الإرادة الشعبية الوطنية من تحجر فكري، وتسلط قيادي، واستقواء بالخارج، وتطرف في الإيديولوجيا، وكذب على الشعب والوطن باسم الوطنية والجماهيرية وغير ذلك من الأسماء التي تفتقد مسمياتها الحقيقية الفعلية.

على أن تحرير الطبقة العاملة وسائر الكادحين مرتبط بتحرير الوطن كله، وتحرير الأراضي المحتلة ولا سيما الجولان، ولا يمكن أن يتحقق التحرير كله إلا بالمقاومة الشريفة التي ترفض المفاوضات السياسية الذليلة.

حزب الإرادة الشعبية

معارك جانبية وغير جانبية تحضيراً لجنيف

تتسارع تحضيرات جنيف-2 الذي أصبح انعقاده في النصف الأول من الشهر القادم مسألة شبه محسومة حسب مختلف التحليلات والتسريبات والمعطيات. وفي ظل التسارع الكبير، تتحضر مختلف القوى لملاقاة هذا الاستحقاق، كلّ حسب برنامجه ورؤيته، وفي هذا الإطار حاولت عدة قوى متعارضة في الشكل ومتماثلة في المضمون خلال الأسبوع الفائت شن حملات هجوم استباقية على الخط السياسي لائتلاف قوى التغيير السلمي، وللجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، ولحزب الإرادة الشعبية، الأمر الذي استدعى جملة من المواقف والتصريحات الهادفة لكشف حقيقة البرامج المخبأة خلف هذا الهجوم. وللتذكير فإن النصوص الكاملة للتصريحات والبيانات موجودة على موقع قاسيون الالكتروني: kassioun.org

■ إعداد قاسيون

بروين ومرهج وعبد العظيم على التردد نفسه

البداية هي مع «صاحب ختم المخترة» السيد حسن عبد العظيم، المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية، الذي أصدر يوم الثلاثاء 2013/11/5 تصريحاً «تبرأ» خلاله من «وجود أي تنسيق بين السيد قدري جميل وبيني، أو بين هيئة التنسيق الوطنية وبين حزب الإرادة الشعبية أو جبهة التغيير» ورداً على كلام عبد العظيم أصدرت رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير تصريحاً في اليوم نفسه نشرته قاسيون في عددها السابق ومما جاء فيه أن: «موقف السيد حسن عبد العظيم المعادي للجبهة الشعبية بدأ منذ اليوم الأول لإنشائها نتيجة «هاجس» موجود لدى «صاحب ختم المخترة» بأن هذه الجبهة «ستقتطع من حصته في المعارضة الداخلية» في تجاهل للواقع الموضوعي القائل بتنوع الأطراف اجتماعياً وسياسياً، وبالتالي تعدد المعارضة في المجتمع.»

ولم تمض أيامٌ قليلة على تصريح الجبهة حتى جاء «تسريب» وكالة أكي الإيطالية «المتخصصة بأخبار هيئة التنسيق!» يوم الجمعة نقلاً عمّا أسمته مصدراً قيادياً في هيئة التنسيق، والذي جاء فيه أن الهيئة ترفض حضور جنيف في حال وجود د. قدري جميل على مقاعد المعارضة في المؤتمر! وعليه أرسلت الجبهة الشعبية رسالةً مفتوحةً للهيئة تطالبها بتحديد موقفها من هذا التسريب بشكل علني ليتم التعامل معها على أساس نفيها أو تأكيدها له، وحملت الرسالة تاريخ يوم التسريب نفسه. بالتزامن مع سجالات الهيئة، وفي الإطار نفسه، دعا حزب الشباب الوطني وحزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية لعقد مؤتمر لقوى التغيير السلمي في فندق داما روز بدمشق يوم السبت 11/9. وفي محاولة استبيان تحضيرات المؤتمر المذكور تبين أن هدف الدعوة هو التهجم على د. قدري جميل، ومن وراءه التهجم على الإرادة الشعبية والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وائتلاف قوى التغيير السلمي، عبر تلفيق تهمة احتكار د.جميل لتمثيل المعارضة الداخلية. وعلى هذا الأساس رفضت الغالبية العظمى من قوى التغيير السلمي التي تضم بالأساس حسب مؤتمر 26 أيلول 2012، قرابة 40 جهة وحزب حضور اجتماع داماروز الأخير. وأصدر ائتلاف قوى التغيير السلمي الذي يضم ستة عشر قوةً وحزباً بياناً عشية الاجتماع المذكور، أي في يوم الجمعة 11/8، أوضح فيه أنّ: «1- الدعوة لهذا المؤتمر جرت دون التشاور والتحضير مع ائتلاف قوى التغيير السلمي لا من حيث التوقيت ولا من حيث إعداد الأوراق التي ستناقش خلال هذا المؤتمر. 2 . لم يتم توجيه الدعوة إلى كافة قوى الائتلاف وباقي الأعضاء في المؤتمر. 3 . إن الحزبين المذكورين غير مخولين بهذه الدعوة أو بالتوقيع باسم كافة قوى التغيير السلمي.»

مع ذلك فقد عقد الاجتماع ونال تغطية إعلامية جيدة!! من الإعلام الرسمي ومن بعض القنوات مثل الميادين، التي بدا لاحقاً أنها وقعت في فخ نصب لها دون أن يلغي مسؤوليتها مهنياً وسياسياً، حيث لخصت نتائجه ضمن تقرير لها عرض يوم السبت بجزئية صاغتها بأن تلك القوى أكدت في «اجتماع موسع لها» أن «عضو الجبهة الشعبية للتغيير التحرير د.قدري جميل لا يمثلها ولم يكلف يوماً بتمثيلها بأي مؤتمر دولي ولاسيما في جنيف-2» لتستكمل خبرها المقتضب بمطالبة تلك القوى للحكومة السورية بإنجاز حوار سوري-سوري بعد توجيه الانتقادات إليها، علماً بأنه تبين أن «الميادين» تسلمت بياناً ختامياً مختلفاً عن البيان الفعلي المقر والذي وقعته القوى المشاركة في ذاك الاجتماع.

وهذا التزوير الفاضح ومكشوف الأهداف و«الصبياني» من بعض منظمي الاجتماع، دفع بحزب التضامن العربي الديمقراطي بتاريخ 11/10 لأن يصدر بياناً يفند فيه ما ورد بالميادين، مثلما كانت الحال مع حزب سورية الوطن الذي أصدر عبر مكتبه الإعلامي بتاريخ 2013/11/13 تصريحاً صحفياً نفى فيه علمه ومسؤوليته عن إدراج اسمه في التواقيع التي ذيلت البيان الختامي لما سمي اجتماع قوى التغيير السلمي معرباً عن تحفظه على بعض بنوده ومستنكراً في الوقت ذاته منطق الإقصاء والاحتكار في الاجتماع المذكور للتمثيل الحقيقي الذي كان قائماً في مؤتمر قوى التغيير السلمي الذي سبق وانعقد في 26 أيلول 2012.

لجنة سياسية وتفويض د.جميل ومن قد يلتحق به

وقطعاً للطريق على القوى المختلفة المعادية في الجوهر لخط ائتلاف قوى التغيير السلمي، ولبرنامج الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، قام الائتلاف بتفويض د. جميل ومن قد يلتحق به إلى موسكو أو جنيف للقيام بالتحضيرات لمؤتمر جنيف2 باسمه، وبما ينسجم مع وثائق الائتلاف. وبالتوازي مع ذلك قام الائتلاف بتشكيل لجنة سياسية مصغرة من سبعة أعضاء: «عادل نعيسة، فاتح جاموس، علاء عرفات، طارق الاحمد، د.يوسف سلمان، د.مازن مغربية، حكمت دواس» مهمتها متابعة الشأن السياسي واتخاذ المواقف الضرورية وإعلانها عبر الوسائط الإعلامية المناسبة كما كلفت بالمتابعة والتنسيق مع ممثلي الائتلاف في أية مفاوضات جارية أو تجري مع أي طرف كان.

خط ثابت ومستمر

إن أهم ما حصّله ائتلاف قوى التغيير السلمي، والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وحزب الإرادة الشعبية، من هذه الجولة من السجالات، التي لا شك في أنها ستتصاعد مع الوقت، هو تثبيت الخط السياسي الواضح والصحيح لهذه القوى والذي يرى في «جنيف-2» حسب بيان الائتلاف المؤرخ في 11/9: «الإطار الوحيد المتوافر الآن وقد يكون الفرصة الأخيرة لحل الأزمة السورية الدامية التي تعصف بالبلاد وشعبها ومؤسساتها ومقدراتها» ويرى أيضاً بأن «هذا المؤتمر هو لتوفير المناخ الإقليمي والدولي للحل الذي ينبغي أن ينجزه السوريون فيما بينهم، شريطة وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله ووقف العنف من أي طرف كان وإطلاق العملية السياسية بكل مفرداتها، وذلك حقناً لدماء السوريين بالدرجة الأولى ولبدء إنهاء معاناتهم الإنسانية المتفاقمة».

أهم ما حصّله ائتلاف قوى التغيير السلمي، والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وحزب الإرادة الشعبية، من هذه الجولة من السجالات، التي لا شك في أنها ستتصاعد مع الوقت، هو تثبيت الخط السياسي الواضح والصحيح لهذه القوى

عرفات: أبسط نتائج رفض السعودية للمشاركة بجنيف هو اعتبارها أكبر داعم للإرهاب في العالم

أكد الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو المجلس المركزي للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وعضو قيادة ائتلاف قوى التغيير السلمي، في حديثه مع إذاعة «ميلودي FM» بتاريخ 2013/11/13 أن الأطراف الراعية لمؤتمر «جنيف2» اقتنعت بأنه لن يكون هناك وفد موحد للمعارضة.

وأوضح عرفات أنه من مصلحة «جنيف2» إذا كنا نريد له النجاح بأن لا يكون هناك وفد موحد للمعارضة مؤكداً أنه لن يقبل أي طرف بأن يتحدث أحد آخر باسمه، وكل من يحاول أن يدفع الأمور باتجاه وفد موحد للمؤتمر فهو حتماً يسعى لإفشاله.

وفي سؤال عن الموقف السعودي من «جنيف2» أكد عرفات على تغير الموقف السعودي اتجاه الذهاب إلى جنيف مؤكداً أن السعودية غير قادرة على مواجهة الرغبات الأمريكية وخصوصاً بوجود اتفاق روسي- أمريكي ، وأنها برفضها ستضع نفسها بمواجهة المجتمع الدولي والعالم كاملاً وقد تكون أبسط نتائجه اعتبار السعودية كأكبر داعم للإرهاب في العالم.

وحول انعقاد جنيف أكد عرفات نقلاً عن المبعوث الأممي إلى سورية أن الاتفاق السابق بين روسيا وأمريكا كان ينص على أن تضمن روسيا موافقة النظام السوري على المشاركة بينما تضمن الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة المعارضة السورية، ولكن مع الوقت تبين أن النفوذ الأمريكي في المعارضة غير كاف لدفعها للمشاركة بحسب تصريحات ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسية، لذلك بدأت روسيا بالتدخل بملف مشاركة المعارضة السورية. كما رجح أن يعلن عن موعد «جنيف2» في الاجتماع الثلاثي المقرر عقده في 25 تشرين الثاني بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة.

دفعة على الحساب..

«هيئة التنسيق».. وقد نطقت كفراً..!

ردّاً على الرسالة المفتوحة التي توجهت بها رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بتاريخ 2013/11/8 برسالة إلى هيئة التنسيق في الداخل والمهجر «منشورة على موقع قاسيون» تستفسر فيها عن تصريحين إعلاميين ملتبسين نسبا في يومي 7و2013/11/8 إلى مصادر مطلعة في الهيئة، نشر المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق بعد خمسة أيام، أي بتاريخ 2013/11/12 «توضيحاً»، «منشوراً على صفحة الهيئة على «فايسبوك»» من باب الرد على رسالة الجبهة، ووردت فيه جملة من المفاهيم والمواقف التي تستوجب التوقف عندها لما تتضمنه من التباسات وأضاليل لألف باء العمل والنضال السياسي، عموماً، وبالوجه الملموس للأزمة السورية الحالية والعلاقات البينية لمختلف القوى السياسية والمجتمعية السورية، وبرامج عملها، وممارساتها.

■ عبادة بوظو

ويمكن تلخيص ذلك «التوضيح»، بأمانة، كما يلي:

لم يصدر عن هيئة التنسيق الوطنية أي موقف اعتراضي على مشاركة أي طرف في مؤتمر جنيف«2»، وهي تركز على ضرورة مشاركة القوى الأساسية، ولم تتعرض للشخصيات والأطر الأخرى

في توصيفها لل«المعارضة» تنطلق الهيئة من ضرورة التفريق بين المعارضة والموالاة من أجل تنظيم التفاوض وعدم خلط الأوراق، وليس «في» معرض تقييم أي فريق.

الهيئة ترى بالضرورة أن أي إطار سياسي يشارك في السلطة «الوزارة » سواء عبر ممثلي الإطار أو أي من أحزابه فهو بالضرورة وبحكم التضامن الوزاري جزء من الموالاة وهذا يشمل حكومات «الوحدة الوطنية» حيث يصبح أعضاء هذه الحكومة فريقاً واحداً يدير البلاد...«!!!؟»

بما أن قادة من الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير هم أعضاء في الحكومة، وأعضاء في الجبهة الشعبية في ذات الوقت مما ينسحب توصيف الموالاة على الجبهة الشعبية بكامل أعضائها وأحزابها«!!!؟».

الهيئة و«المسطرة»..!

توجد لدى الهيئة حسب التوضيح المذكور مسطرتها الخاصة التي تميز بين «قوى أساسية».. و«شخصيات وأطر أخرى»!

والسؤال هنا هو ما هي معايير هذه المسطرة؟ هل هي تتعلق بالأوزان الفعلية أم بالحجوم العددية، أم بماذا؟ فإذا كانت لا توجد معايير موضوعية حتى الآن لقياس الأوزان الفعلية، مثل صناديق انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، فعن أية أوزان يمكن لأية قوة سياسية سورية أن تتحدث حالياً؟ وإذا كان الحديث عن حجوم عددية فإن ائتلاف قوى التغيير السلمي يضم اليوم 16 قوة سياسية متفاوتة الأحجام والانتشار والتأثير، في حين تَعُدُّ الجبهة الشعبية أربعة أحزاب ومنظمات وعَدداً كبيراً من الشخصيات الوطنية، وهي قيد التوسع، فيما توجد لحزب الإرادة الشعبية بوصفه حزباً سياسياً عريقاً عشرات المنظمات في مختلف محافظات ومناطق البلاد وعشرات آلاف الأعضاء والأصدقاء، ولتخبرنا الهيئة عن العدد الذي انخفض إليه تعداد أحزابها ومكوناتها اليوم بعدما كانت 23 تنظيماً..! وبعدها لنتحدث عن جدية هذا التوصيف الإقصائي «قوى أساسية» و«أطر وشخصيات أخرى»..!

محددات «الموالاة» و«المعارضة»

ثالثاً، إذا كانت الهيئة ليست بمعرض تقييم أي طرف، فماذا يسمى، اللجوء إلى تصنيفه أساساً، كموال أم معارض؟ أليس هذا التصنيف هو أحد المداخل الأساسية، منهجياً، لأي تقييم، إذا كان يتوخى الموضوعية؟ أم على من نضحك؟ ولماذا؟

وفي النقطة الرابعة يستطيع المرء أن يستنتج بوضوح أن ما يحدد «الموالاة» و«المعارضة»، حسب «رؤية» هيئة التنسيق هو الموقع الحكومي وليس البرنامج السياسي، بل والأهم الممارسة السياسية..! فماذا إذا حصلت انزياحات بالموقع؟ هل تتغير البرامج والممارسات؟ ولاسيما بالملموس وفي أوقات الأزمة الوطنية السورية الشاملة..! و أوليست المشاركة الفاعلة بالعمل السياسي والحكومي هي تجسيد للممارسة السياسية؟

جديد «التنسيق»: موالاة تلقائية..!

إن «الإرادة الشعبية» و«الجبهة الشعبية» وحتى «ائتلاف التغيير السلمي»، ورغم تباين الآراء داخل الائتلاف حول المشاركة بالحكومة الحالية، أكدوا جميعاً أنه خلال «الحكومة الائتلافية» التي شارك فيها ممثلا حزبي الإرادة الشعبية والقومي السوري الاجتماعي لم يجر التحول المطلوب في البلاد، وإن مهمة «حكومة الوحدة الوطنية» المرتقبة هي إحداث هذا التغيير من خلال صراع البرامج ونسب التمثيل والتأثير الفعلي في الحكومة والمجتمع لفرض البرامج أو أجزاء منها، ودون هذا الفهم فإن القوة السياسية المعنية إنما تعلن قبولها بأن وجودها في الحكومة «الموالية المتعاضدة» هو شكلي وديكوري لا أكثر، وإذا كانت هيئة التنسيق تقبل بأن مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية المرتقبة سيجعلها موالية اتوماتيكياً، قبل إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة في بنية السلطة والنظام السياسي، فإن الحزب والجبهة والائتلاف يربؤون بأنفسهم عن هذا الفهم الانهزامي غير النضالي، سابقاً ولاحقاً، وهم يؤكدون مجدداً أن أي مشاركة حكومية إن كانت تتضمن «انضباطاً حكومياً» للأفراد فإنها لا تلغي «استقلالية» الأحزاب، فلكل مدته ودوره الوظيفي. والحال هكذا، فإنه حتى تلك المشاركة كانت تشهد تباينات بالمواقف السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والديمقراطية، ولاسيما في موضوعة طبيعة ومرتكزات الحل السياسي المنشود، وصولاً لقضايا مكافحة الفساد ورفع الدعم والضغط على لقمة عيش المواطن، وكل هذا مرة أخرى هو انسجام مع البرامج والممارسة السياسية للحزبين وليس مع «موقعهما» الحكومي..

مهمة «حكومة الوحدة الوطنية» المرتقبة هي إحداث التغيير في سورية من خلال صراع البرامج ونسب التمثيل والتأثير الفعلي في الحكومة والمجتمع لفرض البرامج أو أجزاء منها ودون هذا الفهم فإن القوة السياسية المعنية إنما تعلن قبولها بأن وجودها في الحكومة «الموالية المتعاضدة» هو شكلي وديكوري لا أكثر

«دكانة التنسيق» ورهاب «البرامج والممارسة»..

أما «رابعة» الأثافي، فهي خروج هيئة التنسيق باستنتاج ومقولة خاصة واستثنائية، بل وعجائبية، غير مسبوقة تقول حرفياً: إن «توصيف الموالاة ينسحب على الجبهة الشعبية بكامل أعضائها وأحزابها»..!! فضمن أي قاموس سياسي يندرج هذا التفسير، باستثناء «دكانة» الهيئة!!؟

إذاً، الحزب والجبهة، بأحزابهما وأعضائهما، بنظر هيئة التنسيق، هم موالاة.. ولذلك سقط لهما شهداء في بداية الحراك الشعبي، وموورست بحقهم اعتقالات وحملات ضغط وتشويش وتشويه مستمرة، بأشكال مختلفة ومن مصادر مختلفة، وحتى يومنا هذا!!؟؟

وإذا كانت صحيفة «قاسيون»، مثلاً، وخلال سنوات عمرها الطويلة، وفي كل الملفات المحلية والاقتصادية والسياسية والخاصة بالأزمة والثقافية، الخ.. «موالية»، فمن يمكن تصنيفه «صحيفة معارضة» في سورية؟ المشكلة أن من ينشغل بمسطرته ربما لا يوجد لديه وقت للقراءة والاطلاع قبل انغماسه برمي «الصكوك والشهادات» هنا وهناك..!

أنظر في المرآة..!

في سياق صراعه مع الخط الذي يمثله الحزب والجبهة والائتلاف أكد الأستاذ حسن عبد العظيم المنسق العام لهيئة التنسيق في تصريح سابق له بتاريخ الثلاثاء 2013/11/5، إن الهيئة تميز «في ذات الوقت بين قوى المعارضة الفعلية وبين قوى مشاركة في الحكم ومن هذا المنطلق لا تحاور الهيئة أو تفاوض أي طرف مشارك في السلطة سابقاً ولاحقاً»..!

أوليس جديراً بالسيد حسن عبد العظيم وهيئته أن ينظرا بالمرآة أولاً، ويقبلوا على أنفسهم بما يصموا به الآخرين؟ فإن كانت مشاركتنا بالحكومة، سابقاً ولاحقاً، بالمعنى الذي تراه الهيئة يجعلنا «موالاة»، فهذا يعني «بلا تشبيه» أن ائتلاف الدوحة، الذي يضم عدداً من المنشقين والمسؤولين السابقين، بمن فيهم وزير الزراعة الأسبق أسعد مصطفى، هو «موال»، وهذا ينسحب على الائتلاف بكامل أحزابهً وأعضائه، بما يسحب عنه حسب منطق الهيئة ذاتها صفة «قوة أساسية في المعارضة»، وإن تمسكها بهذا التوصيف، وهرولتها للتواصل مع الائتلاف، هو إقرار منها بأن لديها مسطرتين ومعايير مزدوجة، وثلاثية ورباعية، ربما..!!

بعض مما خلف الأكمة..

أما لماذا هذا الخلط والتضليل بالمفاهيم والمواقف والأفكار؟ وماذا يخفي وراءه؟ ولاسيما أنه في العمق، كانت «مسطرة» الهيئة لا تعتبرنا معارضة قبل مشاركتنا بالحكومة.

إنها «البرامج والممارسة» والخوف من تأثيرها وامتدادها ومحاولة استباق الحروب على تطبيقها وانتشارها، ولاسيما لفترة ما بعد جنيف2، مع التذكير بمقولة حزب الإرادة الشعبية منذ أكثر من عقد من الزمان والقائلة بأن مقولة «نظام- معارضة» في سورية هي ثنائية وهمية، لأن أياً من الطرفين لا يقدم برنامجاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً ديمقراطياً متجانساً، ليقدم الآخر نقيضه المتجانس أيضاً، بما يعيق الفرز وطنياً على المستويات كافة، وهو الفرز ذاته الذي يعمل عليه كل من حزب الإرادة الشعبية والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وائتلاف قوى التغيير السلمي، ليحافظ على وحدة البلاد وسيادتها واستقلالها وكرامة الشعب ولقمته.

وللحديث بقية..!

يلاحظ المتابع للحراك السياسي في سورية في الآونة الاخيرة من جملة ما يلاحظ ذلك الهجوم الاعلامي المركّب على حزب الإرادة الشعبية، وتحديداً على الدكتور قدري جميل كأحد أبرز وجوهه. واللافت في الأمر إن هذا «الدفق» الإعلامي، يأخذ أشكالاً مختلفة، ويأتي من مصادر متعددة.. مصادر تتوزع بين بعض المحسوبين على النظام وبعض المعارضة معاً، وخصوصاً المتشددين في الطرفين كليهما، حيث تجد بينهم وسائل إعلامية ومدّعي اليسار، والجهادي السلفي، والقومي العربي... وذلك في مشهد سريالي يجمع على سبيل المثال برامج محددة في قناة «سما»، وشخوص مثل أنس العبدة وناصر قنديل، وحسن عبد العظيم، وكمال اللبواني، وسلامة كيلة، كل بما يمثله بغض النظر عن حجمه، على المسرح السياسي السوري «سبحان الذي جمّع ووفق»؟!

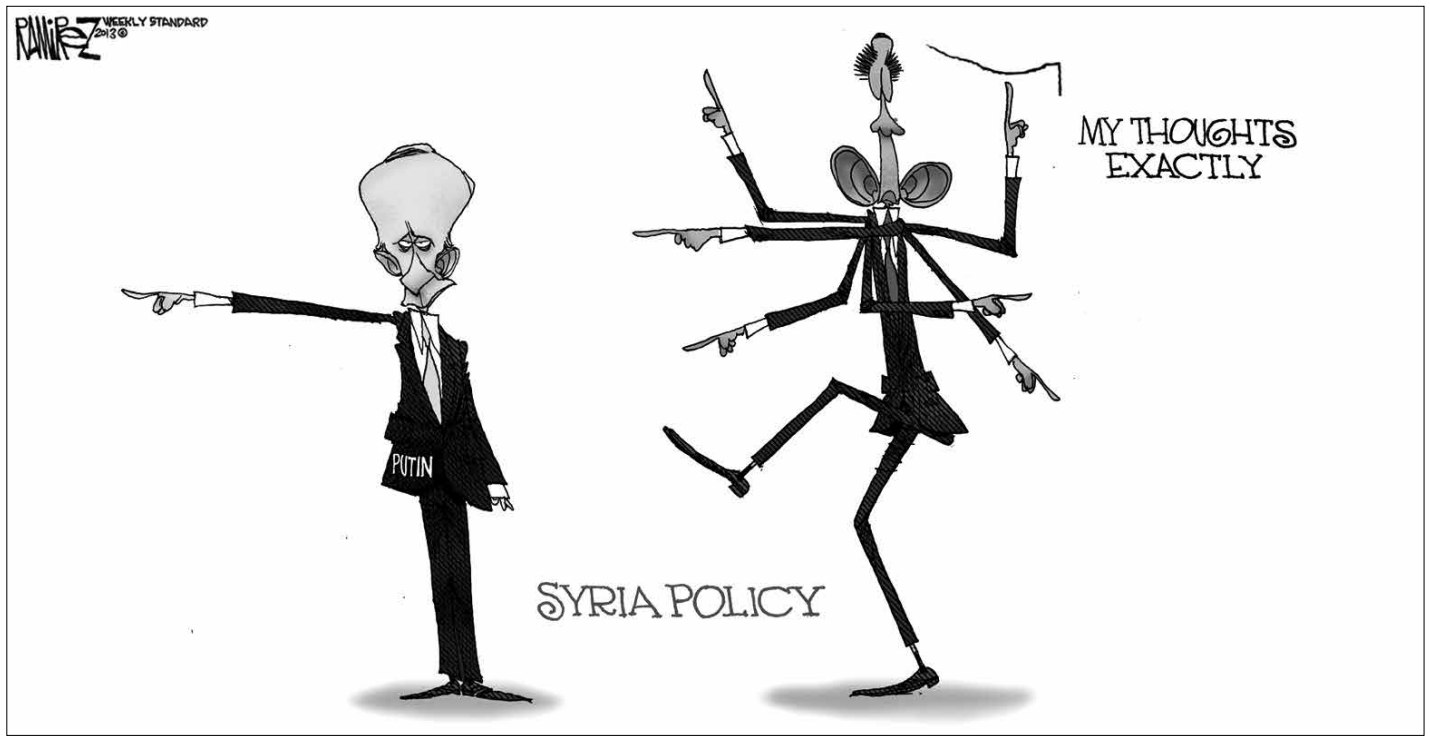

سلامة كيلة ومعزوفة.. «لا أوباما ولا بوتين»

■ عصام حوج

في هذه الخلطة «العجيبة» من المواقف نجد الجميع يتفق في الهجوم، فنجد من يتحصن في خندق الموالاة ويحاول النيل من «وطنية» الحزب بعد لقاء د.قدري مع فورد في سياق تحضيرات انعقاد مؤتمر جنيف2، ونجد في الوقت ذاته من يتمترس في قلاع داعش ويتهم الحزب وأمينه بالتبعية للنظام ويحاول إسقاط صفة المعارضة عنهما بسبب المشاركة في الحكومة.. ونجد أيضاً من يتهمه بالعمالة لروسيا..؟!

سلامة كيلة ..لا أوباما ولابوتين!

في عرض واحد من المواقف آنفة الذكر، نقف عندما ما نشره الأستاذ سلامة كيلة في موقع «الجزيرة نت» تحت عنوان «أمريكا وروسيا كحليفين في سوريا»، حيث يجاهد الأستاذ سلامة كي يؤكد أن روسيا وأمريكا كليهما امبرياليتان، وبالتالي لافرق بينهما، وأن اليسار، ومنه حزب الارادة الشعبية– وزعيمه «والكلام لسلامة» محكوم بتلك الصيغة النمطية في قراءة الواقع السياسي التي تعود إلى فترة الحرب الباردة، ويقول في هذا السياق «فقد ظلت "الصيغة النمطية" تتحكم في طيف واسع من "المعادين للإمبريالية" «التي باتت هي أميركا فقط»، الطيف الذي يقول إنه ينتمي لليسار.. في الأيام الأخيرة ظهرت وقائع جديدة، ربما تسمح بفهم أعمق للدور الدولي في سوريا، خصوصاً هنا طبيعة التفاهم الأميركي الروسي، فقد التقى قدري جميل– زعيم حزب الإرادة الشعبية، ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، والممانع جداً، والذي ظل يكرر الصيغة النمطية عن المؤامرة الإمبريالية على سوريا دولة الممانعة والمقاومة، والذي كان «الرؤيوي» لكل «اليسار العالمي الممانع»– التقى مسؤول الملف السوري في وزارة الخارجية الأميركية، والسفير في دمشق روبرت فورد، في الوقت الذي كان فورد يبلغ الائتلاف الوطني السوري بأن عليهم الذهاب إلى موسكو لأن الحل هناك». انتهى الاقتباس.

وهنا لا يمكن التعليق سوى أنه وخلال أية متابعة متواضعة لمواقف القوى المختلفة من الأزمة السورية سيظهر ما يشبه موقف الأستاذ كيلة لدرجة التطابق في الشكل على الأقل، فقط مقطع من تلك الأغنية المتداولة بكثرة مؤخراً والتي خرجت برعاية حزب سياسي جديد والتي تبثها إحدى القنوات الإذاعية التي تبث من دمشق، وتحديداً المقطع الرائج منها «لا اوباما ولا بوتين» هذا المقطع وحده يشبه التحفة الفكرية «الصيغة النمطية» للأستاذ سلامة كيلة. ولمن لايعرف فإن الأغنية جاءت بداعي الوقوف ضد التدخل الخارجي «الروسي– الأمريكي» عند بعض الموالاة المتشددة مع قرب انعقاد مؤتمر جنيف2، التي ترى في كل من الدور الروسي والامريكي تدخلاً خارجياً دون تمييز بينهما.

اليسار المتفزلك، ونمطية التفكير عن الدور الروسي!

حقاً إن كل إناء بما فيه ينضح، فلربما لا يجد المرء صيغة مناسبة لتوصيف موقف اليسار المتفزلك والذي يعتبر الأستاذ سلامة خير الناطقين باسمه منذ بداية الأزمة، سوى اختراعه هو بالذات «الصيغة النمطية» فلا يوجد ما هو أكثر تنميطاً للمشهد من هذا الموقف، ولا أكثر تسطيحاً من هذا التناول، ولا أكثر جلداً للحقيقة من هذا التوصيف، ليصبح بؤساً معرفياً لايضاهيه بؤس سوى مشهد تلك الوجوه الممتقعة مع اقتراب انطلاق الحل السياسي، كخطوة لابد منها لصراع فكري وسياسي حول مستقبل سورية وتطورها اللاحق، الأمر الذي يلغي دور أية طفيليات تعتاش على الأزمة، في حقول الاقتصاد والسياسة والفكر، تارة من بوابة التباكي على السيادة الوطنية، وتارة ندباً وعويلاً على «الثورة المغدورة»..

ماهية فهم موقف روسيا ودورها

نحمد الله إن الأستاذ كيلة يقر بوجود أزمة رأسمالية مستعصية على الحل، ونحمدهُ مرة أخرى بأن المذكور لم ينسب هذا الاكتشاف لنفسه أيضاً كعادة كل الدونكيشوتيين، وطالما أن الأمر كذلك والأزمة قائمة، فإنه من الطبيعي أن يتراجع الدور والمكانة التي تبوأتها الامبريالية الأمريكية، وعليه فإنه من الطبيعي أيضاً أن نرى قوى أخرى تملأ الفراغ الناشىء، باعتبار أن المجتمع كما الطبيعة لايقبل الفراغ، أم أن الفهم المادي الجدلي للواقع خاصة الأستاذ كيلة يقول غير ذلك؟

لا يوجد ما هو أكثر تنميطاً وتسطيحاً للمشهد من توصيفات الأستاذ كيلة لتصبح بؤساً معرفياً لايضاهيه بؤس سوى مشهد تلك الوجوه الممتقعة مع اقتراب انطلاق الحل السياسي كخطوة لابد منها لصراع فكري وسياسي حول مستقبل سورية وتطورها اللاحق الأمر الذي يلغي دور أية طفيليات تعتاش على الأزمة

حقائق الواقع الموضوعي العالمي تقول، إن القوة الوحيدة القادرة على لعب دور بموازاة الدور الامريكي– اشتباكاً معه أو توافقاً– في المرحلة الانتقالية الفاصلة بين موت القديم وولادة الجديد هي روسيا بما تمتلكه من ثروات، وقوة عسكرية، وبما لها من مصالح متقاطعة مع قوى أخرى كبقية دول مجموعة البريكس، التي عانت ما عانته بسبب العربدة الأمريكية خلال العقدين الأخيرين. روسيا كبنية اقتصادية اجتماعية دولة رأسمالية لاشك، ولا يستحق الأستاذ كيلة براءة اختراع على اكتشاف العَجَلة ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين. ولكن ربما فاته، أن الفهم المادي الجدلي للتاريخ يفترض عدم النظر إلى التاريخ في حالته السكونية أو الـ«ستاتيكو»– إذا اشتغلنا على اللغة بطريقته– كأحد أهم تجليات الصيغة النمطية لقراءة الواقع، فروسيا في سياق تناقض مصالحها مع العربدة الأمريكية، وفي ظل الحضيض الاقتصادي والأخلاقي الذي وصلت إليه الامبريالية الأمريكية ستكون أمام خيارين:

● تجذير المعركة باتجاه بنية اقتصادية – اجتماعية جديدة.. ومن باب التذكير فقط تم اختيار ستالين كأهم شخصية روسية في أحد استطلاعات الرأي الروسية قبل عام، الأمر الذي ينطوي على دلالات كبرى لدى كل من له علاقة بـ«نظرية المعرفة»، ناهيك عن الفهم المادي الجدلي، خاصة الأستاذ كيلة!

● أو تقاسم العالم الأمر الذي لاترضاه الامبريالية الأخرى– الأمريكية– باعتبارها رأسمالية «شايلوكية» رَبَوية، لم تعد قادرة على التعايش مع شركاء، وكل استراتيجياتها خلال العقدين الاخيرين كانت تنحصر في محاولات الاستفراد بالهيمنة، بما يخالف منطق التاريخ.

وعلاوة على ذلك فإن ما يغيب عن ذهن كيلة أو يتعمد هو تغييبه هو جملة من الوقائع والقرائن من بينها: البنية السياسية والثقافية التي تشكل الوعي الجمعي للشعوب الروسية، التي يمكن تكثيفها بـ«الثقافة السائدة تاريخياً في المشاعة الروسية» وما أنتجته التجربة الاشتراكية خلال سبعة عقود، مع سيكولوجيا المواطن المنتمي إلى دولة عظمى ورد فعله على محاولة تغييب دورها عن المشهد السياسي العالمي، وتأثير كل ذلك على النخبة صانعة القرار في الكرملين «نعم «الكرملين» وإن رأى السيد سلامة في ذلك حنيناً إلى الماضي»، ناهيك عن دور العلاقة التاريخية بين روسيا وشعوب الشرق عموماً والتي تكونت خلال قرون طويلة بعيداً عن المواجهات العسكرية المباشرة، كما هي حال هذه الشعوب والبلدان مع الغرب الذي أدخل ولايزال دول وشعوب المنطقة من دوامة إلى أخرى، وبعيداً عن المفاضلة بين رأسماليتين، أو الحديث عن المؤامرة، كما يريد الأستاذ كيلة، وكذلك التذكير أيضاً أن إحدى هاتين الرأسماليتين لها مشروع معلن وواضح وصريح بإعادة رسم خريطة المنطقة والعالم بما يتوافق مع أمنها القومي، بعكس الأخرى التي تسعى إلى الحفاظ على وحدة أراضيها لمواجهة سعي الأولى إلى ابتلاع العالم، بما فيها روسيا.

ضمن هذه الرؤية ينظر حزب الإرادة الشعبية والدكتور قدري جميل الى الدور الروسي في الأزمة السورية وتناقضاتها، التي أصبحت بمثابة ورقة عباد الشمس للتمييز بين من يمتلك الأداة المعرفية، وبين من يعتمد قراءة الواقع وفق «الفنجان المادي الجدلي»، المغلف تمويهاً بما هو أخلاقي من خلال التباكي على «الثورة»، والذي يستمد مفرداته واتهاماته من درك الصراعات الحزبية في الحركة الشيوعية السورية مرة، ومرة من بعض إعلام السلطة، ومرة من خلال محاكاة «الوعي» الشعبوي العابر لشرائح شعبية أنهكتها حالة الحرب، كعادة المثقف المأزوم الذي لايرى أبعد من أنفه.

دمشق تغص بالغش..

والمثير للجدل، هو انتشار بعض هذه المواد وخاصة «منظفات الأسنان والشعر والميكياجات» في الصيدليات التي تعتبر الملاذ الآمن لدى البعض في الحصول على منتجات أصلية، إلا أن عدة شكاوى وردت إلى «قاسيون» تفيد بوجود مواد مزورة في الصيدليات إلى جانب أدوية مقتربة من انتهاء صلاحياتها تباع للزبائن على أنها أصلية وذات صلاحية مديدة.

منظفات «مزورة» وأدوية قريبة «انتهاء الصلاحية» في الصيدليات

■ جيفارا الصفدي- قاسيون

تزوير عالي الدقة

وقال مشتكون إن «بعض الصيدليات، تبيع منظفات أسنان لماركات مشهورة وبعبوات نظامية مختومة، مكتوب عليها اسم المستورد النظامي مع البلد المصدر، إلا أنها مزورة ولا يمكن تفرقتها عن الأصلية سوى عند الاستخدام» مشيرين إلى أن «السعر الذي تباع به هو ذاته سعر العبوات الأصلية».

وتابعوا إن «بعض الصيدليات أو المحال التجارية، تعرض على الزبون عبوتين متشابهتين على أن إحداهما هي الأصلية لكنها بسعر مرتفع، ليقوم المشتري باختيار العبوة الأصلية، ويتفاجأ لاحقاً أنها مزورة أيضاً».

وأردفوا إن «غالب حالات الغش تتم لمنظفات الأسنان وعبوات الشامبو والصابون من ماركات مشهورة، إضافةً إلى أدوات المكياج وصبغات الشعر، وهذه العمليات ليست محصورة فقط في الصيدليات، بل طالت المولات والمحلات التجارية».

وأثارت هذه القضية مخاوف الكثير من المواطنين، كون التزوير يطال مواد حساسة قد تؤذي البشرة والشعر والأسنان، عدا عن انتشار أدوية في بعض الصيدليات، مقتربة من انتهاء مدد الصلاحية، بالإضافة إلى أدوية دون علب ولا يمكن التأكد من صلاحيتها.

موزعون غير موثوقين وصيادلة بلا شهادة

وعلى هذا، قال صيدلاني في دمشق فضل عدم ذكر اسمه، إن «بعض الموزعين الجوالين غير الموثوقين، هم غالباً ما يقومون بتوزيع هذه المستحضرات المزورة، ولا يمكن لصاحب الصيدلية اكتشاف ذلك، لذلك يفضل عدم الشراء سوى من مستودعات معروفة يمكن إعادة المادة المزورة لهم إن تم كشفها».

وتابع إن «صعوبة وصول موزعي المستودعات المشهورة إلى بعض المناطق البعيدة، يجبر أصحاب الصيدليات أو المحلات هناك- مضطرين- للشراء من الموزعين غير المعروفين، وهنا يقع الغش غالباً».

وأضاف، إن «كشف تزوير هذه المستحضرات، أو الأدوية يقع على عاتق الصيدلي أو صاحب المحل، فهو أخبر بذلك، إلا أن عمل بعض غير المختصين وذوي الخبرة في مجال الصيدلة عبر استئجار الشهادات، أو دخول مهنة البيع في المحلات من قبل عديمي الخبرة بمجال شراء المواد وكيفية التعامل مع البضائع المقلدة، ساعد في انتشار هذه المشكلة».

احتكار في سبيل الغش

وأكد انه «هناك ظاهرة جديدة أيضاً، ساهمت في انتشار الأدوية قريبة انتهاء الصلاحية، وهي قيام أصحاب المستودعات باحتكار أنواع مفقودة من الأدوية، وعند طلب هذا النوع من الصيدلي، يشترط صاحب المستودع على الصيدلي شراءه أنواعاً قريبة انتهاء الصلاحية مقابل بيعه الأنواع المحتكرة».

ونوه إلى أن «هناك بعض أصحاب المستودعات، يقومون بخلط كمية الأدوية المطلوبة من الصيادلة بعدد معين من العبوات منتهية الصلاحية أو قريبة الانتهاء دون علمه، وعلى هذا يتم بيعها دون علم الصيدلي أو الزبون» مؤكداً إن «الصيدلي الخبير يجب أن يقوم بتدقيق جميع العبوات قبل بيعها من حيث تاريخ انتهاء الصلاحية».

جميع منظفات الأسنان في السوق مقلدة!

وأكد صيدلي آخر، أنه «يجب على الزبائن والصيادلة أن يكونوا على علم بأنه لا توجد مساحيق تنظيف أسنان بعبوات كبيرة أصلية في السوق بشكل نهائي وهي الكريست والسيفنال، بالإضافة إلى شامبو هيد اند شولدرز وبيرت بلس ودوف، وباقي اكسسوارات تنظيف الجسم المستوردة».

«ليست بالضرورة أن تكون هذه البضائع المزورة قادمة من خارج الحدود» بحسب الصيدلي، الذي تابع إن «هناك بعض المعامل الصغيرة في المنازل تقوم بشراء العبوات البلاستيكية التالفة من عمال النظافة وإعادة تنظيفها ومن ثم تعبئتها بمادة محلية الصنع ورخيصة لتباع أخيراً تحت اسم الماركات المشهورة وبأسعار مرتفعة أو مخفضة حسب البائع».

التزوير يطال مواد حساسة تؤذي البشرة والشعر والأسنان عدا عن انتشار أدوية في بعض الصيدليات مقتربة من انتهاء مدد الصلاحية بالإضافة إلى أدوية دون علب لا يمكن التأكد من صلاحيتها

ضبط طن من المنظفات المغشوشة

وعلى هذا، قال مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق، إنه «تم ضبط كميات كبيرة من المنظفات المخالفة للمواصفات القياسية السورية وغير الصالحة للاستخدام يوم الأربعاء الماضي، منها طن من المنظفات المغشوشة في منطقة مساكن برزة بدمشق معبأة بعبوات وأكياس نايلون تحمل اسم ماركات مشهورة».

وأضاف «تمت مصادرة الكمية المقدرة بطن واحد من المنظفات المغشوشة وإلقاء القبض على الفاعل وتوقيفه لدى الجهات المختصة».

وحول الأدوية القريبة من انتهاء الصلاحية، قال المصدر إنه «ضبطت دوريات حماية المستهلك خمسة مستودعات للأدوية تقوم بتحميل المواد على بعضها وخاصة المهددة بانتهاء مدد الصلاحية إضافة للتلاعب بالأسعار، حيث تمت مصادرة الكميات وتنظيم الضبوط التموينية وفق الأصول القانونية وإحالة المخالفين إلى القضاء».

المنتجات المزورة والمقلدة، لم تطل فقط المنظفات والأدوية، بل وصلت حتى إلى علب السجائر، التي انتشرت على البسطات بشكل «جنوني» بحسب مواطنين، والتي أخذت أشكال علب سجائر معروفة عالمياً، مع تحريف الاسم بالخط وأسلوب الكتابة والألوان نفسها، وهي مجهولة المصدر والتركيبة في بعضها.

مدانون قانونياً

ويتضمن قانون حماية الملكية السوري، عقوبات بحق مرتكبي عمليات التزوير والغش والتقليد، إذ نصت المادة «61» مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر على الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 300 ألف إلى مليون ليرة أو بإحدى العقوبتين على كل من أقدم على استعمال علامة فارقة تخص غيره وتقليد علامة فارقة ولو أضاف لها كلمات أو غير ذلك كتشبيه ومشبه وصنف ونوع أو صفة وغيرها واستعمال علامة فارقة مقلدة وبيع أو عرض للبيع أو التداول أو حيازة بقصد البيع وتداول منتجات عليها علامة موضوعة بغير حق أو مقلدة مع علمه بذلك وصنع أو نقش أو حفر أو بيع لوحة أو طابعة خشبية أو معدنية أو ختم أو شيء يدل على علامة مسجلة حسب الأصول أو أي تقليد بهدف تمكين أي شخص غير صاحب تلك العلامة من استعمالها أو تقليدها.

ونصت المادة «62» على عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من 200 ألف إلى 600 ألف ليرة أو بإحدى العقوبتين كل من شبه علامة بغيرها بنية الغش من دون تقليدها وكل من استعمل مثل هذه العلامة أو باع أو عرض للبيع أو التداول أو حاز بقصد البيع والتداول منتجات أو خدمات عليها كالعلامة هذه مع علمه بذلك من دون الإخلال بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر، علماً بأن المواد «63-69» تتضمن عقوبات أخرى أقل صرامة لمخالفات أخرى كاستعمال علامة جماعية على نحو خاطئ واستعمال العلامة التجارية المسجلة بطريقة مغايرة بشكل جوهري لشكل العلامة الممنوحة.

الرفيق جمال الدين عبدو:

سورية اليوم تدفع ثمن العقوبات والحصار جوعاً وبرداً وقتلاً وشللاً للأطفال

شارك الرفيق د. جمال الدين عبدو، عضو مجلس الشعب السوري، عن حزب الإرادة الشعبية في ورشة العمل التي خصصت لتناول «التعاون بين مجلس الشعب وصندوق الأمم المتحدة للسكان» بتاريخ 2013/11/11، وفيما يلي نص المداخلة التي ألقاها في ورشة العمل:

الحضور الكريم... حتى لا ندخل في مجال الشكر ورفع الأنخاب وكيل المديح، لأن من واجب الإنسان أن يقف إلى جانب أخيه الإنسان في المحن، فسؤالي للأمم المتحدة: ماذا بشأن العقوبات الاقتصادية المفروضة على وطننا وشعبنا السوري، هذا الحصار الظالم، فقد سبقتنا الشقيقة العراق ودفعت أرواح مليون مواطن عراقي من أطفال ونساء وشيوخ ثمناً للعقوبات الجائرة؟

أين أنتم من هذا الحصار الظالم؟

سورية اليوم تدفع ثمناً باهظاً لهذه العقوبات والحصار من أرواح شعبنا جوعاً وشللاً للأطفال وموتاً للمرضى المحتاجين للدواء المفقود وبرداً للمحتاجين إلى وقود ودفء بسبب فقدان المازوت والغاز والكهرباء، حتى الأشجار والغابات دفعت ثمناً بيئياً لهذا العدوان الامبريالي الصهيوني.

السادة الحضور... حلب تستغيث وتستنجد وتصرخ من الألم، هل هناك من يتذكر مدينة ذات الملايين الثلاثة اسمها حلب؟

حيث لا ماء ولا كهرباء ولا غذاء، هذا مثال على إنسانية القوى والدول التي تسعى إلى إنقاذ الحيوانات في البلاد البعيدة وتستهتر بحياة الملايين في البلاد التي تسميها «العالم الثالث» أو «العالم من الدرجة الأدنى» والتي لا يضمن لها ولشعوبها ما يتحقق للحيوانات في بلادهم الرأسمالية.

رغم كل المساحيق.. الرأسمالية شر للإنسانية

كلمة حق: الرأسمالية هي شر للإنسانية جمعاء، رغم كل مساحيق التجميل، وهي في السنوات العشرين الماضية ساهمت في زيادة عدد الفقراء والجائعين والعاطلين عن العمل والمرضى والتخلف والأمية والحروب وتلوث البيئة، أستثني المنظمات والمؤسسات الإنسانية الأهلية من شعوب هذه البلدان وتوقها الإنساني الحقيقي.

إن أي عمل إنساني يتناقض مع سياسات البلدان الرأسمالية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن جميع المشاكل التي تعاني منها البشرية، لذلك فالمجتمع البشري مدعو للبحث عن نظام إنساني أكثر عدلاً وإنسانية وكل المحاولات الخيرية الأخرى لن تكون أكثر من محاولات ترقيعية بحلول جزئية ومحدودة.

مليارکم الذهبي عبء على الشعوب

هناك في البلدان الإمبريالية الغربية نظرية تسمى بـ«المليار الذهبي» أي المليار من سكان هذه البلدان الذي يحتاج إلى مليارين فقط من سكان باقي العالم لخدمتهم، أي أن عدد سكان العالم يجب أن يكون بحدود 3 ثلاثة مليارات. أما الباقي فزائد عن الحاجة وعبء على الكرة الأرضية المسيطر عليها من هذا «المليار الذهبي» لكي يعيش في بذخ وترف وإسراف استفزازي، ولن يتم الاستمرار لهم بذلك إلا على حساب الطبيعة والبشر. لذلك تراهم يقتلون القتيل ويمشون في جنازته، هذا ملخص حلمهم العنصري الرأسمالي والصهيوني المجرم.

الحضور الكريم... أعتقد جازماً أنه دون التخلص من هيمنة هذه القوى على المؤسسات الدولية من مجلس الأمن والأمم المتحدة، لا تستطيع الشعوب تحقيق طموحها المشروع نحو السلام والعدالة والكرامة الإنسانية.

أنهي مداخلتي ببيت من الشعر يلخص ما قلته:

قتل إمرئ في غابة جريمةٌ لا تغتفر
وقتل شعبٍ آمنٍ مسألة فيها نظر

موت السوريين غرقاً ليس مصادفة..!

■ قاسيون

يبحر يومياً عشرات بل مئات السوريين من الشواطئ التركية إلى الشواطئ اليونانية للعبور إلى أوروبا، عبر قوارب خشبية صغيرة فيقوم القراصنة الجدد بخداعهم وثقبها ويتركونهم تحت رحمة مياه البحر، ومن ينجو منهم بأعجوبة تتلقفه عصي خفر السواحل اليونانية ليعيدوهم بالطريقة ذاتها، ويقومون بتسليمهم إلى قراصنة آخرين بعد انتزاع كل ما لديهم من أموال وأجهزة جوالات، وحدث أن اعترض واحد منهم فتم قطع وريده وألقي به البحر.. يقطع وريد يده ويلقى في البحر ليكون عبرةً لمن يريد أن يعبر..!!

هكذا يروي عدد من الناجين من الغرق ما جرى معهم.. أحدهم قال: 24 شاباً من أنحاء الوطن غرقوا دفعةً واحدة بعد إعادتهم من اليونان إلى تركيا..وآخرون ألقي القبض عليهم قبالة الشواطئ اليونانية فأجبروا على خلع ثيابهم من حرس الشواطئ لساعات ثمّ أعيدوا إلى البحر عبر جزيرة برادوس.. وآخرون في «تهريبة» أخرى كما يسمونها، ألقى بهم القرصان في إحدى الجزر المهجورة وبعد أيامٍ رآهم صياد يوناني فطلبوا منه نقلهم إلى جزيرة مأهولة فأوهمهم بأنه اتصل بصديقه، وإذ بخفر السواحل يطبقون عليهم، وبعد عقوبات متنوعة الأشكال وضعوهم في قارب صغير وألقوهم وسط البحر وتركوهم، وصاروا ينزحون المياه من القارب المثقوب بأيديهم وبقوا أياماً فمات من مات جوعاً وعطشاً حتى أنقذ البقية خفر السواحل الأتراك.

عشرات القصص المشابهة يرويها الناجون، ليبدو الأمر وكأن ثمة جرائم منظمة ترتكب بحق السوريين من بعض السلطات اليونانية، الأمر الذي يستدعي تحقيقاً دولياً لكشف حقيقة هذه الجرائم.

من الذاكرة

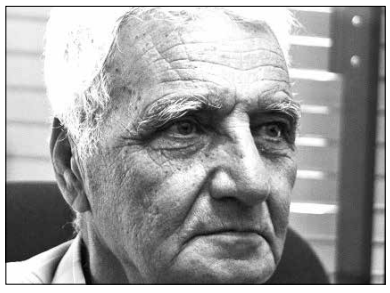

■ محمد علي طه

من أفضل بل من أعظم المهمات

بادئ ذي بدء أشكر كل الذين أعربوا عبر اتصالاتهم الهاتفية عن تقييمهم الإيجابي لهذه «الزاوية» وبخاصة تناولها لجوانب هامة من تاريخ الحزب الشيوعي السوري ونضال الرفاق القدامى من جيل الرواد الأوائل إلى جيل الخمسينيات وما بعده من القرن العشرين وهأنذا أتابع هذا التوجه وحديثي اليوم عن رفيق قديم رحل قبل أكثر من عقد من الزمن هو الرفيق عبد الرحمن الأيوبي أبو عمار الذي قال لي يوم انتسبت قبل ستين عاماً إلى صفوف الحزب:

إن الانتساب إلى الحزب هو «مشروع تكوين مناضل شيوعي» وفي الحزب إما أن يصبح المرء شيوعياً حقاً، أو يبقى مجرد عضو حزبي، وخلال لقاءاتي الكثيرة معه حدثني عن انتسابه للحزب عام 1946 وحصوله على بطاقة العضوية، وأنه كان واحداً من الرفاق المتواجدين في مكتب الحزب في حي المزرعة بدمشق حين هاجم الإخوان المسلمون ومن في ركابهم من العناصر الموتورة مكتب الحزب بعد قرار تقسيم فلسطين، وقد تصدى الرفاق للمهاجمين. وذكر لي أسماء الرفاق وهم جورج عويشق ونجاة قصاب حسن ويوسف فيصل وبهجت قوطرش وجوزيف شاغوري وعبد القادر اسماعيل وعبد الوهاب كيكي وعدنان البني وأحمد فرحة وموفق الحفار وفوزي الشلق وحسين عاقو الذي استشهد دفاعاً عن رفاقه، وعندما اقتحم المهاجمون المكتب اضطر الرفاق إلى مغادرة البناء عن طريق «المنور» ومنه إلى الأبنية المجاورة، وعند نزول الرفيق عبد الرحمن إلى الطريق أمسك به المهاجمون وأوسعوه ضرباً مبرحاً، واندفع نحوه أحد عناصر الأمن شاهراً مسدسه في وجهه وأمره برفع يديه وهو على تلك الحالة المأسوية. ثم تدخل عنصران من رجال الدرك وأبعدوا المهاجمين عنه واقتادوه إلى مبنى قيادة الدرك ومن هناك إلى المستشفى الوطني «الغرباء» وفي الصباح هرب والجبصين حول رجله، وقصد عيادة الرفيق الدكتور مصطفى العشا الذي عالجه وتابع وضعه لمدة شهر تقريباً كما شارك في علاجه الرفيق الدكتور نبيه رشيدات وبعد عامين تقريباً قام حسني الزعيم بانقلابه العسكري وخيم ليل الديكتاتورية ولوحق الرفاق وسجن الكثيرون منهم، وتوارى الآخرون عن الأنظار في البيوت السرية ولجأ البعض إلى لبنان وكان الرفيق عبد الرحمن في عدادهم، ثم عاد ليساهم في توسيع صفوف الحزب. ولن أنسى قوله «إن أفضل بل أعظم المهام أن يكلف الرفاق بإنشاء منظمات جديدة في مناطق لا وجود فيها للتنظيم».

وكان له شرف المشاركة في إنشاء منظمة في المنطقة الممتدة من ساحة شمدين بحي ركن الدين إلى آخر الشركسية بحي الصالحية وتولى مهمة سكرتيرها، ومعه في لجنتها الفرعية الرفاق عمر يونس واسماعيل أبو سلام وعبد الهادي أبو أيوب وكانت صلتهم مع قيادة منظمة دمشق عن طريق الرفيق خالد الكردي «الزعيم».

درس من طلبة السويداء.. لمن يريد أن يتعلم

حدث في السويداء أن تشاجرت مجموعة من طلاب الثانوي في مدرسة «كمال عبيد» الثانوية، وهو أمر طبيعي اعتيادي، لكن الجديد أن يكون اثنان من أولئك الطلاب أبناء مسؤول أمني في المحافظة، وكردة فعل على المشاجرة جاء هذا المسؤول إلى المدرسة واستدعى «الطلبة أبناء المواطنين العاديين» وتم توبيخهم وتهديدهم في حال تكرار المشاجرة..

■ عفيف الحسين

تكررت المشاجرة بعد أسبوع على إثر استفزاز من الطالبين المدعومين، وهذه المرة استنجدوا بمرافقة «السيد الوالد» لضرب بقية الطلبة، وتطوّر الموضوع يوم الأربعاء الماضي لتحاول المرافقة- عناصر الأمن في فرع المسؤول الكبير ذاته- اعتقال الطلاب الآخرين بعد موافقة مدير المدرسة وقوله الجملة التي استفزت الطلاّب: «فليعتقلوهم، وليقتلوهم حتى، يستحقون العقاب..!».

كل الطلاب تضامنوا..

كل ما جرى استفز كل طلاب المدرسة، فردعوا عناصر الأمن ومنعوهم من اعتقال رفاقهم، وأعلنوا اعتصاماً مفتوحاً في باحة المدرسة ورفضوا دخول صفوفهم، إلا بعد محاسبة المسؤول الأمني ومدير المدرسة على خرق حرمة المدرسة ومخالفة القوانين، وطالبوا بتقديم الاعتذار للطلبة وخصوصاً أصحاب الشأن الذين تم الاعتداء عليهم. على إثر ذلك حضر نائب مدير التربية ووعد الطلاّب بتنفيذ مطالبهم بشرط عدم إحداث أية إشكاليات جانبية أو تخريب في المدرسة.

في اليوم التالي جاء الطلاّب واستمروا على موقفهم الموحّد، وفعلاً تم لقاء الطلاب مع المسؤول الأمني ومدير المدرسة في مديرية التربية، وأعلن عن فتح تحقيق مع مدير مدرسة «كمال عبيد» والمسؤول الأمني، وعليه تم فض الاعتصام في المدرسة.

لا مؤيد لا معارض

الجدير بالذكر أن طلاب المدرسة بمختلف أعمارهم وصفوفهم أبدوا وعياً كبيراً، بمساعدة بعض العقلاء من الكادر الإداري الذي عمل على احتواء الموقف، وكان الطلبة قد رفضوا الانجرار إلى رفع شعارات بعض قوى المعارضة التي حاولت استثمار الموقف، انطلاقاً من أن وقفة الطلاّب لها علاقة مباشرة بمطالبهم الخاصة، والظلم الذي وقع على رفاقهم لم يميّز إن كانوا مؤيدين أم معارضين، وأعلنوا أن قوة موقفهم هي في وحدتهم وليس تقسيمهم بين معارضين وموالين.. أيضاً في يوم الخميس «2013/11/14» وعندما حضرت بعض المجموعات التي يستدعيها الجهاز الأمني دوماً عند وجود مظاهرات أو اعتصامات، قام الطلاب بالحديث إلى تلك المجموعات وأوضحوا مطالبهم وطالبوا منهم مشاركتهم بالاعتصام للتأكد من صدق كلامهم.

ممارسات تهدد السلم الأهلي

مجدداً يدل هذا الموقف على خطورة التجاوزات التي تمارسها البعض من الجهات الأمنية ، والتأثير السلبي لذلك على السلم الأهلي عموماً في المحافظة وخصوصاً في ظروف الأزمة الوطنية، ومن هنا تأتي أهمية الوعي الذي أبداه الطلاّب، بدايةً بعدم قبولهم تجاوز حرمة المدرسة وإهانة كرامتهم كطلاّب وإصرارهم على موقفهم حتى تحقيق مطالبهم، وثانياً بعدم الانجرار لعقلية التأزيم وافتعال الإشكاليات الثانوية ورفض أية شعارات تقسّم السوريين- الطلاب ورفاقهم- تقسيماً وهمياً لا يحقق مطالبهم، ويوصلهم إلى طريق مسدود كما حاولت بعض قوى المعارضة.

ونضم صوتنا لصوت طلاب مدرسة «كمال عبيد» رفضاً لعقلية أن إهانة كرامة المواطنين سهلة ولا حساب عليها، ونذكّر أن هذه العقلية كانت هي بالذات أحد الأسباب الأساسية لتراكم الاحتقان الشعبي ومآلاته التي شهد مآسيها كل الشعب السوري.

في حلب الشرقية..
النساء والأمهات يتظاهرن ضدّ المسلحين والتكفيريين

منذ تحول الحراك الشعبي السلمي إلى العنف وسيطرة المسلحين والتكفيريين على العديد من المدن والمناطق والبلدات والقرى.. ازدادت ممارسات النهب والسرقة والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة وسرقة المساعدات الغذائية والمتاجرة بها، وسرقة الأموال بحجة مساعدة الأهالي بالإضافة لعمليات الخطف والقنص والقتل والقمع لكل من لم يؤيدهم أو يرفض وجودهم بحجة أنه «عواينية» و«عميل للنظام».. أو «التكفير»، كما حدث مع أحد الأطفال الذي لم يتجاوز عمره السادسة عشرة حيث أعدموه أمام أسرته وأهالي الحي لأنه رفض بيعهم بالدين حتى لو جاء النبي محمد..

■ مراسل قاسيون

وقد رفض المواطنون في بعض المناطق ذلك، وتحولت حتى المناطق التي شكّلت حاضنةً لهم إلى الضد سواء بشكل جماعي أو فردي، ففي مدينة الرقة قامت سابقاً العديد من المظاهرات ضدّ «داعش» وأخواتها، وخاصةً من قبل النساء والأمهات، وما تزال الشابة سعاد نوفل هي وشقيقتها تحمل لافتتها وتقف يومياً أمام أماكن تواجد المسلحين رافضةً لممارساتهم وقراراتهم المتطرفة..

وفي حلب مؤخراً ازدادت ممارسات المسلحين والتكفيريين وحشيةً وتخبطاً وصداماً بينهم، وخاصةً مع تقدم فرص الحل السياسي وانعقاد «جنيف-2» ومع تقدم الجيش العربي السوري.. حيث قاموا بإعلان النفير العام ومنع التجول وإجبار الشبان في أحياء حلب الشرقية «المرجة- الصالحين- باب النيرب»، على الانضمام إلى صفوفهم تحت تهديد السلاح، وبإغلاق معبر «البستان» بجدار مما فصل شرق المدينة عن غربها، مما دفع العشرات من النساء الحلبيات للتظاهر في هذه الأحياء يومي الثلاثاء والأربعاء «12- 2013/11/13»، ضدّ سوق أبنائهن للقتال معهم كما أيام السفر برلك وسوق عسكر العثمانية التركية، وقد تركزت ممارسات المسلحين وخاصةً «لواء التوحيد» اتجاه الشبان في حي المرجة وتجنيدهم بعد أن اختلس منه «قائد» إحدى المجموعات المسلحة مبلغ 300 ألف وهرب إلى تركيا..

لا شكّ أن ممارسات المسلحين والتكفيريين العنفية، زادت وستزيد معاناة المواطنين وخاصةً النساء والأمهات، وكشفت زيف دفاعهم عن المواطنين، وستدفع إلى مزيدٍ من مظاهرات المواطنين ضدهم وتأييدهم للحل السياسي لأزمةٍ ممتدة منذ أكثر من عامين ونصف.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

الفيتو... قراءة في المضمون

الفيتو حق الاعتراض أو حق الاعتراض التوفيقي هو في الأصل مفهوم من مفاهيم القانون وهو بهذه اللغة يحمل دلالتين: الأولى تدخل في إطار القانون الدستوري وبدورها تحيل إلى استخدامين لكل منهما دلالته وهما الفيتو الملكي أو الرئاسي وهي سلطة معترف بها لرئيس الدولة «ملكاً أو رئيساً» في بعض النظم وبمقتضاها يعترض على القوانين التي تصدرها الجمعية التشريعية، والفيتو الشعبي «الاستفتاء الاختياري» وهو أحد أساليب الديمقراطية شبه المباشرة وبموجبه يسمح للشعب بمقتضى عريضة مكتوبة في آجال محددة ومن قبل عدد معين من المواطنين بفرض رفضهم لقانون مصوت عليه بشكل نظامي في البرلمان.

أما الدلالة الثانية فتدخل في إطار القانون الدولي والفيتو هنا سلطة وامتياز تعطى لأي من الدول الخمس الدائمي العضوية في مجلس الأمن لشل قرارات هذا الجهاز المتعلق بالقضايا الموضوعية، وهو امتياز متأت من القاعدة التي بمقتضاها تحصل الأغلبية في هذه القرارات بتسعة أصوات من خمسة عشر ويجب أن تتضمن أصوات كل الأعضاء الدائمين في المجلس.

إن هذا الامتياز يتأتى لتلك الدول من دورها المشهود في إنهاء الحرب العالمية وانتصارها على دول المحور إضافة إلى الاعتقاد الذي رسخته تلك الدول أثناء التحضير لمؤتمر سان فرانسيسكو بأنها وحدها القادرة على إعادة الأمن إذا ما فقد وهي وحدها المسؤولة عن السلم الدولي!!!!

وبناء عليه وتسهيلاً لمهمتها التي وكلّت نفسها بها يجب أن تحصل على ما يعطيها الفاعلية في الساحة الدولية وخاصة في الأمم المتحدة، ولذا كان منح تلك الدول لهذا المقعد الدائم وإعطاؤها امتياز الفيتو لإسقاط أي قضية قد ترى إحدى تلك الدول أنها مما قد يهدد أو يخرق الأمن والسلم الدوليين.

على ما يبدو أن مسيرة مجلس الأمن انتابتها العديد من العيوب كان في المقدمة إساءة استعماله على الأخص فيما يرتبط بواجبه «المفترض» إذ تضاءلت فاعليته وتناقص نشاطه لحفظ الأمن والسلم، فقد افترض الميثاق أن يقوم المجلس بمهمته عن طريق قوة دولية دائمة وفق المادة /43/ وهي قوة لم تر النور، وبرأيي لن تراه بسبب الخلاف المستعصي بين الدول العظمى حول حجمها وكيفية تكوينها وأماكن تواجدها، وبذلك تكون فكرة الأمن الجماعي في مهب الريح، لقد أضحى مجلس الأمن مرتبطاً في أذهان الناس خاصة العالم الثالث ليس بما هو خير، وذا صلة بالأمن والسلم وإنما أصبح لصيقاً بالأعمال العدوانية للدول العظمى «عقوبات وحروب..» فهل أضحى مجلس الأمن إقطاعية أمنية سياسية لأصحاب المقاعد الدائمة؟؟؟؟!!!!!

الربح الإضافي في تداول الأسهم.. بلا ضريبة

لم تلقَ فكرة فرض رسم مالي على الأسهم المتداولة في البورصة إلا الرفض من جانب «جمعية المحاسبين» و«هيئة الأوراق المالية»، فالفكرة التي لم ترتق بعد إلى مستوى مشروع قانون محتمل، إلا أنها لاقت استنكاراً وهجوماً شرساً من جمعية المحاسبين القانونيين، والتي اعتبرته مخالفاً للقانون الضريبي، ولكن هل حاول هؤلاء التساؤل في الاتجاه المعاكس: ألا يعتبر إعفاء الأسهم المتداولة في البورصة من ضريبة الدخل -وفق القانون الضريبي النافذ حالياً- مخالفاً للدستور السوري أساساً؟! أليس الدستور هو المظلة التي تستوحى منه كل الأنظمة والقوانين لا العكس؟!

■ حسان منجه

يقول الدستور السوري بمادته الثامنة عشرة، في الفقرة الثانية، بالعدالة في فرض الضرائب، «يقوم النظام الضريبي على أسس عادلة، وتكون الضرائب تصاعدية بما يحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية»، ففي البلاد تفرض عشرات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث تفرض الضرائب على الأرباح الصافية للشركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والمهن الحرة، وعلى المشاريع الصناعية والزراعية بنسب تصل إلى 28% على بعض المكلفين، كما تفرض الضرائب على أجور ورواتب العاملين في القطاع العام والمشترك والخاص، بينما يرفض هؤلاء من حيث المبدأ فرض ضريبة على قيمة تداولاتهم في سوق الأوراق المالية، على الرغم من أن تلك الضرائب هي الوحيدة التي لن تنعكس سلباً على معيشة السوريين، ولن تزيد من أعبائه الحياتية..

فإذا ما كانت الضرائب على الدخل تطال كل أنواع الدخل بلا تمييز، حيث تفرض الضرائب على الأرباح لتطال المشاريع في القطاعين الإنتاجي والخدمي، فلمَ ستستثنى البورصة وأرباحها وأصولها غير الحقيقية التي يتم تداولها من الضرائب إذاً؟! وما هو مبرر الإبقاء على أرباح تداول الأسهم فيها معفاة من ضريبة الدخل؟! ألا يُخل هذا التمييز بمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية التي تحدث عنها الدستور؟!

فكرة ترمى بألف حجر

اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء وافقت على فرض رسوم وضرائب بنسبة 5% ولمدة ثلاث سنوات على جميع الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة بما فيها ضريبة ريع العقارات لزيادة الإيرادات الجارية للموازنة العامة للدولة، وذلك تحت بند المساهمة الوطنية في إعادة الإعمار، ولم يعترض أحد في حينها، على الرغم من أن ذلك الرسم سيزيد الأعباء المعيشية على ملايين السوريين، بينما أثيرت ضجة إعلامية على فكرة فرض ضريبة على تداولات البورصة، والتي لن تطال الضرائب المفترضة على تداولات البورصة سوى بضع عشرات من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ومن شركات الوساطة والخدمات المالية في أحسن الأحوال، والاهم من كل هذا: لمَ لا تُعامل الأسهم المتداولة والشركات المدرجة في البورصة بالمثل؟! ألا يفترض بأصحاب تلك الشركات والمتعاملين فيها المساهمة في إعادة الإعمار؟! ولمَ تبرر سياسات التوجه نحو زيادة جميع الرسوم والضرائب على السواد الأعظم من المواطنين؟! بينما ترمى فكرة فرض رسم رمزي على بضع شركات في سوق الأوراق المالية بألف حجر، وقضية فرض رسم على تداولات الأسهم يفترض بها أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الضريبية لا أن تعفى منها!!..

فالشركات المساهمة في بورصة دمشق، لا بد أنها تدفع الضرائب عن أعمالها الفعلية، كالمصارف ومكاتب الصرافة وشركات التأمين، وبعض الشركات الصناعية.. إلا أن تداول أسهمها في البورصة، هو عمل مشتق هدفه الربح من تداول الأسهم وارتفاع قيمها، ومن المفترض أن يترتب عليه رسوم ما..

100 مليون ل.س سنوياً

لم تتجاوز تداولات البورصة في عام 2012 مليارين و100 مليون ل.س، أي أن فرض رسم مالي رمزي على الأسهم المتداولة في البورصة بنسبة 5% أسوة برسم إعادة الإعمار لن يكون مجحفاً بحق الشركات المدرجة في البورصة السورية، فالعائد المالي لن يتجاوز الـ 100 مليون ليرة سنوياً في حينها، وهذا ليس بالكبير نسبة ورقماً، ولا يحتاج إلى كل هذا التهويل والتخويف من تبعاته السلبية على سوق الأوراق المالية..

يبقى الرهان..
هل تتحول الفكرة إلى قانون؟!

فكرة فرض رسم مالي على الأسهم المتداولة في البورصة ليست إبداعاً سورياً بالطبع، فمصر سبقتنا على هذا الصعيد، وقد فرضت ضريبة على التعاملات في سوق الأوراق المالية، ومثل تلك الرسوم تفرض في معظم البورصات العالمية، كالاتحاد الأوروبي والهند وماليزيا وغيرها من الدول، وإذا كان هدفه في تلك البلدان الحد من المضاربة في بورصاتهم، فإن الهدف منه لدينا يختلف جذرياً، فنحن نعيش أزمة شاملة، تركت آثارها الكارثية على الاقتصاد الوطني، والتي يدفع أغلى أثمانها الأغلبية المسحوقة من الشعب السوري، وفق المنطق الحالي للسياسات الاقتصادية، فهؤلاء تحملوا العبء الأكبر من هذه الأزمة الاقتصادية، بدءاً برفع أسعار المواد التموينية والمشتقات النفطية بنسب كبيرة، وصولا إلى فرض رسم إعادة الاعمار، دون أن يقترب أحد من أصحاب الثروات ورؤوس الأموال، ويبقى الرهان: هل سيفرض رسم مالي على الأسهم المتداولة في البورصة السورية؟! وهل سنسمع بخبر إقرار هذه الفكرة قانوناً نافذاً وجزءاً من المنظومة الضريبية؟!

«الدولار الرسمي» يتجاوز أسعار السوق السوداء!!

تحدث صرافون في السوق السوداء أن سعر صرف الدولار كان يراوح بين 115 و123 ل.س في يوم الثلاثاء في 5 تشرين الثاني، وهذه مستويات لم تبلغها الليرة منذ أشهر، إلا أن نشرة أسعار صرف الدولار مقابل الليرة الصادرة عن المصرف المركزي كانت تصرّ على رفع أسعار الصرف رسمياً دون مبرر..

واكب الدولار وفق النشرة الرسمية الارتفاع الحاصل في السوق السوداء، إلا أنه أصر على عدم مجاراته انخفاضاً، فبينما تراجع دولار السوق السوداء بنحو 50% خلال ثلاثة أشهر منذ تموز 2013، نجد أن الدولار قد ارتفع وفق النشرة الرسمية الصادرة عن المصرف المركزي 34,6% خلال الفترة نفسها، فهل لأحد أن يفسر لنا هذا التناقض؟! فمن واكب ارتفاع دولار السوق السوداء في نشراته عليه أن يلحقه في انخفاضه أيضاً..

يعود السبب إلى أسلوب عمل المصرف المركزي والسياسة النقدية ككل، حيث أن التعامل بمنطق السوق يدفع البنك المركزي ليفكر بالسعر الذي سيحصل عليه مقابل بيعه للقطع الأجنبي..!! حيث كانت عملية بيع القطع الأجنبي الحل الوحيد بنظر من أدار هذه السياسة ليضطر إلى مجاراة أسعار السوق بعد أن تحولت كفة ميزان القوى نحوها، وحصلت على ما يكفي من القطع الأجنبي لتتحكم بالسوق وبسياسة المركزي!!.

زائد ناقص

«ضحك ع اللحى»

بأسعار مشابهة للأسواق في الكثير من تفاصيلها، أصدرت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق نشرتها التأشيرية، حيث حددت سعر كغ أرز مصري بـ140 ليرة، وزيت دوار الشمس المستورد والمحلي بـ300 ليرة وسمنة حيوانية محلية 1كغ بـ1100 ليرة، وكغ السكر بـ115 ليرة وبرغل خشن أول بـ95 ليرة وبرغل ناعم نوع أول بـ95 ليرة وسعر كغ عدس حب بـ150 ليرة وعدس مجروش بـ170 ليرة"، وسعر كغ المعكرونة أو الشعيرية بـ150 ليرة وسعر علبة طون قطع 160غ بـ160 ليرة وسعر علبة سردين 125غ بـ90 ليرة، وسمنة نباتية مستوردة جندول 2 كغ بـ565 ليرة.

■■■

«تفاؤل تحت الاختبار»

أكد الدكتور وائل الحلقي رئيس مجلس الوزراء أن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار سيستمر في الارتفاع بشكل مطرد ومطمئن حتى تعود الليرة السورية إلى سعرها الحقيقي في السوق، مضيفاً أن هناك انخفاضات جديدة في أسعار المواد الغذائية ستحصل الأسبوع القادم..

■■■

«ارتفاع نسبة البطالة إلى 70%»

أوضح الخبير الاقتصادي عمار يوسف في تصريحه لـ«الاقتصادي سورية»، أن نسبة البطالة في القطاع الخاص ارتفعت لتبلغ 70%، لافتا إلى أن نسبة 30% المتبقية تنقسم إلى، عمالة خفضت رواتبهم للنصف وبالتالي أصبحوا بطالة مقنعة وهم يشكلون 17%، في حين أن نسبة 13% الباقية لم تتغير رواتبهم أبدا كونهم من فئة الخبرات التي لا يمكن الاستغناء عنها..

■■■

«شرعنة العنف بقانون!!»

بعد صدور المرسوم رقم 55 لعام 2013 الذي يسمح بإنشاء شركات حماية خاصة في سورية، صدرت حديثاً التعليمات التنفيذية لقانون شركات الحماية والحراسة الخاصة، من وزارة الداخلية لتتضمن شروطاً حول جنسية المالكين التي يجب أن تكون سورية حصراً، ومع توزيع الحراس إلى الفئات الثلاث مع حد أعلى لعددهم في كل فئة وهو قابل للزيادة، بالإضافة إلى شرط خمسين مليون ل.س كرأس مال أولي كحد أدنى..!! على عتبات اقتراب سورية من الحلول السياسية ربما تكون هذه الشركات لها أهداف أبعد من نقل المعادن الثمينة والحماية الشخصية..!! فالعنف كان أداة ربح غير شرعية، بينما قد يحول المرسوم وتعلمياته المليشيات إلى مؤسسات ربح شرعية، فهنيئاً..

قراءة في موازنة تقشف 2014:

جانب الإنفاق

■ محرر الشؤون الاقتصادية

صدر مشروع الموازنة العامة لعام 2014 ولا يزال يناقش في مجلس الشعب الذي يسجل متابعون أنه لم يستطع منذ وقت طويل أن يغير رقماً واحداً في قرار الموازنة الحكومي الصادر «بحزم».. !!..
قراءة بيانات وأرقام الموازنة الحكومية لعام 2014 توصلنا إلى نتيجة واضحة بأنها موازنة تقشفية، تلغي أرقامها الكثير من المقولات التي لا تزال تردد في الموازنات الحكومية بحكم قوة العطالة !! كمقولة الأولوية في الأهداف لتطوير العملية الإنتاجية والمحافظة على مستوى المعيشة..!! فانخفاض مجمل رقم الموازنة واعتماداتها وايراداتها المتوقعة عن العام السابق هو حدث فريد من نوعه.. حيث بلغت الزيادة الاسمية عن رقم موازنة العام السابق بمقدار 0,5% فقط ، وهي تلغى مع احتساب تراجع قيمة الليرة السورية بين العامين.
سنناقش جانباً واحداً من جوانب الموازنة وهو اعتمادات الإنفاق وتوزعها، ونحيل الإيرادات إلى بحث آخر..

الإنفاق الحكومي أقل بنسبة 100%

أعلنت الحكومة رقم الموازنة الإجمالي لعام 2014 البالغ 1390 مليار ل.س بزيادة 7 مليارات ل.س أي نسبة 0,5% عن موازنة عام 2013..
وعدا عن نسبة الارتفاع الاسمي الطفيفة التي تشير إلى ميل تقشفي، فإنه ما من ارتفاع حقيقي للإنفاق الحكومي في موازنة 2014 إذا ما عدلنا أرقام الموازنة بقيمتها الحقيقية التي تنخفض مع انخفاض قيمة الليرة السورية خلال عام 2013 الأصعب على الليرة السورية..
وسنستعرض الأرقام الرئيسية للموازنة السورية بعد تعديلها بمعيار قيمة الليرة:
سعر صرف الليرة مقابل الدولار في تشرين الثاني 2012 بلغ وسطي 75 ل.س/$، وبالتالي فإن سعر الصرف المرتفع إلى 150 ل.س/$ اليوم يعني أن كل ليرة سورية فقدت 100% من قيمتها خلال هذا العام فقط، وسنعتمد الفرق بين السعرين كمحصلة وسطية للتغيرات والانخفاضات الكبرى التي شهدتها الليرة السورية خلال عام 2013 والتي وصلت إلى خسارة 200% من قيمتها بالمقارنة مع بداية 2013.

تراجع قيمة الليرة بمقدار 100% لتكون القيم الحقيقية لأبرز أرقام اعتمادات الموازنة التقشفية:

	موازنة 2013	موازنة 2014	نسبة الانخفاض
مجمل الموازنة	18,4 مليار $	9 مليار $	100%
الاعتمادات الجارية	14,7 مليار $	6,7 مليار $	54%
الرواتب والأجور والتعويضات مع رواتب المتقاعدين	3,8 مليار $	2,6 مليار $	31%
الدعم الاجتماعي	6,8 مليار $	4,1 مليار $	40%
الأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية	270 مليون $	200 مليون $	25%
إجمالي الاعتمادات الاستثمارية	3 مليار $	2,5 مليار $	16%

ضبط النفقات العامة .. على وقع ليبرالي صرف!

• انخفضت اعتمادات الصناعة التحويلية من 2 مليار ل.س في موازنة 2013، إلى 1,6 مليار ل.س فقط في الموازنة الحالية، أي بانخفاض حقيقي 64%.. بينما يضع البيان أولوية تقول: «تفعيل الحركة الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء الأولوية للقطاع الإنتاجي الزراعي والصناعي»..
• تم تخفيض حوالي مليار ل.س للصناعات التحويلية، وزيادتها في بند اعتمادات الإدارات الحكومية التي تحصل على 9 مليار ل.س في موازنة 2014 بزيادة 2 مليار عن عام 2013!!
• بينما بلغت نسبة الإنفاق على اعتمادات المجالس المحلية ومجالس المحافظات فقط وليس مجالس المدن والبلديات: 146 مليار ل.س..!!
بشأن هذا وذاك يقول البيان: «على الرغم من طلبات الجهات العامة لم تكن الزيادة كمية بل زيادة ناجمة عن ارتفاع الأسعار فقط وقد وضعت في أضيق الحدود لضمان حسن سير العمل في الجهات العامة بهدف ترشيد الإنفاق العام..!!»
ترشيد الإنفاق العام وفقاً لموازنة حكومتنا في عام 2014 ينطبق على الاعتمادات الجارية المتعلقة برفع مستوى المعيشة كالدعم الاجتماعي، وعلى الإنفاق الاستثماري المتعلق بالصناعة التحويلية، مقابل زيادة لبند المحافظات والإدارات الحكومية!!

تعتبر موازنة عام 2014 تطبيقا واضحا وصريحا لسياسات ما سمي: «تعبئة الموارد» التي تنصح بها الإسكوا دول النزاع، والتي نقلها لنا عراب الليبرالية الاقتصادية في سورية عبد الله الدردري.. حيث ينتظر ليبراليو سورية مرور الوقت لتتدفق موارد الاستمثار الخارجي كما تشير «الإسكوا»، ولحينها يقومون بضبط النفقات العامة على وقع تخفيض مستوى المعيشة وسحب آخر المكتسبات بذريعة الأزمة..

«تحت الأمر الواقع».. لا موارد لا إنفاق!!

الموازنة الحكومية لعام 2014 تقشفية بجدارة، ويدل على ذلك الانخفاض الحقيقي الكبير في قيمتها الإجمالية بحوالي 100%، أي أن قدرة الحكومة وطاقتها على تقديم الخدمات هي أقل بنسبة 100%، لا يشك أحد بأن تراجع الموارد الحكومية له أسبابه الحقيقية التي تكمن في تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة تراجع الوضع الأمني واستمرار العنف، ومن الطبيعي أن تغير الحكومة من ترتيب إنفاقها في ظل الظروف الحالية الاستثنائية، لكن كان الأجدى هو أن تغير من سياسات تحصيل الموارد بشكل جذري، وأن لا تضع السوريين «تحت الأمر الواقع».. حيث أن الموارد يجب أن تحصل من ايرادات أصحاب الربح أي من يحصلون على جدوى فرق الأسعار، ومن ضاربوا على الليرة السورية، وهي قوى الفساد والسوق الكبرى قبل الأزمة وخلالها... وهذا موضوع لاحق.

تغيير في سياسة الإنفاق

إلا أن الحكومة السورية والقرار الاقتصادي –السياسي في سورية يضعنا «تحت الأمر الواقع» حيث لم يتغير وزن قوى الفساد والسوق ومصالحها في صياغة القرار ولا تزال المحدد..!! فالحكومة لم تبحث عن موارد نوعية كضرائب على الثروات أو تأميم قطاعات رابحة وسيادية، أو مصادرة أموال، أو تقييد احتكار التجار..إلخ، بل لجأت إلى تخفيض إنفاقها إلى حد بعيد، وتحديداً على الدعم الاجتماعي، وعلى القطاعات الإنتاجية..

رفع مستوى المعيشة.. بتخفيض الدعم

يلاحظ من يقرأ بيان الحكومة المالي وتحديداً أولوياته، بالمقارنة مع الأرقام مفارقات مستفزة.. وتحديداً في نطاق الدعم الاجتماعي والإنفاق الاستثماري، حيث تبلغ أشدها عندما يعلن أول هدف لتوزيع الاعتمادات وهو: «تحسين المستوى المعيشي وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج والأسعار النهائية وتوفير السلع في الأسواق»
الذي يترجم فعلياً بتخفيض الدعم الاجتماعي بنسبة 40%، ليفقد أداته في تعويض فروقات الأجور التي تبلغ 31% تقريباً نتيجة انخفاض قيمة الليرة

تفصيلات الدعم الاجتماعي

البيان	2013	2014
دعم المشتقات النفطية	147 مليار ل.س	40 مليار ل.س
صندوق المعونة الاجتماعية	15 مليار ل.س	15 مليار ل.س
صندوق دعم الإنتاج الزراعي	10 مليار ل.س	10 مليار ل.س

يظهر من الجدول التالي أن الحكومة قد خفضت دعم المحروقات في موازنتها الجديدة بمقدار 72%..
وإذا ما احتسب بتعديل قيمة الليرة فإن الانخفاض يصل إلى نسبة تعلن الحكومة من خلالها أنها تلغي الدعم على المحروقات..
فبتعديل قيمة الليرة فإن الحكومة تخفض قيمة دعم المحروقات بمقدار 89% إلى مبلغ 266 مليون $، بعد أن كان في بدايات 2013 يقدر 1,9 مليار $..
ويجب أن نتساءل ألا يحق للسوريين أن يحصلوا على دعم للمحروقات يساوي على الأقل قيمة الوفورات التي حققتها الحكومة من رفع أسعار المحروقات!! حيث بلغ الوفر المحصل من رفع سعر ليتر البنزين الأخير إلى 100 ل.س حوالي 130 مليار ل.س.. عدا عن المواد الأخرى التي ارتفعت أسعارها بنسب فاقت 270% للفيول، ووصلت 200% بالنسبة لأسطوانات الغاز..
كل من صندوق المعونة الاجتماعية وصندوق دعم الإنتاج الزراعي ثابتان اسمياً ومنخفضات حقيقياً بمقدار وسطي 100% فرق قيمة الليرة..، فبقاء دعم الإنتاج الزراعي عند هذا المستوى يقابله ارتفاع أسعار الأسمدة خلال عام 2013 بمقدار 170%، وارتفاع تكلفة أغلب مستلزمات الإنتاج الزراعي بما يزيد عن 100%..، وثبات مخصصات صندوق المعونة الاجتماعية يعني أنه لا يستطيع أن يوسع من تعداد من تشملهم المعونة هذا من جهة، وستنخفض القيمة الحقيقية للمبالغ الزهيدة التي يوزعها الصندوق..!!

تأمينات سورية: التسويف للمشكلات الكبيرة.. والقانون لصغارها!

■ إعداد أروى المصفي

التأمينات الاجتماعية ملف متعدد الارتباطات، فهو يرتبط بشكل كبير بالوضع المعيشي لعمال سورية وأصحاب الأجر بعد تقاعدهم، ويشكل ضمانة لهم أثناء عملهم، أما الأموال المتراكمة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يوجد جزء كبير منها على شكل ديون غير مسددة، فلم تستطع أن تساهم فعلياً في عملية التنمية الاقتصادية، وتشكل جانباً هاماً من مسألة التأمينات الاجتماعية.. إلا أن أسوأ ما في وضع التأمينات هو عدم شمولها.. بسبب تضخم القطاع غير المنظم من جهة، والتغافل عن الكثير من جهات القطاع الخاص التي يرفض أصحاب العمل فيها إشراك عمالهم في التأمينات الاجتماعية.. حيث لا تزال نسبة تغطية العمال السوريين بالتأمين لا تصل إلى الثلث..

تناقش اليوم تعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية لم تقر بعد.. وبينما يتم التركيز على الثغرات العديدة والتي من الضروري تجاوزها في القانون، تترك مشكلات التأمين الكبرى ليحلها الزمن!!

قانون التأمينات وتعديله المرتقب.. تفادي «بعض» الثغرات

يحوي قانون التأمينات الاجتماعية بصيغته الحالية العديد من الثغرات والنصوص غير المنصفة بحق العاملين، وتم اعتماد 21 تعديلاً في مشروع القانون الجديد المتوقع إقراره قريباً، سنقدم بعض البنود السلبية التي يتضمنها القانون الحالي والتي رصدتها قاسيون من استطلاعها بين عمال القطاع العام والخاص..

تقاعد بناء على نسبة العجز!!

ينص القانون الحالي في أحدى مواده وما يسمى بـ«المرحلة الرابعة» على تشميل العمال العاملين في المنشأة التي تحوي فقط أربعة عمال بصندوق إصابات العمل، ولا يستفيد العامل من اشتراكه إلا في حال أصيب.. فتقوم المؤسسة بمعالجته وحسب نسبة العجز، أي إذا كان العجز فوق 35% ممكن أن يتقرر له معاش تقاعدي وإذا كان دون 35% يعطى تعويض دفعة واحدة، أما التعويض عن الخدمة فيأخذها من صاحب العمل وليس من المؤسسة..

بينما يضم مشروع القانون الجديد اقتراحات بإلغاء المرحلة الرابعة من مراحل الاشتراك، بهدف ضمان أسرة العامل بعد وصوله لمرحلة الشيخوخة إضافة لضمان حق العامل، أي مهما كان عدد العاملين في المنشأة يتم الاشتراك عنهم في صندوقي الشيخوخة والعجز والوفاة وصندوق إصابات العمل، وبالتالي عند نهاية الخدمة يتقاضى العامل حسب عدد سنين الخدمة إما تعويضاً من دفعة واحدة من المؤسسة أو معاشاً تقاعدياً في حال توفرت فيه شرائط استحقاق المعاش.

عملان وتعويض واحد!!

وفيما يخص معالجة موضوع الازدواج التأميني للعامل، فهناك عمال يعملون في القطاعين العام والخاص معاً، ويتم دفع الاشتراكات عنهم في كلا العملين، إلا أنه وعند صرف المستحقات لا تصرف للعامل إلا خدمة واحدة فقط، وذلك رغم أنه لا يوجد نص قانوني في قانون التأمينات الاجتماعية يمنع العامل من الاشتراك لدى أكثر من صاحب عمل، أما في القانون الجديد وبعد موافقة اللجنة الاقتصادية على الاقتراح، ففي حال توفرت شرائط استحقاق المعاش في كلا الخدمتين يمنح المعاش الأفضل للعامل عن خدمة والخدمة الأخرى يمنح تعويضاً من دفعة واحدة، وفي حال كانت الخدمتان لا تؤهلانه لمعاش فيتم صرف تعويضين دفعة واحدة، وبالتالي لا يتم حرمان العامل وهو أقرب لتحقيق العدالة مما هو عليه الوضع الحالي.

مقترحات في القانون الجديد..

● يتضمن مشروع القانون الجديد غير المقر بعد، وضع من بلغ سن الـ60 عاماً ولم يتم 15 عام من الخدمة، فيمنحه القانون الجديد إمكانية شراء سنوات خدمة «خمس سنوات»، بحيث يدفع اشتراكه عنه وعن صاحب العمل وذلك بناء على آخر راتب تقاضاه، وفق عدد سنوات الخدمة التي يرغب بشرائها، وهذا الأمر يتيح لهذه الشريحة الاستفادة من المعاش التقاعدي..

● أوجد مشروع القانون الجديد للتأمينات الاجتماعية حلاً للمعلمين الوكلاء غير المشملين بالتأمينات سابقاً، بسبب صعوبة الاشتراك عنهم وعدم إمكانية تحديد مدة عملهم أو قصرها، فحدد مشروع القانون الجديد أنه في حال زادت مدة الخدمة عن الشهر وجب الاشتراك عن العامل، وذلك لضمان حقه، إضافة لمعالجة أمور العاملين المعينين بنظام البونات والأشكال الأخرى من التعاقد.

● وفق القانون الحالي يتم منح مبلغ بسيط لمن استحق معاش عجز كامل ويحتاج لمعونة الغير، بينما سيتم وفق القانون الجديد منح 20% من قيمة المعاش، كما أنه وفي حال وفاة المستفيد وكان له ابن معاق يستمر منح الـ20%. وتقرير حالة العجز الكامل التي تحتاج لمعونة الغير من اختصاص اللجنة الطبية.

● سيتم فتح المجال أمام كل السوريين العاملين في الخارج «دون تحديد مكان إقامتهم سواء في الخليج أو الدول الأوروبية والأمريكيتين» للاشتراك بالتأمينات الاجتماعية عبر تقديم استمارة اشتراك وتحديد الراتب المرغوب الاشتراك عنه، وتكون النسبة المدفوعة عن الراتب 21% وليس 24%، بعد أن كانت المادة القانونية المتيحة لهذه الخدمة غير متاحة بسبب الخلاف حول تحديد معنى كلمة مغتربين مع وزارة المغتربين.

الزيادة المرتقبة..!

تنص التعديلات في مشروع القانون الجديد أنه إذا بلغ مجموع اشتراكات العامل 300 اشتراك «25 سنة خدمة» خلال خدمته بغض النظر عن السن، يمكن أن يحصل على راتب تقاعدي بنسبة 75–80% «التقاعد المبكر». أما حول الطرح المتعلق بتعديل نسب التأمينات فهو غير مطروح حالياً، وخاصة في ظل أعباء المؤسسة..

تأمينات السوريين .. لأقل من ثلثهم!!

■ قاسيون

تشير الأرقام الأخيرة الصادرة عن وزارة العمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى أن قوة العمل في سورية تبلغ حوالي 6 ملايين شخص:

1.8 ملايين منهم من العاملين في الدولة ضمنهم العمالة الدائمة والمؤقتة والموسمية بموجب عقود الثلاثة أشهر أي لا يشمل التأمين الجزء الكبير منهم المياوم أو المتعاقد بعقود مؤقتة مع الدولة..

4.2 ملايين عامل بين القطاع الخاص والبطالة المؤمن منهم فقط 340 ألف عامل مسجل في التأمينات الاجتماعية، والنسبة الكبرى خارج تغطية التأمينات.

نسبة المؤمنين

بالحد الأعلى إذا احتسبنا موظفي القطاع العام المثبتين والمؤمنين 80%، فإن تعداد العمال المؤمنين لا يتجاوز 1,7 مليون عامل ونسبتهم 30%

30%

نسبة العاطلين

*مفارقة: وصل عدد العاطلين عن العمل إلى 2,965 مليون عاطل هو عدد العاطلين عن العمل في سورية مع انتهاء الربع الأول من العام الحالي بحسب تقديرات الأمم المتحدة.. وهو ما نسبته: 49% من القوى العاملة السورية تقريباً

49%

«العام» مرتاح البال.. وأغلب «الخاص» قلق..

استطلعت قاسيون آراء العمال في القطاع العام والخاص غير المؤمن في نظام التأمينات الاجتماعية السوري مع الحديث عن تعديلات قريبة في القانون..

عمار موظف في إحدى الوزارات منذ 5 أعوام قال لقاسيون إن «الموظف في القطاع العام برغم ما قد يعانيه من مشاكل في عمله وتحديات، إلا أن الهم المتعلق بتقاضي الراتب نهاية الشهر، والتأمين على عائلته ونفسه عند خروجه للتقاعد أمر يفتقده غيره من العاملين في القطاع الخاص».

وتابع عمار إن «التفكير في ما بعد الوظيفة وخاصة في حال الإصابة بأي مشكلة جسدية تعوق القدرة على متابعة العمل، تبناها بشكل ما قانون التأمينات الاجتماعية، إلاّ أن ذلك لا يعني أنه القانون الأفضل..»

وبدورها عبرت ندى عن عدم رضاها عن المادة المتعلقة بتوريث المرأة العاملة، قائلة إن «ما نص عليه قانون التأمينات الاجتماعية في موضوع توريث المرأة العاملة فيه تمييز بين الرجل والمرأة، وهو ما ليس موجوداً في الدستور السوري، وإعطاء الزوج الحق في ميراث معاش زوجته التقاعدي حتى لو كان على رأس عمله وحرمان الزوجة من ذلك غير عادل بحقها وبحق عائلتها، ولا بد من توحيد المعاملة في نصوص القانون..»

أما وضع معظم الموظفين في القطاع الخاص فهو سيئ بامتياز إن لم يكن أكثر، بهذه العبارة شرحت نبيلة موظفة في إحدى المؤسسات المعروفة في دمشق حالها وحال زملائها، وتابعت «رغم كون الراتب الذي أتقاضاه عالياً نسبياً مقارنة بالقطاع العام، إلا أن الشعور بالاستقرار والأمان الوظيفي مفقود تماماً، حيث لا توجد عقود للعمل بيننا وبين الإدارة، ولا اشتراك بالتأمينات الاجتماعية، وبالتالي يتوقف استمرارنا بالعمل على مزاج ورغبة صاحب العمل، الذي لن يمنحنا تعويضاً عند الاستغناء عنا، أو عند وقوع مكروه لنا لأي سبب كان»

ولفتت نبيلة 28 عاماً إلى أنها «مستعدة لدفع ما يترتب عليها وعلى صاحب العمل من نسب للاشتراك في التأمينات الاجتماعية، لكن لا أعتقد أن القانون يسمح بذلك، خاصة أن القضية قد تحتاج لإثبات ارتباطي بالعمل أو عقد توظيف وهو أمر مفقود تماماً».

ومن جانبه بيّن حسام «موظف في القطاع العام والخاص معاً» أن «صعوبة الحياة والسعي لتأمين حياة كريمة لعائلتي، دفعني إلى العمل بمكانين مختلفين، لكن هذا خلق التباساً بالنسبة لي فيما يتعلق بالاشتراك بالتأمينات الاجتماعية، فعملي بالقطاع العام لا إشكال حوله، أما في القطاع الخاص هو ما يشغل بالي، لأني غير قادر على الاستفادة منه في تقاعدي..»

د. جميل: إذا استمرت الكارثة لستة أشهر أخرى

عقد د.قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وعضو قيادة ائتلاف قوى التغيير السلمي مؤتمراً صحفياً بمقر وكالة أنباء موسكو بروسيا بعد ظهر الأربعاء 2013/11/13 أكد خلاله أنه لا يرى بديلاً عن مؤتمر جنيف لحل الأزمة العاصفة في البلاد والتي لم تعد سياسية الطابع بل تحولت لتصبح كارثة إنسانية شاملة، مشيراً إلى أن 90 بالمئة من السوريين لم يعودوا اليوم موالاة أو معارضة بل راغبين بالحل السياسي. وفيما يلي ما عرضه د.جميل في بداية المؤتمر وأبرز ما جاء في الأسئلة والأجوبة:

في سورية كارثة من صنع البشر

يعرف البشر عادةً ما تعنيه الكوارث الطبيعية ونتائجها الكارثية على الإنسان، ولكن هناك كوارث من نوع آخر وتكون نتائجها أحياناً أخطر من نتائج الكوارث الطبيعية. وإذا كانت الكوارث الطبيعية من صنع الطبيعة، فإن ما يجري في سورية هو كارثة من صنع الإنسان، وهي كارثة تتجاوز بحدودها الكوارث الطبيعية التي نعرفها. هنالك اليوم في سورية أكثر من مئة ألف قتيل حسب أقل التقديرات وباعتراف جميع الأطراف. ولا أحد يتحدث عن أرقام الجرحى والتي تبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا الرقم، ولا أحد يركز على أرقام المعاقين والتي تبلغ مئات الآلاف، ولا أحد يتذكر أرقام اليتامى الذين أصبحوا مشردين بلا أهل، ولا أحد يذكر أرقام الأرامل اللواتي باتوا بلا أزواج.

السؤال الذي أطرحه: إذا استمر الوضع هكذا لستة أشهر أخرى، فإلى أين ستصل سورية؟ وهل سيكون هناك سورية بالمعنى الذي نعرفه؟ والكارثة في سورية لا تطال البشر فحسب وإنما الحجر أيضاً، حيث أصبح أكثر من 50% من البنية التحتية مهدماً اليوم، وأصبحت منازل سكنية وأحياء كاملة في مناطق بأكملها غير موجودة. لذلك، لا يستطيع أحد أن يقدّر حجم الكارثة التي حلّت بالشعب السوري. من هنا أنتقل إلى الموضوعة الثانية في موضوع الكارثة، وهي أن الكارثة الحالية لم تعد أزمة سياسية. هناك أزمة وكارثة إنسانية. لذا، فعلى السياسيين المحليين والإقليميين وفي العالم أن يتحلوا بروح المسؤولية تجاه الشعب السوري. والتاريخ لن يرحم كل من سيساهم في هذه الكارثة لاحقاً.

ضحايا للرصاص.. وللجوع والمرض والبرد

إذا لم نستطع أن نحل الأزمة السياسية، وتحولت إلى أزمة إنسانية فأين المخرج منها اليوم؟ المخرج من الأزمة الإنسانية هو سياسي بكل معنى الكلمة. أنا أعلم أن أقل تقديرات الخسائر المباشرة في سورية هي مئة مليار دولار وأذكّر بأن هذه هي الخسائر المباشرة فقط، وهناك خسائر غير مباشرة لا تقدّر الآن وستظهر على مدى السنوات القادمة، لذا فسورية بحاجة إلى سنوات وسنوات لكي تقف على قدميها وتستعيد عافيتها. إن متوسط عدد الضحايا الذين يذهبون يومياً في سورية هو 200 شخص وسطياً و5000 شخص في الشهر، وهؤلاء الضحايا ليسوا ضحايا الرصاص فقط، فهناك ضحايا للجوع والمرض، وبحلول الشتاء ممكن أن يذهب ضحايا للبرد أيضاً في سورية. لذا لا أعتقد أن هناك مهمة أكبر من مهمة إيقاف هذا العبث الذي يجري في سورية، ولقد أصبحت لا أفهم إصرار بعض السياسيين من هذا الطرف أو ذاك على الانتصار، الانتصار على من؟ في نهاية الأزمة، وإذا كانت الخسائر بهذا الحجم، فمن سيتمتع بالانتصار على أنقاض السوريين وأنقاض سورية؟ وهل سيكون هناك منتصر حقيقي؟ لا أعتقد أنه سيكون هناك منتصر حقيقي. والمعروف أنه في أوضاع من هذا النوع فإن أحسن صيغة للخروج من الأزمة هي صيغة «لا غالب ولا مغلوب»، وإن أحسن حل للخروج من هذه الأزمة هو المصالحة والمسامحة، ومن يعيق هذه العملية عادةً في كل التاريخ هم المتشددون في الطرفين الذين كانوا يريدون دائماً الانتصار ولا شيء سوى الانتصار، والانتصار بالنسبة لهم هو استمرار الحصول على الغنائم نتيجة الفوضى الموجودة، ويجب وضع حد لهؤلاء من الطرفين، وهم الذين يعيقون بدعم من بعض القوى الخارجية حل الأزمة السورية في الظروف الحالية.

لقد أصبح المجتمع الدولي أكثر تفهماً لحجم الأزمة السورية، وهناك تحول وبداية انعطاف يجب أن نرى نتائجه على الأرض في ضرورة الحل السياسي انطلاقاً من هذا الفهم. وبالنسبة للقوى الإقليمية فهناك قسم منها «معنّد» في التعامل مع الأزمة السورية ومازال مصراً على مواقفه السابقة والتي أعتقد أن ضغط المجتمع بدأ يؤتي ثماره، وسيؤتي ثماره في تغييرها.

غالبية السوريين يريدون حلاً

في الداخل السوري أقولها بصراحة: 90% من الشعب السوري لا يعتبر نفسه معارضة وموالاة بل يريد حلاً ويريد أن يعيش بسلام وأن يأكل وأن يذهب أبناؤه إلى مدارسهم وألا تهطل القذائف فوق رؤوسهم، هذا ما يريده الشعب السوري، وأعتقد أن ما يريده الشعب يجب أن يكون ملزماً للسياسيين. ففي نهاية المطاف، من يتحكم بالأزمة السورية في الداخل هو مئتان أو ثلاثمئة سياسي من الطرفين وهم أصحاب القرار، ويمكن أن يوجد بين هؤلاء عشرون متطرفاً يعيقون الحل. فهل يعقل أن يموت 200 شخص يومياً من أجل «فزلكات» وعناد وإصرار عشرين سياسياً يعيقون الحل؟ هل هذا منطق؟ وهل يجوز الاستمرار بهذا الوضع؟ أنا أقول بأن الأزمة والكارثة إنسانية ويجب الذهاب إلى حل سياسي.

استمرار الوضع سيضر بالجيش السوري

قلت في اللقاء الماضي بأن الحل السياسي هو المخرج، وإذا كان هناك أحد لا يعجبه هذا الكلام فليقل لنا ما هو المخرج؟ لقد أعطينا الجميع فرصة سنتين ونصف لكي يجربوا قواهم في إيجاد مخارج وفق ما كانوا يريدون «الانتصار على الطرف الآخر» وأعتقد أن هذه المدة كافية للاقتناع بأن الحسم العسكري في الظروف السورية غير ممكن بأي حال من الأحوال، وأقول هذا مع كل الاحترام للجيش السوري الذي يشكّل عماد الوحدة الوطنية وعماد وحدة البلاد، وهو غير قادر على الحسم ليس لكونه ضعيفاً، بل لأن القوى الخارجية التي تدعم المسلحين كبيرة جداً، و«يعطيه العافية» لأنه استطاع الحفاظ على وحدته ووحدة البلاد حتى اليوم، ولا يمكننا أن نطلب منه أكثر مما يستطيع أن يقوم به واستمرار هذا الوضع سيضر بالجيش السوري لأنه سيضر سورية ولن يحافظ على وحدتها، هذه النقطة الأولى.

لذلك فإني أدق جرس الإنذار، إذا استمر هذا الوضع أشهر قليلة أخرى، فمن الممكن أن يصل الوضع الإنساني في سورية إلى نقطة اللاعودة وسيصبح من الصعب إصلاحه.

الحل هو الحل السياسي، والجهود تؤتي ثمارها وجنيف2 يقترب، وأستطيع القول بكل ثقة إن العد العكسي لانعقاد جنيف2 قد بدأ.

ائتلاف التغيير السلمي لا يمثّل المعارضة السورية بل هو جزء منها ولا أحد يمثّل كل المعارضة ونحن أول من دعا إلى الحوار منذ شهر نوفمبر 2011 لذلك فإن تجاهلنا واستثناءنا من الحوار كجبهة شعبية هو ظلمٌ وعدوان

إذا كان مجمل الخسائر السورية كارثياً فمن سيتمتع بالانتصار على أنقاض السوريين وأنقاض سورية؟

ويريد بعض عدم الراغبين بجنيف2 لرغباتهم أن تكون واقعاً، ويقولون بأنه لن يعقد أملاً بعدم انعقاده، ولكن أعتقد بأن المجتمع الدولي الواعي لخطورة الوضع في سورية على الإقليم والعالم قد حزم أمره وقرر انعقاد جنيف2 كمخرج سياسي من الأزمة السورية، لذا فلا مجال للأوهام حول عدم انعقاده، والبعض يسوق حجة تقول بأن جنيف لن يُعقد لأن الوضع على الأرض لم يُحسم بعد، وأنا أقول لأن الوضع على الأرض لم يُحسم ولن يُحسم فسيُعقد جنيف2.

إيقاف التدخل الخارجي إيقاف لطاعون الفاشية

قد يكون لديّ عشرون ملاحظة على جنيف2، ولكني لا أرى حلاً غيره في الظرف الحالي. إن جنيف2 بالنسبة لنا في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وفي ائتلاف قوى التغيير السلمي المكوّن من ستة عشر تكويناً والذي كلّفني بتمثيله في التحضير لجنيف2، هو أولاً إيقاف التدخل الخارجي بالشأن السوري وخاصة العسكري من مقاتلين وأسلحة وتمويل، وقد وصلت أعداد المسلحين الأجانب في سورية إلى عشرات الألوف، ووزنهم النوعي يفوق وزنهم العددي بسبب خبراتهم المتراكمة في مناطق أخرى، وهم يشكّلون خطراً جدياً ليس على سورية فحسب بل على الإقليم بكامله لأنهم وبعد إنهاء مهمتهم في سورية فشلاً أو نجاحاً، سيقومون بالذهاب إلى مناطق أخرى ليعيثوا خراباً وفساداً، وستنتقل المشكلة إلى نقطة أو نقاط أخرى لا يعلم سوى الله مكانها أو متى تتوقف. لذلك فإن منع التدخل الخارجي هو إيقاف لهذا الطاعون وهو الفاشية الجديدة التي تنمو في المنطقة منذ فترة بسبب السياسات غير العقلانية من بعض القوى العالمية والتي مورست خلال العشرين عاماً الماضية، واليوم يجب إيقاف هذا النمو السرطاني لهذه القوى. وإذا انتصرت هذه القوى اليوم في سورية لا سمح الله، فستتكرر المأساة التي عاشتها البشرية في الحرب العالمية الثانية، حيث كما خلق انتصار الفاشيين في إسبانيا عام 1936 مقدمات الحرب العالمية الثانية، فإن انتصار الفاشية الجديدة في سورية سيفتح نوعاً غير معروف من الحرب على العالم كله ولا يمكن معرفة أين ستتوقف هذه الحرب. لقد قام العقلاء في الغرب والشرق بالتحالف سابقاً ضد خطر الطاعون القديم، ونحن نحيي كل الجهود التي تذهب باتجاه تحالف العقلاء اليوم في الغرب والشرق أيضاً ضد خطر الطاعون الجديد الذي نراه بأعيننا.

أريد التوقف عند نقطة أخيرة، مهمة جنيف كما قلت هي إيقاف التدخل الخارجي ووقف العنف وإطلاق الحل السياسي وهو مهمة سورية – سورية بالمناسبة، لأنه من غير الممكن أن يدخل الأمريكيون والروس والفرنسيون والإنجليز بتفاصيل الحوار السوري كمواد الدستور مثلاً، فهذا ليس من شأنهم وهم لا يعلمون ولا يريدون أن يعلموا به، بل هو عمل السوريين إلا أن السوريين لن يتمكنوا من الجلوس على طاولة الحوار دون تخفيف مستوى العنف، ولا يمكن للأخير أن يتم دون إيقاف التدخل الخارجي وبالتالي فهذه حلقات مترابطة ببعضها البعض.

لا «تسليم للسلطة» ولا «استمرار لشكلها السابق»

أريد أن أقول من هنا لصديقي السيد وزير الإعلام بأني أتفق تماماً مع ما ذكره بأن النظام لن يذهب إلى جنيف من أجل تسليم السلطة، وفي الأساس لو كان هناك تسليمٌ للسلطة لما كان تم في جنيف، وجنيف وُجد من أجل أمر آخر وهو إيجاد رسمة وطريقة لصيغة اللا غالب ولا مغلوب، أنا أتفق معه بأن لا تسليم للسلطة لأن تسليم السلطة يعني وجود غالب، ثم إن ميزان القوى في سورية لا يقول بإمكانية تسليم السلطة من أحد لأحد. ولكن ما أريد أن ألفت نظره إليه هو أن الشكل السابق لإدارة السلطة في البلاد لا يمكن أن يستمر كما كان عليه سابقاً، وقد ساهم السيد الزعبي معي عبر لجنة الصياغة في صياغة الدستور الجديد الذي وضع الأساس لإعادة توزيع السلطة،

فهل ستكون هناك سورية بالمعنى الذي نعرفه؟!

وإعادة رسم نموذجها، ويجب ألا يفهم من كلام السيد الزعبي بأن عدم تسليم السلطة يعني إبقاء السلطة على وضعها السابق، ونحن نريد ذلك الشكل الديمقراطي الوطني الذي يريده الشعب السوري، لذا فالحوار الوطني مطلوب. ومن هنا أقول للذين يريدون لمؤتمر جنيف أن يكون مؤتمراً للاستسلام دون قيد أو شرط – وبالمناسبة فهذه النغمة موجودة عند الطرفين – بأن ميزان القوى الدولي والإقليمي والمحلي ليس هكذا. دعونا ننأى بالشعب السوري عن الخسائر والجراح التي يعاني منها، وننقل صراعنا إلى المستوى السياسي السلمي، ولتنتصر هناك الأفكار الأقوى والأفضل والأحسن وهذا هو المخرج الوحيد والصحيح، وشكراً لإصغائكم.

أسئلة وأجوبة

وفي رده على سؤال إن كانت صيغة لا غالب ولا مغلوب تنسحب على «العصابات المسلحة والإرهابيين وداعش»، أوضح د. جميل أنه يتكلم عن السوريين الذين اختلفوا على أهداف سورية ووصل خلافهم إلى الشكل الذي نراه اليوم، ولا يتكلم عن أولئك الذين جاؤوا حاملين السلاح لتنفيذ أهداف غير سورية، مجدداً تأكيده على وجوب منع التدخل الخارجي وإزاحة المقاتلين الأجانب ومن بحكمهم من السوريين وترك السوريين ليحلوا أمورهم وحدهم وحتى لو كانوا مسلحين، فحينها يمكن الاحتكام إلى لغة العقل وإلى التجربة السابقة للوصول إلى حلول داخلية.

وحول ما الذي يمكن أن يضيفه جنيف2 إلى جنيف1، أوضح د.جميل أن جنيف2 هو تطبيق لجنيف1 بكل تفاصيله، وقد تعرض هذا التطبيق لصعوبات كبرى من أطراف عديدة، يجري تذليلها تباعاً.

التوافق هو المهم

وعن ما هو تعليقه على قرار ائتلاف الدوحة تشكيل حكومة مؤقتة، قال د.جميل إن الائتلاف اجتمع في اسطنبول قبل يومين وأخذ قراراً بحضور جنيف2، فهذا القرار إيجابي وجيد، وقد قرأت نص القرار ولم أجد فيه شروطاً مسبقة بل شروطاً لاحقة وهذا جيد أيضاً، حيث أنهم يبدون نيتهم حول ما سيقولونه على طاولة الحوار، ومن المحتمل أنهم يهددون بأنه إذا لم يتم هذا الشيء أو ذاك فإنهم سينسحبون وهذا حقهم، ولكن المهم أن يأتوا وأن يأتي الجميع، فعبر الحوار سنصل إلى التوافق، والتوافق هو عبارة عن حلول وسطى في نهاية المطاف. والجيد في هذا الأمر أيضاً هو أن الحكومة التي أعلنوا عنها جاءت بعد إعلانهم الذهاب إلى جنيف، ولذلك لا أعتقد أن هناك معنى كبيراً لهذا الموضوع. وأردف: لقد أعلنا البارحة في ائتلاف قوى التغيير السلمي عن تشكيل لجنة سياسية عليا في دمشق من أجل متابعة وقيادة التحضيرات لجنيف2 والاتصال والإشراف على عمل من كُلّف بالمتابعة ومن قد يلتحق به، وكان بإمكاننا أن نسمي هذه اللجنة حكومة ظل بالمناسبة، لذا فكل قوة تجد الشكل المناسب لتنظيم وتحضير قواها لجنيف2.

حول الإدارات المدنية الذاتية

وعن قراءته لإعلان قيادات كردية إدارة مدنية انتقالية في شمال البلاد، من جهة، وأسباب عدم عودته لدمشق، من جهة أخرى، قال د.جميل إن الإدارات المدنية موجودة في الكثير من المناطق والمحافظات السورية التي لا توجد فيها أجهزة الدولة أو قوى المسلحين، وهي أشكال من الإدارة الذاتية التي يضطر السكان إلى القيام بها كما أنها واجب عليهم لإدارة أمور حياتهم اليومية، فلماذا التركيز على المناطق الكردية مقطوعة الطرق عن الوطن الأم في الظروف الحالية؟ هناك مناطق كثيرة في سورية تضم إدارات مدنية لا علاقة لها بالدولة بسبب تعقيدات الوضع الراهن على الأرض. لذلك أعتقد أن ما يجري في الجزيرة السورية هو أمر طبيعي، ورفاقنا في حزب الإرادة الشعبية وفي الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير يشاركون في هذه الإدارات التي تهدف للحفاظ على سير الحياة العادية في تلك المناطق في انتظار جنيف2 وإعادة الأمور إلى طبيعتها لكي يكون الوطن كله جزءاً واحداً مترابطاً على عكس ما هو عليه الأمر اليوم، بحكم تقطع الطرقات.

وبالنسبة للسؤال الثاني، فحين تحدثت عن موعد 8 أو 9 من الشهر للعودة كنت أقصد موعد اللقاءات في موسكو أي كنت أعني بأن العودة ستكون بعد هذه اللقاءات. ولكن ومع ارتفاع زخم التحضير لجنيف 2 فإن البرنامج يتغير خصوصاً وأن جنيف يقترب وبالتالي فإن النشاطات المختلفة تزداد، وأيضاً بسبب الحصار الجائر الذي يعيشه الشعب السوري، حيث لا توجد سوى طائرة واحدة أسبوعياً إلى دمشق، وهذا يعرقل برامجي من اتصالات ولقاءات مخطط لها خلال هذا الأسبوع، في الماضي كانت لدينا أربع طائرات أسبوعياً إلى دمشق أما الآن فليس لدينا سوى طائرة واحدة أسبوعياً، وبالتالي فإذا كان لدي لقاء بعد خمسة أيام فلن أستطيع الذهاب والعودة وسأضطر أن أمضي هذه الأيام الخمسة هنا، كما أن هناك بعض اللقاءات التي لا أقوم بتقريرها أحياناً بل من قبل الطرف الذي ألتقي به، وقد تمت إحدى هذه اللقاءات الهامة البارحة مع الممثل الشخصي للرئيس الروسي في الشرق الأوسط ونائب وزير الخارجية السيد ميخائيل بغدانوف، حيث بحثنا في اللقاء الوضع الإنساني والإغاثة وكيف يمكن أن تلعب الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير دوراً فاعلاً في تطوير أعمال الإغاثة الملموسة والمادية للشعب السوري بالتعاون مع الجهات الروسية المختصة.

كُلّفت بمتابعة التحضيرات لجنيف2

ورداً على شق من سؤال آخر بالسياق ذاته أوضح د.جميل: فيما يخص عودتي، أولاً نحن لا نخاف، وثانياً أنا عضو مجلس شعب ولدي حصانة برلمانية، وثالثاً لقد كنت ملزماً بالعودة خلال مدة معينة وهي خمسة عشر يوماً عندما كنت موظفاً يدعى وزيراً، أما الآن فلم أعد موظفاً ولا يستطيع أحد أن يملي عليّ الوقت الذي يجب أن أعود فيه، وسأعود حين أقرر ذلك وحين سيسمح الظرف بذلك. ولقد قمنا في قيادة الجبهة وفي قيادة الائتلاف بتوزيع العمل، وقد كُلّفت بمتابعة التحضيرات لجنيف2، لأننا تنظيم داخلي وليس لدينا أحد في الخارج، ومركز الثقل في تحضير جنيف2 هو في الخارج اليوم وليس في الداخل، وإذا لم يكن لدينا أحد في الخارج فمن الممكن أن تفوتنا الكثير من الأمور. وقد صادفت الأمور دون أن نخطط لها بأن كنت في الخارج أثناء التحضيرات لجنيف2، لذا فقد قال لي الرفاق في قيادة الائتلاف والجبهة والحزب بأن أبقى إلى حين انتهاء التحضيرات.

كُلّفت بمتابعة التحضيرات لجنيف2 لأننا تنظيم داخلي وليس لدينا أحد في الخارج ومركز الثقل في تحضير جنيف2 هو في الخارج اليوم وليس في الداخل وإذا لم يكن لدينا أحد في الخارج فمن الممكن أن يفوتنا الكثير

ورداً على سؤال حول المخرج برأيه من «قول الرئيس الأسد أنه قد يرشح نفسه مرة أخرى» رغم «اعتراضات الائتلاف» قال د.جميل إن الائتلاف كان يضع شروطاً في السابق ولكن بيانه الأخير لا يتضمن ذلك، وفيما يخص ترشيح الرئيس الأسد، فالرئيس الأسد لم يتحدث بالشكل الذي أوردته في سؤالك، بل قال إن لترشيحه علاقة بعاملين وهما رغبته الشخصية والرغبة الشعبية، والرغبة شخصية متوفرة أما فيما يتعلق بالرغبة الشعبية فمن المبكر الحديث عنها على اعتبار أن الانتخابات ما زالت غير قريبة. وبالتالي فإن المقصود من التركيز على هذه المسألة عملياً هو إيجاد شرخ بين أوساط المتحاورين المفترضين من سورية على طاولة جنيف. وإن اختصار الأزمة السورية بقضية رئيس هو عمل فاحش وخطأ كبير.

آمال الغرب بالمعارضة الخارجية خابت

ورداً على سؤال حول ما هي القوة المعارضة التي يراهن عليها الغرب، وهل يعترف بالجبهة والائتلاف قال د.جميل لقد تعرّف الغرب منذ زمن على قوى في المعارضة الخارجية وكان يبني عليها الكثير من الآمال، ولكن أعتقد بأن آماله خابت مع مرور الوقت. ثانياً، نحن نقول بالحوار والحل السياسي وبأنه لا يوجد حسم عسكري منذ سنتين ونصف، ولم يكن أحد يصدقنا، ثم جاءت الحياة لتثبت كلامنا، لذا فقد انتبه الغرب ومحطاته الفضائية المختلفة لنا فجأةً، وفرضت سياستنا الصحيحة أمراً واقعاً جديداً. وقد اجتمعت مع روبرت فورد كممثل لجزء من المعارضة الداخلية، وكانت جلسة تعارف وتناقشنا كثيراً، وأبديت وجهات نظرنا فيما يتعلق بشكل تمثيل المعارضة في مؤتمر جنيف، وأعتقد أن الأمريكيين كانوا يهوون فكرة كون الائتلاف السوري الممثل الشرعي الوحيد للمعارضة السورية، وقلت لروبرت فورد صراحةً بأنكم بهذا تعيدون «سيرة» الحزب القائد التي عاشتها سورية لأربعين أو خمسين عاماً وهذا ليس مفيداً خصوصاً وأنكم بلدان تتحدثون بالديمقراطية، فسورية تعددية حسب الدستور، والمعارضة فعلياً تعددية، وستضرون المعارضة وسورية بفرضكم للائتلاف كممثل شرعي ووحيد للمعارضة السورية، وقمنا بتقديم اقتراحات ملموسة أعتقد أن بحثها جار من أجل تمثيل المعارضة ليس في وفدٍ واحد، ونحن لسنا متفقين حتى مع الأصدقاء الروس على تشكيل وفد واحد للمعارضة، لأن وفداً واحداً يعني وجود أرضية واحدة وهذه الأرضية الواحدة غير موجودة في المعارضة، حيث كان هناك معارضة مؤيدة للتدخل الخارجي وأخرى معارضة له وهذان النوعان لا يجتمعان، ويمكنهما الاتفاق على طاولة الحوار على رفض التدخل الخارجي ورفض العنف وحينها يبدأ الاتفاق.

الكثيرون ممن يتحدثون عن السياسات الأمريكية يتجرّدون ولا ينتبهون إلى موضوع الأزمة الاقتصادية وعمقها وشكلها البنيوي وهذا يؤدي لاستنتاجات خاطئة لأنهم يفهمون السياسة الخارجية من باب التكتيك والمناورات

الأزمة الأمريكية والتراجع الاستراتيجي

وحول ما إذا كان يعتبر أن التقارب الأمريكي الإيراني هو تغير تكتيكي أم استراتيجي غربي وأمريكي، قال جميل أعتقد بأنها تغييرات استراتيجية، لأنه يجب قراءتها من زاوية الأزمة الرأسمالية العظمى الجارية وحالة الضعف العام على كل الجبهات وإعادة صياغة الأولويات لدى الغرب عموماً ولدى الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، وأظن بأن الكثيرين ممن يتحدثون عن السياسات الأمريكية، يتجرّدون ولا ينتبهون إلى موضوع الأزمة الاقتصادية وعمقها وشكلها البنيوي، وهذا يؤدي لاستنتاجات خاطئة لأنهم يفهمون السياسة الخارجية من باب التكتيك والمناورات، وإن السؤال بالنسبة لي سابقاً لم يكن حول موضوعية الأزمة، بل إلى متى ستستمر حالة الإنكار الأمريكية لفهم الأزمة، «..» وعندما قال أوباما بأنه سيتريث في ضرب سورية ومن ثم تخلى عن هذه الفكرة اعتبرت هذا الحدث بمثابة السويس الجديدة، حيث يعني هذا بأن الأمريكيين بدؤوا يخرجون من حالة الإنكار وبدؤوا بالاعتراف بوجود توازنات جديدة لا يمكنهم القفز فوقها بل عليهم أن يأخذوها بعين الاعتبار وأن يتكيفوا معها. وما يجري مع إيران هو شكل من أشكال التكيف الأمريكي مع الوضع الجديد وما يجري في سورية وحولها هو أيضاً شكل من أشكال التكيّف هذه، وأنا لا أقول بأنهم غيروا أهدافهم، بل بأنهم يغيرون أدواتهم وتكتيكهم حيث أصبحت أهدافهم أبعد منالاً من السابق وهذا في مصلحة الشعب السوري.

وحول ما يقصده بصيغة «لا غالب ولا مغلوب»، أجاب د.جميل إن القصد هو أن يقوم النظام والمعارضة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تنقل سورية إلى بر الأمان وإلى صندوق انتخابات ديمقراطي ونزيه وشريف وغير مزوّر، ويقرر الشعب السوري مصيره بشكل حر.

انتخابات «إقليم كردستان» ومصير الفيدرالية في العراق؟

تتداول أوساط المعارضة الكردية «كتلة التغيير وحلفاؤها» فكرة فصل مدينة «السليمانية» العراقية عن «إقليم كردستان»، مما استدعى تهديداً من مسعود البارزاني الذي اعتبر أن «المساس بحدود الإقليم خط أحمر». وباستثناء فيدرالية إقليم شمال العراق، فشلت قوى الطائفية الرجعية في إقامة فيدرالياتها التفتيتية وسط وجنوب وغرب العراق. كما روجت، ولا تزال تروج، للفكرة غير الوطنية القائلة بأن الفيدرالية هي شكل الحكم العادل في العراق، والوصفة السحرية للخلاص من الإرهاب والفساد.

■ صباح الموسوي*

وفي العودة إلى عوامل القوة في بنية المجتمع العراقي، التي حسمت المعركة مع المحتل الأمريكي وطردته من البلاد وحافظت على العراق موحداً، والتي من أهمها: تمسُك الشعب العراقي بوحدته الوطنية، وإفشاله محاولات إشعال الحروب الطائفية والمذهبية. والوطنية العراقية التي قاومت المحتل بكل الوسائل المشروعة، ولا تزال تناضل من أجل تصفية ذيوله وتأثيراته تصفية نهائية. فإن هذه العوامل «المصدَّات» الموضوعية الثابتة هي من يحرك المشهد السياسي العراقي الراهن، سواء تمظهر ذلك بالحراك الشعبي السلمي المتصدي للفساد، أو بنتائج انتخابات إقليم شمال العراق، والتي رجحت كفة القوى الداعية إلى التمسك بوحدة الأراضي العراقية، وتحقيق نقلة اجتماعية لمصلحة الشعب العراقي، بكل أطيافه وتلاوينه المتعايشة على مر العصور والزمان في بلاد الرافدين.

وكان يمكن لهذه العوامل الوطنية الموضوعية أن تشكل حاضنة لعملية المصالحة السياسية الوطنية الحقيقية، وفق مبدأ المحاسبة والعدالة والحفاظ على استقلال البلاد وإقامة نظام العدالة الاجتماعية. غير أن عملية المصالحة هذه قد حُرفت عن مضمونها الوطني والإنساني، الذي ابتسر إلى مفهوم ضيق الأفق، هو أن تلقي فصائل المقاومة المسلحة السلاح، وتتعاون مع التيار المهيمن في الحكومة، دون التوجّه إلى العمل المدني والوظيفي وخضوع الجميع لحكم القانون.

وجاءت إجراءات المصالحة الخاصة بحزب «البعث» وفق قانون الاجتثاث، وقانون المساءلة والعدالة لاحقاً، لتزيد من تشوه عملية المصالحة برمتها، وتحولها إلى ميدان للمساومات والصفقات المالية، ومن ثم تحولت إلى سلاح مزدوج، سلاح يُرفع بوجه كل من يرفض الاشتراك في عملية التحاصص السياسي الفاسدة، حتى وإن اختار موقع المعارضة السلمية لها المشروعة دستورياً. أما البعثيون المشمولون بإجراءات قانون المساءلة والعدالة، فقد صُنِّف هؤلاء إلى «التواب»، وغالبيتهم من منتسبي أجهزة القمع، المنخرطين اليوم في صفوف القوى المهيمنة في بغداد والإقليم. و«الرافض» المطارَد، حتى وإن لم يرتكب جرماً. ولم تختلف إجراءات عملية المصالحة في إقليم شمال العراق من حيث الجوهر عن نوعها في بغداد، إذ جرى تحويل ما كان يُعرف بـ«فرسان صدّام» إلى عناصر في الأجهزة الأمنية للإقليم. إن هذه العملية المشوهة قد اخترقت الجسد الوطني العراقي، ووفرت الأرضية لنشاط القوى المرتبطة بالمشروع الإمبريالي الصهيوني الهادف إلى تقسيم العراق، وتحويله من دولة وطنية إلى إمارات طائفية ومذهبية، مرحلته الأولى هي إقامة الفيدراليات .

في هذا السياق، تمثل نتائج الانتخابات في إقليم شمال العراق، خاتمةً للخطاب السياسي المتاجر بالفيدرالية، هذا الخطاب الذي كان قد أفلس في مناطق الوسط والجنوب، وستنسحب هذه الهزيمة على المتاجرين بالخطاب الليبرالي أيضاً، هؤلاء الذين يمثلون الخط الاحتياطي الثاني للإمبريالية الأمريكية في العراق، أما من يواصل رفع شعار الفيدارلية أو الليبرالية، فما هو إلا واحد من اثنين، إما عميل يواصل مهمته حتى نهايتها المهزومة حتماً، أو جاهل لا يفقه معنى الفيدرالية والليبرالية. وفي كل الأحوال، ستتحطم جميع هذه المشاريع التفتيتية واللصوصية على صخرة الوعي الوطني العراقي، هذا الوعي الجمعي المحصَّن حضارياً وتاريخياً، والمعمَّد بدماء ملايين الشهداء، المتجه نحو الخيار الوطني التحرري القادر على إعادة تأسيس الدولة الوطنية الديمقراطية، وإقامة نظام العدالة الاجتماعية.

من الذاكرة الثورية

للشعوب

■ قاسيون

■ 7391/11/11 سلطات الاستعمار البريطاني تنشئ محاكم عسكرية في فلسطين، لمحاكمة قادة الثورة الفلسطينية التي انفجرت عام 6391.

■ 2691/11/11 صدور قرار يقضي بحلّ الحزب الشيوعي الجزائري.

■ 7291/11/21 طرد «ليون تروتسكي» من الاتحاد السوفييتي، وذلك بعد قيادته لأعمال تخريبية.

■ 8191/11/31 الحكومة البلشفية في روسيا تلغي معاهدة «بريست ـ ليتوفسك» للسلام مع دول المحور في الحرب العالمية الأولى.

■ 9291/11/31 الحزب الشيوعي الإندونيسي يشعل ثورة ضد الاحتلال الهولندي في «جاوة» الغربية.

■ 3491/11/41 تأسيس الحزب الشيوعي المغربي، والمعروف حالياً باسم حزب التقدم والاشتراكية المغربي.

■ 5691/11/51 السلطات السودانية تصدر قراراً بحلّ الحزب الشيوعي السوداني، وطرد نوابه من البرلمان، ودخول الحزب مرحلة العمل السري.

■ 0791/11/61 أصدر الحزب الشيوعي السوداني بياناً ندَّد فيه بممارسات السلطة، وطالب بإعادة الضباط المعزولين إلى مناصبهم السابقة، وكل «الضباط الأحرار» الذين تم فصلهم من الخدمة العسكرية. وطالب كذلك بإطلاق سراح زعيم الحزب، عبد الخالق محجوب.

■ 3091/11/71 حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الروسي ينقسم إلى مجموعتين، البلاشفة بقيادة فلاديمير لينين، والمناشفة بقيادة الانتهازي يوليوس مارتوف.

«النووي الإيراني».. وتقدم قوى السلم العالمي

من المفترض أن يضمن الاتفاق الإيراني مع مجموعة الـ «5+1» حول ملفها النووي، حقوق إيران النووية وإبعاد شبح التصعيد العسكري والعقوبات الاقتصادية عنها، ويخفّف الضغط على ملفات إقليمية أخرى، فالاتفاق الأخير مع وكالة الطاقة الذرية، الموقع في 11 نوفمبر تشرين الثاني الجاري، على خارطة طريق من ثلاثة أشهر، فاتحة جدية لذلك.

■ معن خالد

للاتفاق الإيراني مع مجموعة «5+1» بعدان استراتيجيان، فحتى اللحظة، ورغم عدم التوقيع على الاتفاق بسبب الضغوطات الصهيونية في كل من الكونغرس وباريس التي سعت لعرقلة الاتفاق، تبقى احتمالات توقيعه ممكنة، لا بل أقرب من أي وقت مضى.

تفوق الدبلوماسية الروسية

ينطوي البعد الأول للاتفاق المزمع إنجازه على تقدم كبير للدبلوماسية الروسية في ملف مستعصي على الحل منذ 10 سنوات، ويحمّل الروس جهات غريبة المسؤولية في تأجيله، في الوقت الذي يسعون فيه إلى تذليل كل العقبات في وجهه. ويؤكد وزير الخارجية الروسي في هذا السياق أن «مجموعة «5+1» لم تقدم مقترحاً مشتركاً في جولة المفاوضات، التي جرت في جنيف نهاية الأسبوع الماضي، إلا أن روسيا وشركاءها أيدوا المشروع الذي قدمه الأمريكيون، ووافقت عليه طهران».

قدرة الإيرانيين على المناورة

ينم الاتفاق أيضاً على قدرة إيرانية عالية على المرونة السياسية، الضرورية في لحظة استراتيجية هامة، فالضعف الأمريكي أفسح المجال لمزيد من الضغط الروسي، وهو ما أثمر عن لجم «إسرائيل» وقوى الاستكبار العالمية عن ارتكاب حماقات حتى اللحظة، ويقول المتحدث باسم البيت الأبيض، «جي كارني» أن: «اعتراض الحل السلمي قد يؤدي إلى حرب، والشعب الأمريكي لا يريد أن يخوض حرباً جديدة»!

ترتاح إيران لهذه التراجعات الأمريكية، ويجعلها ذلك تقدم «تنازلات» ما، مع ضمانات قطعية بحقوقها النووية، فمعظم ما سرب من بنود الاتفاقيات يضمن لإيران استمرار التخصيب على أراضيها للأغراض السلمية، مع احتفاظها بكميات مما أنتجته سابقاً من «اليورانيوم عالي التخصيب 20%»، بالتوازي مع السماح لمراقبين بدخول المنشآت المصنفة أنها نووية دون غيرها، والتوقف عن إنتاج «البلوتونيوم» في مفاعل «آراك» العسكري الذي كان يعد بديلاً عن اليورانيوم عالي التخصيب.

مكاسب هامة

يضمن الاتفاق رفع جزء من العقوبات الاقتصادية عن إيران، ما يتيح لها استعادة 40 مليار دولار من أموالها المجمدة في الخارج وهو رقم كبير نسبياً.

يحاول البعض تبخيس ما يحصل، فيصور الاتفاق بسذاجة على أنه «تقارب إيراني ـ أمريكي، على حساب الروس الذين كسبوا مصر كجائزة ترضية». لكن وخلافاً لهذه الرؤية السطحية، نجد أن الروس هم المتقدمون، والإيرانيون لم يتقاربوا مع الولايات المتحدة، إلا بمقدار خضوع الأخيرة للواقعية السياسية، وقبولها الابتعاد عن لهجة التصعيد، ولا أدَلُ على ذلك إلا جنون الكيان الصهيوني، والذي دفع «نتنياهو» للتحذير من أن: «اتفاقاً سيئاً بين القوى العالمية وإيران بشأن برنامجها النووي قد يفضي إلى حرب». كما أن معاونيه يرون أن تخفيف العقوبات الاقتصادية عن إيران سيلغي 40 % من تأثير العقوبات، وليس 5% كما تقول الولايات المتحدة.

مما لا شك فيه أن التقدم لإتمام الاتفاق يشير إلى تثبيت الدور الروسي وقوى السلام العالمي، كقطب صاعد مناهض للإمبريالية التي ملَّ العالم من حروبها الفوضوية.

ينطوي البعد الأول للاتفاق المزمع إنجازه على تقدم كبير للدبلوماسية الروسية في ملف مستعصٍ على الحل منذ 10 سنوات

شبح «سيسي» مصر يلاحق «نهضة» تونس

ذاقت حركة «الإخوان المسلمين» في مصر مرارة سقوطها المدوي بحكم تماثلها، من حيث البرنامج الاقتصادي ـ الاجتماعي والوطني، مع النظام السابق، وكان لا بدَّ لهذا السقوط من أن يكون له انعكاساته الطبيعية على شقيقتها، حركة «النهضة» الإسلامية في تونس.

■ أحمد حسن الرز

تجلَّت أولى معطيات هذا الانعكاس، في اضطرار حركة «النهضة» إلى كبح جماحها وتخفيض سقف استفرادها السياسي بالسلطة. في الملموس، اضطرت إلى فتح باب الحوار مع القوى السياسية التونسية المعارضة، ليوقّع واحدٌ وعشرون حزباً سياسياً تونسياً على خارطة «طريق الحوار الوطني». إلا أنها، وعلى غرار «الإخوان المسلمين»، لم تستطع «النهضة» حتى اليوم أن تتخلى عن العقلية السلطوية، بما يُفضي إلى إمكانية فتح ثغرات حقيقية في الجدار الفاصل بينها وبين قوى المعارضة التونسية.

الخلاف حول رئيس الحكومة

كان الحوار الوطني قد تعثَّر عند إشكاليات عدّة، تجسَّد أبرزها في الخلاف حول شخصية رئيس الحكومة الجديد، بعد أن استنفدت «النهضة» كل آمالها في الإبقاء على رئيس الحكومة الحالي، الإسلامي علي العريض. وعلى هذا الأساس، بدأت المفاوضات بين القوى السياسية لاختيار خليفة العريض في أوائل الشهر الماضي، بحيث تدفع «النهضة» بمرشحها أحمد المستيري، وسط الرفض الذي تبديه القوى المعارضة اتجاهه، نتيجة انتمائه الليبرالي ومواقفه السابقة المناهضة لسياسة «التعاضد الفلاحي»، التي كانت سائدة في تونس أواخر ستينيات القرن الماضي. بينما دعمت المعارضة من جهتها محمد الناصر، وهو أحد المسؤولين في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة، لخلافة العريض. هذا الخلاف بين الترويكا الحاكمة بقيادة «النهضة» من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، أدى إلى تعليق الحوار لمرات عدة، دون التوصل إلى نتيجة ملموسة حتى اليوم.

وفي سياق الحديث حول الحوار الوطني في تونس، تبرز «المركزية النقابية» «الاتحاد العام التونسي للشغل» كوسيط رئيسي وجاد بين الأحزاب السياسية المتنازعة، بحيث لا تزال تلعب حتى الآن ذلك الدور البناء والراعي، للوحدة الوطنية في تونس.

تبرز «المركزية النقابية» «الاتحاد العام التونسي للشغل» كوسيطٍ رئيسيٍ وجاد بين الأحزاب السياسية المتنازعة، بحيث لا تزال تلعب حتى الآن ذلك الدور البناء والراعي للوحدة الوطنية في تونس.

درس مصر.. قد يكون الأخير

تراهن «النهضة» الإسلامية على نجاح سياستها الرامية إلى تخفيف وطأة مظاهر الحكم الفردي في تونس، بما يطيل من عمر تجربتهم هناك، حيث يتجلى ذلك من خلال عملهم على تأمين موقع رئيس الجمهورية، المنصف المرزوقي، بعيداً عن تأثيرات الصراع السياسي وارتداداته. وهذا ما انعكس بدوره على خطاب المرزوقي نفسه، الذي بات يعلن أنه «يقف موقف الحياد، وعلى مسافة واحدة من جميع القوى السياسية، في عملية اختيار رئيس جديد للحكومة»، وكذلك في استمالته لـ«الاتحاد العام التونسي للشغل» ومحاولته استيعاب الريع السياسي المتزايد للاتحاد الذي بادر أمينه العام، حسين العباسي، إلى تضمين رده على محاولات المرزوقي بالقول إن «الاتحاد العام للشغل يعمل على تقريب وجهات نظر السياسيين، عبر عقد لقاءات بشكل متجدد مع رؤساء الأحزاب، وفي حال فَشل الحوار سنصارح الشعب التونسي بالأطراف التي وقفت وراء إفشاله».

هذه اللهجة في خطاب الاتحاد، والتي تذكّر إلى حد بعيد بفترة المهل التي كان يعطيها الجيشُ المصري، كمؤسسة «ما فوق الخلاف السياسي»، للأحزاب السياسية المصرية من أجل إنجاز الحوار وحلحلة الاستعصاء السياسي، دفعت المرزوقي للدعوة «إلى قطع الطريق أمام سيسي آخر في تونس»، في إشارة إلى «الاتحاد العام التونسي للشغل»، وهو ما دفع بأمينه العام، حسين العباس للرد، عبر وكالة «رويترز» الإعلامية بأن «الاتحاد لا يسعى إلا إلى استخدام نفوذه لوضع حد للمواجهة بين الخصوم السياسيين التونسيين، إسلاميين وعلمانيين، والتي زادت من متاعب الاقتصاد التونسي».

وبدوره، ينعكس الخطاب المتوازن للاتحاد بمحاولات مكشوفة من قيادات «النهضة» لاستحضار خطاب جامع للتونسيين في وجه الاتحاد، إلا أن سقف ما تمكنت منه هو الصياغة المبتذلة، التي جاءت على لسان المرزوقي، في حديثه عن أن تونس «تعاني تحديات ثلاثة، التحدي الاقتصادي ويتمثل في تنميّة الشباب، والتحدي الديمقراطي ويتمثل في إقامة دولة ديمقراطية، وآخر أمني لأننا نواجه الإرهاب أيضاً». وهو ما ردت عليه المظاهرات الشعبية في تعميمها للشعار: «الإرهاب، الدكتاتورية، تدمير اقتصاد تونس= النهضة».

«99% من أوراق الحل بيد أمريكا».. تسقط!

■ مراد جادالله

بالعودة إلى مسار التنمية وبنيان النظام السياسي المصري، سنجد أن لحظة انعطاف عبد الناصر تجاه الاتحاد السوفييتي صاغت نموذجه السياسي والاقتصادي- الاجتماعي، نموذج «التنمية المستقلة»، إن صحَّ التعبير.

ولاحقاً كان لنظام «كامب ديفيد» في مصر، والمبني على مقولة «99% من الحل بيد أمريكا»، نموذجه المختلف في التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية، فبات قائماً على التبعية لواشنطن ومؤسساتها، كصندوق النقد والبنك الدوليين.

تهيئة شروط التغيير

اليوم، ومع التحول المتصاعد لعلاقات مصر تجاه روسيا، يمكن الحديث عن سقوط مقولة «السادات» الشهيرة، حيث مثلت هذه المقولة/العقيدة، عقيدة تيار الاستسلام والخيانة، وكانت فاتحته لتوقيع اتفاقية «كامب ديفيد» المشؤومة. ولا يعني سقوط المقولة سقوط المعاهدة بتاتاً، لكنه يعني تغيّراً استراتيجياً في الوضع الدولي لمصر، ما سيفضي لتغييرات جذرية على صعيد بنية كل النظام الداخلي المصري.

استراتيجية العسكر والاقتصاد

يشمل الاتفاق المصري ـ الروسي اليوم العديد من القضايا، ليس أهمها العسكرية بكل تأكيد، لكنه مقدمة استراتيجية، فالسلاح المزمع توريده، ووفقاً لأحاديث محللين روس، قد يشمل منظومات دفاع جوي «إس003» وصوروايخ تكتيكية كصوروايخ «اسكندر»، وطائرات «سوخوي» الحديثة ودبابات «تي 09»، وتحديث المدرعات والدبابات الروسية القديمة. بكل تأكيد، لا يرى المصريون في قدرات الروس التسليحية أنها قادرة، حالياً، على تغيير كبير في اعتماد مصر على السلاح الأمريكي، وذلك بسبب ضعف التمويل، لكنها ستعمل على تغييرات جذرية في المفاصل الحساسة، وتحديداً في قدرات مصر الردعية والدفاعية. يضاف إلى ذلك، الاتفاق على إجراء مناورات مشتركة لمكافحة الإرهاب والقرصنة، وعلى تبادل وفود مشتركة للقوات البحرية والجوية بين البلدين.

يضاف إلى ذلك، انفتاح اقتصادي وتجاري هام بُدئ بالحديث عن إعلان وزارة الكهرباء المصرية، يوم الخميس 41 نوفمبر/تشرين الثاني، أن مصر ستطرح مناقصة دولية في يناير/كانون الثاني المقبل، لبناء أول محطة لتوليد الطاقة الكهرذرية في البلاد، وكان وزير التجارة والصناعة المصري السابق «حاتم صالح»، قال في أبريل/نيسان الماضي، إن روسيا وافقت على مساعدة مصر لاستخدام الطاقة النووية، بعد توقف مصر عن برنامجها النووي، منذ عام 6891، ما يعيد للأذهان طريقة بناء السد العالي التي قام بها الاتحاد السوفييتي.

لا ينبغي طبعاً الحديث عن تكرار الماضي، فالتاريخ يسير للأمام، لكن ما نستطيع استنتاجه، بكل وضوح، أن شروطاً موضوعية وذاتية مصرية تنضج، أكثر فأكثر، لتغيير نظام «كامب ديفيد» تغييراً جذرياً.

من الأرض المحتلة

في سياق تراجع نهج التسوية والمساومات، وبالتوازي مع تراجع الدور الأمريكي وما عكسه من تخبط في أوساط العدو الصهيوني، أعلن رئيسُ السلطة الفلسطينية، محمود عباس، عن إقالة فريق المفاوضات الفلسطيني المشارك في «محادثات السلام» لما عزاه إلى «عدم تحقيق تقدم في هذه المفاوضات».

وفي سياقٍ آخر أصدرت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بياناً تناولت فيه الواقع المزري الذي يعيشه قطاع غزة، ولاسيما على صعيد مشكلة الكهرباء يعانيها القطاع منذ أيام. وأرجعت «الجبهة» السبب في المشكلة إلى «أن الانقسام الكارثي والمناكفات السياسية بين حكومتي رام الله وغزة، حوّل حياة الفلسطينيين إلى جحيم لا يطاق، وتأتي أزمة الكهرباء في بعض جوانبها في هذا السياق، حيث مازالت الأمور تدار انطلاقاً من الحسابات والمصالح الحزبية والفئوية والشخصية، على حساب معاناة شعبنا الذي يعيش حالة من القهر والظلم واليأس والإحباط، بفعل هذه السياسات الضارة». ودعت كذلك إلى العمل «معاً من أجل توفير الحياة الكريمة لشعبنا، بما يعزز صموده في مواجهة مخططات الاحتلال العدوانية».

جيوسياسة

● وافقت القيادة الفيتنامية، خلال محادثات مع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، على إنشاء قاعدة إمداد للقوات البحرية الروسية هناك، قبل نهاية عام 2014. وستقدَّم هذه القاعدة خدماتها إلى سفن تابعة للأسطول الروسي تعبر المحيط الهادئ إلى خليج عدن، وإلى قواعدها في شرق شطر روسيا الآسيوي. وفي سياق موازٍ، وقعت روسيا وكوريا الجنوبية، الأربعاء 13 نوفمبر/تشرين الأول، اتفاقية خاصة بإلغاء تأشيرات الدخول بينهما، وذلك أثناء الزيارة الرسمية للرئيس بوتين إلى سيئول.

■■■

● تراجع الكيان الصهيوني، في سابقة هامة، عن إجراءات التخطيط لبناء حوالي 24 ألف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، وانتقد «نتانياهو» وزير إسكانه «أوري أريئيل»، وأمره بإعادة النظر في الخطط، قائلاً في بيان صدر في وقت متأخر من مساء الثلاثاء 12 نوفمبر/تشرين الثاني: «إن هذه الخطوات لا تساعد الاستيطان، بل تلحق الضرر به». وأضاف: «أن الخطط التي تم الإعلان عنها الثلاثاء، تثير تحفظات المجتمع الدولي، في الوقت الذي تحاول فيه «إسرائيل» إقناعه بالسعي لعقد اتفاق أفضل مع إيران».

■■■

● تحدثت وكالة الأنباء الليبية، يوم الخميس 14 تشرين الثاني، عن قيام احتجاجات في الشركة العامة للكهرباء في ليبيا، في مجمع للنفط والغاز. وقبل أسبوعين، احتجت مجموعات من الليبيين داخل مجمع «مليتة»، الذي تقوم بتشغيله شركة «إيني» الإيطالية والمؤسسة «الوطنية» للنفط، وأوقفوا صادرات الغاز والنفط للضغط من أجل تحقيق مطالبهم بمزيد من الحقوق السياسية.

■■■

● قالت قيادة أفريقيا بالجيش الأمريكي يوم الخميس 14 تشرين الثاني إن القوات الأمريكية في أفريقيا ربما تفقد 40 مليون دولار وهو أكثر من عشر ميزانيتها لعام 2014، وقال الجنرال ديفيد رودريجيز قائد قيادة أفريقيا إن جل هذا الاستقطاع سيؤثر على مقر القيادة وبرامج التدريب ويؤدي على الأرجح إلى تدريبات أقل حجماً، وسيجري خفض حجم مقر قيادة إفريقيا في شتوتجارت بألمانيا بنسبة 20%.

■ وكالات

ثروة «ملياردية» العالم تتضاعف منذ عام 2009

أفاد تقريرٌ صادر عن كلٍّ من مصرف «UBS»، وموقع «ويلث إكس*»، بأن الإجمالي الصافي لثروة «ملياردية» العالم قد يتضاعف عن ما كان عليه في عام 2009.
وبحسب التقرير، فقد بلغ إجمالي ثروة «ملياردية» هذا العام 6,5 تريليون دولار!! وهذا الرقم يعادل الناتج المحلي الإجمالي للصين «ثاني أكبر اقتصاد في العالم». كما ازداد عدد «المليارديرية» من 1360 ملياردير اً في عام 2009، إلى 2170 ملياردير اً في عام 2013.

■ بقلم : أندريه ديمون
ترجمة: نور طه

يعكس هذا التقرير النمو الطفيلي للقطاع المالي في مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، حيث جمع 17% من «الملياردية» ثرواتهم من القطاعات المالية والبنوك وقطاعات الاستثمار بالدرجة الأولى، في حين يرتبط 8% منهم فقط بالقطاع الصناعي.

تمركز عال للثروة=كوارث اجتماعية أكبر

ويترافق هذا الازدياد الفاحش في مداخيل فاحشي الثروة، مع انخفاض الخدمات الاجتماعية في الولايات المتحدة وأوروبا، ومناطق أخرى من العالم. فعلى سبيل المثال، تمَّ، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، تخفيض مخصصات «القسائم الغذائية»، كما أنه من المقرر أن يتم إيقاف «إعانات البطالة الموسعة»، بشكل نهائي، مع نهاية هذه السنة. وتبلغ ميزانية برنامج «القسائم الغذائية» حالياً 74,6 مليار دولار في السنة، كما تصل كلفة تمويل «إعانات البطالة الموسعة»، لعام واحد، إلى 25,2 مليارا. في حين تكفي الثروة الصافية الإجمالية لـ 515 ملياردياً في أمريكا من أجل تمويل برنامجي «القسائم الغذائية» و«إعانات البطالة الموسعة» على مدى قرنٍ كامل!!.

بالإضافة إلى قيامه بتحليل ثروات «ملياردية» العالم، يقدِّم التقرير توثيقاً للمبالغ الطائلة، التي ينفقها هؤلاء الأثرياء على السلع الكمالية والفارهة. لقد أنفق 2170 ملياردياً حوالي 48 ملياراً على اليخوت، وحدها، بمعدل 22 مليون دولار لكلّ واحد منهم، وعلى المقلب الآخر فقد قدَّرت الأمم المتحدة أن القضاء على الجوع في العالم يتطلب استثمار 30 مليار دولار سنوياً!.

الرأسمالية هي السبب..

تستمد طبقة الأثرياء هذه وجودها من الاستنزاف الهائل لمقدرات المجتمع العالمي، ولا تنتج بالمقابل أي قيمة سوى احتكار موارد ضخمة. ولا يتوقف الأمر على تطويع الموارد الاجتماعية الواسعة لخدمتها وزيادة ثروتها فحسب، بل إن هذه الطبقة تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية، مما يشكل عائقاً حقيقياً في وجه أي حل عقلاني للمشاكل الكبرى التي تواجه البشرية، ويمكننا القول بأن طبقة «أغنى الأغنياء» تتحكم فعلياً بكل جوانب الحياة السياسية في العالم.
إن هذا الوضع ليس سوى نتيجة حتمية للنظام الرأسمالي، الذي ينظر إلى ثروة «ملياردية» العالم بوصفها أمراً مقدساً. في الوقت الذي لا تعدو الاحتياجات الأساسية للشعب، كالتعليم والإسكان والرعاية الصحية، بنظره أن تكون موارد استهلاكية أو احتياجات غير ضرورية.

■ هوامش:
ويلث إكس*: شركة استشارية تتعقب أغنى أغنياء العالم وتجمع المعلومات عنهم.
المال السهل*: إحدى حالات المعروض المالي. وتحصل عندما يسمح الاحتياطي الفيدرالي بتدفق النقود داخل النظام المصرفي، مما يخفض أسعار الفائدة، ويسهل بالتالي عملية الإقراض التي تقوم بها المصارف والمقرضون.

باكستان مجدداً
بين المصلحة الوطنية والنفوذ الأمريكي

ليس غريباً أن يكثر الحديث في الأيام الماضية عن احتمالية توقّف باكستان عن إكمال حصتها من خط الغاز الإيراني الباكستاني IP pipeline»»، وعن الصعوبات التي تواجهها باكستان في إيجاد تمويل للمشروع، وضرورة إعادة التفاوض على أسعار توريد الغاز من إيران، والصعوبات التي تواجهها إيران في تنمية حقول الجنوب نتيجة الحصار، وبالتالي ضعف إمداد باكستان بالغاز.

■ فيصل يعسوب

بدأت، مطلع هذا الشهر، المفاوضات الإيرانية الأمريكية الأوربية حول ملف النووي الإيراني، باتخاذها ميلاً جديداً ينذر بإمكانية حلّه. وأمام واقع التراجع الذي تعانيه الولايات المتحدة، والأزمات المزمنة التي تظهر إلى العلن بشكل متتال، والتأزم الأوروبي العام، يتقدَّم ملفّ خط الغاز الإيراني الباكستاني ليكون ورقة ضغط أمريكية، ضمن عملية التفاوض مع الجانب الإيراني، ومن ورائه مجمل حلف «البريكس».
وترافق الحديث عن إمكانية توقف خط الغاز الإيراني الباكستاني مع تقرير لقناة «BBC» البريطانية حول صفقة أسلحة نووية بين السعودية وباكستان، حيث ستقدِّم السعودية، تسهيلاتٍ في تسعير النفط المباع لباكستان وقروض مشجّعة. دون أن ننسى الارتباط الوثيق بين حركة «طالبان» والسعودية تمويلاً ورعاية.
إذاً، في خضم مخاض تغيّر الميزان الدولي تعتمد الولايات المتحدة على نفوذها المتقدم في الشرق «وسط آسيا تحديداً»، لتحسين شروط التفاوض مع الخصوم، من هنا تبرز أهمية الوزن الأمريكي في باكستان، وما يمكنها تحقيقه من خلاله.

من منظور آخر..

يصعب التكّهن بدقّة أين ستؤول الملفات تلك، لكن يمكن الجزم بنقاط ستساهم في رسم صورة الصراع الدولي عموماً، والصراع في آسيا الوسطى خصوصاً، حيث ستضغط الولايات المتحدة بكل نفوذها في تلك المنطقة، بعد التراجع في كل من جنوب أمريكا وشمال أفريقيا «مصر وتونس تحديداً»، وفي منطقتنا في الملف السوري خاصة، بالتالي ستشهد المنطقة تغيّرات كبيرة في عدة مجالات جيوسياسية.
ومن جهة القرار الباكستاني، هناك أربعة عوامل تضغط بعكس المصالح الأمريكية:
- صعوبات التمويل التي تتحدث عنها الحكومة الباكستانية، لتغطية تكاليف مد خط الغاز في أراضيها. وفي هذا السياق، ما تزال المباحثات قائمة بين الحكومتين الباكستانية والإيرانية، لإمكانية تقديم قرض إيراني جديد، وأيضاً أعلن وزير النفط والثروات الطبيعية الباكستاني، «شهيد عبّاسي»، عن مشاورات مع شركة ««Gazprom الروسية العملاقة لإمكانية مد خط الغاز.
- الضغط الشعبي المتزايد لإنهاء أزمة الطاقة في باكستان، والإسراع بإنهاء خط الغاز مع إيران وبدء الضخ، وبالتالي إحداث تغيير جذري في الاقتصاد ومعدلات النمو.
- الضغط الشعبي الكبير لضرورة أخذ موقف شديد من استمرار ضربات الولايات المتحدة على الأراضي الباكستانية، والتهديدات الأمريكية بفرض عقوبات على باكستان في حال تفعيل خط الغاز، رغم أن هذا المشروع لا يندرج ضمن لوائح العقوبات على إيران.
- التغيّر في التوازن الدولي لغير مصلحة الولايات المتحدة، وما يفترض دراسة العلاقة الباكستانية الأمريكية، في ظل تقدّم موضوعي للقوى الإقليمية المجاورة لباكستان.

الدردري.. القاتل الاقتصادي!!

لايمكن تفسير إعجاب البعض بشخصية عبد الله الدردري وسياساته الليبرالية المتوحشة التي خربت البلاد والعباد إلّا من خلال مقولة «إن الطيور على أشكالها تقع»! وهذه الحماسة المنقطعة النظير للدردري التي يعلنها على الملأ حتى الآن مريدوه ومناصروه بصفاقة ودون أي إحساس بالوطن والناس لايمكن أن تصدر عن «أغبياء»، وإنما تأتي في سياق نهج لايؤمن إلا بالمصالح الخاصة والعلاقات الشخصية والمصلحية أو من قصيري النظر!

■ علي عبود

لقد شغر منصب النائب الاقتصادي مع صدور مرسوم تأليف حكومة الدكتور عادل سفر بتاريخ 2011/4/14 وليس «منذ حزيران 2011»!!

قيل وقتها: «تم إخراج عبد الله الدردري خارج الحكومة نهائياً بعد أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، حيث كان يدير الملف الاقتصادي بطريقة إعلامية ويتداول أنه سيتم تكليفه بموقع جديد للاستفادة من مقدرته الكلامية والترويجية» وهذا ماحدث فعلا!

وبالتالي بقي المنصب شاغراً لمدة 14 شهراً وليس لـ«عام ونيف»!

صوّروا شغور منصب النائب الاقتصادي بـ«خروج الدردري» منه وكأنّه أمر جلل لم يحدث بتاريخ سورية من قبل.. وهذا «تضليل» واستخفاف بعقول السوريين!

لقد شغر منصب النائب الاقتصادي للمرة الأولى في 2003/8/19 أي بتاريخ إعلان حكومة المهندس محمد ناجي عطري، وكان يشغل هذا المنصب الدكتور محمد الحسين من 2001/12/12 وحتى 2003/8/18 أي لمدة تزيد على عشرين شهراً.

وبالتالي فقد شغر منصب النائب الاقتصادي من تاريخ 2003/8/19 وحتى 2005/6/14.. أي أن المنصب بقي شاغراً لمدة 22 شهراً «وليس 21 شهراً» دون أن يشعر أحد بأي نقص في الأداء الحكومي، بل على العكس كانت الأمور أفضل بكثير قبل تعيين الدردري الذي كان «نذير شؤم» على سورية.. ولا يزال!

«بصمات كارثية»

لقد شغل منصب النائب الاقتصادي شخصيتان من خارج حزب البعث هما الدكتور سليم ياسين وعبد الله الدردري، وكانت لكل منهما بصمة «كارثية» على الاقتصاد السوري!

الأول تكفل بالتواطؤ مع رئيسه خلال عقد تسعينيات القرن الماضي بتنفيذ مهمة الإجهاز على كل ماهو عام لمصلحة كل ما هو «خاص»، والثاني نجح «بالتواطؤ أيضاً مع رئيسه» بالإجهاز شبه التام على قطاعي الزراعة والصناعة لمصلحة الاقتصاد الريعي من خلال تطبيق سياسات ليبرالية متوحشة استهدفت البلاد والعباد!

ولولا اندلاع الأزمة والحرب الخارجية على سورية لاستمر الدردري في سياساته المناهضة لكل ماله علاقة بالإنتاج الصناعي والزراعي!

بل لا نستغرب إحساسه بالندم لأنه لم يُكمل مهمة تخريب البلاد والعباد!

هذه هي بصمات الدردري في سورية التي ندفع ثمنها جميعا هذه الأيام من خلال إفقاره للشريحة العظمى من السوريين ولتحويل البلاد من منتج للحبوب إلى مستورد لها للمرة الأولى بعد عقدين من الزمن من الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الأساسية الاستراتيجية التي تستخدمها أمريكا كوسيلة فعالة في حربها على كل من يعارض سياساتها!

لقد افتخر وتفاخر الدردري في مجلس الشعب بانخفاض العاملين في الزراعة دون أن يسأله أحد عن مصير عشرات الآلاف من الذين اضطروا لترك أرضهم.. والسؤال: ماذا يفعلون الآن؟

«افتراء واستخفاف بالعقول»

والزعم بأن الدكتور قدري جميل الذي خلف الدردري لم يترك أي بصمة في الشأن الاقتصادي ولم يحقق أي إنجاز.. هو افتراء واستخفاف بالعقول!

لا ندافع عن الرجل فهو أقدر منا بالرد على منتقديه ومعارضيه لكن الواقع يقول إن الرجل لم يشغل منصب النائب لأكثر من 16 شهراً «من 2012/6/23 إلى 2013/10/29»..!

وبغض النظر عن قصر المدة التي شغلها الدكتور جميل في منصب النائب الاقتصادي ورغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والتي تحول دون تنفيذ خطط اقتصادية واجتماعية.. فإن الرجل لم يكن يرأس كسلفيه «ياسين والدردري» فريقاً اقتصادياً، ولم يكن مدعوماً ومفوضاً من رئيسه، بل لم يكن أكثر من عضو غير فعال في لجنة اقتصادية برئاسة رئيس الحكومة الدكتور وائل الحلقي منذ 2012/11/14..!

وبالتالي لم ينفرد الدكتور جميل بمنصب النائب الاقتصادي سوى لمدة خمسة أشهر تقريباً وبلا فريق اقتصادي، وجل عمله كان «الاعتراض» على سياسات الحكومة باعتراف رئيسها في حوار معه على الفضائية السورية!

واتهام النائب السابق الدكتور جميل بالتنظير.. ينسحب على جميع النواب السابقين «والوزراء والمديرين العامين أيضاً».. بل إن الدردري حرص على إتحافنا بإطلالاته التنظيراتية يومياً في الإعلام المحلي والخارجي، وفي الندوات والمؤتمرات.. ولا يزال يمطرنا بتنظيراته عن مستقبل سورية مستغلا منصبه «الأممي» القديم الجديد!

«بصمات أم واجهات؟»

أما الحديث عن «بصمات» وإنجازات هذا أو ذاك النائب الاقتصادي فهو مجرد لغو.. بل هو جهل تام بالواقع الحكومي في سورية!

النائب الاقتصادي ليس أكثر من «واجهة» لرئيس الحكومة.. فلا الدستور القديم ولا الدستور الجديد ينص على صلاحيات للنائب الاقتصادي!

أكثر من ذلك ففي حين أن الوزير دستورياً «هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة فيما يختص بوزارته»، فإن الدستور بنسختيه القديمة والجديدة لا يمنح أية صلاحية لنواب رئيس الحكومة، ويقتصر دور النائب «دستورياً» على حضور جلسات الوزراء والمشاركة بالنقاش وإبداء الرأي فقط في حال لم يفوضه رئيس الحكومة بالصلاحيات!

وبكلمات أكثر وضوحاً.. النائب الاقتصادي هو الناطق الرسمي والمنفذ الأمين لسياسات رئيس الحكومة طالما يحظى بثقته المطلقة!

«الزعبي – ياسين ووصفات البنك الدولي»

وبوجود رئيس حكومة قوي مثل الدكتور عبد الرؤوف الكسم «1987.1980».. لم تكن هناك فعالية تُذكر للنائب الاقتصادي أو الخدمي، في حين فوّض المهندس محمود الزعبي النائب الدكتور سليم ياسين بتنفيذ سياسات البنك الدولي دون تبني رسمي لهذه السياسات التي كان من أبرز خطوطها تجميد الرواتب والأجور وتهميش دور القطاع العام وتعظيم دور القطاع الخاص!

واقتصر دور حكومة المهندس محمد ناجي عطري على استكمال سياسات حكومة الزعبي.. ففوض نائبه الاقتصادي الدردري بتنفيذ سياسات اقتصادية ليبرالية متوحشة أبرز خطوطها تهميش الدور التدخلي للدولة في الاقتصاد وتهميش قطاعي الصناعة والزراعة، والتقليص التدريجي لسياسات الدعم الاجتماعي، وتعظيم القطاع الريعي ومنح القطاع الخاص الدور الأكبر في الاقتصاد، ما أدى إلى إفقار الغالبية العظمى من السوريين وزيادة ثروات قلة على حساب البلاد والعباد!

ربما السؤال الذي لم يجرؤ أحد على طرحه هو: من يُسيّر.. من؟

بتوضيح أكثر: هل رئيس الحكومة الذي لم يصل إلى منصبه بإمكاناته الفذة.. يخضع لنفوذ نائبه الاقتصادي أم أن النائب الذي لم يصل أيضاً لمنصبه بإمكاناته الاستثنائية يخضع لرئيس حكومته؟

«الدستور ونواب رئيس الحكومة»

دستورياً نائب رئيس الحكومة غير مسؤول لأنه ينفذ سياسات رئيس الحكومة.. أي عملياً، أي بصمات على المشهد الاقتصادي هي من إنجازات رئيس الحكومة ولا أحد غيره!

والإشارة إلى تفصيلات مثل إعفاء بعض المديرين «سواء كانوا ناجحين أم فاشلين» وتعيين جدد بدلاً عنهم فهي سياسة يمارسها كل رؤساء الحكومات والوزراء بلا استثناء، ولا علاقة للأمر هنا بالنزاهة والاستقامة بخاصة إذا صدرت مثل هذه العبارات من أناس مشكوك أصلاً بنزاهتهم ومشهود لهم بالفساد!

نعم.. لقد أثبتت التجارب الماضية ضرورة وحيوية منصب النائب الاقتصادي.. فبدونه كيف يمكن لرئيس الحكومة أن يترجم سياساته على أرض الواقع؟

من الغباء وكثرة الاستخفاف بالعقول مقارنة أداء نائبين اقتصاديين كالدكتور خالد رعد والدكتور قدري جميل «الأول شغل المنصب لمدة 15 شهراً فقط والثاني لمدة 16 شهراً وبلا فريق عمل» بالنائب الدكتور سليم ياسين الذي شغل المنصب لأكثر من عقد من الزمن «وهو الأكاديمي والتنظيري بامتياز الذي كان يحاضر بالمديرين العامين».. أو بالنائب الاقتصادي عبد الله الدردري الذي شغل المنصب بحدود خمسة أعوام والذي عاد إلى سورية «في ظروف لم تتضح خلفياتها إلا الآن» في مطلع تسعينيات القرن الماضي مديراً لمكتب جريدة الحياة السعودية..

فالرجل لم يكن أكثر من «قاتل اقتصادي».. ولا يزال!

كما أن الدكتور محمد الحسين شغل منصب النائب الاقتصادي لمدة 20 شهراً «من 2001/12/12 حتى 2003/8/18».. وبالتالي من الظلم مقارنته بالنائبين السابقين ياسين والدردري!

«هزلت..!»

وبالمحصلة نقول: هزلت فعلاً أن يُرشح البعض أحد الفاسدين الذي بنى ثروته من المال العام أو معارض يفتخر بصداقته الوثيقة بأجير لدى الأمريكيين وأعراب الخليج كالدكتور برهان غليون لمنصب النائب الاقتصادي!

ولا نستغرب لمن يفخر ويفتخر بصداقته الشخصية للدردري أن يرشح أسماء كهذه أو تراوده أحلام بعودة الدردري كلاعب أساسي في مستقبل سورية في القادم من الأيام..!

قلناها في البداية لايمكن فهم هؤلاء إلا من خلال مقولة «إن الطيور على أشكالها تقع»!!

أنصح كل المعارضين أو المؤيدين لسياسات الدردري بقراءة كتاب جون بركنز «الاغتيال الاقتصادي للأمم: اعترافات قرصان اقتصاد».. ليكتشف أن الدردري هو قاتل اقتصادي في خدمة الأمريكان!

■ عن «دام برس»

العناوين الفرعية من «قاسيون»

بصمات الدردري في سورية ندفع ثمنها جميعاً من خلال إفقاره للشريحة العظمى من السوريين وتحويله البلاد من منتج للحبوب إلى مستورد لها بعد عقدين من الزمن من الاكتفاء الذاتي من هذه المادة التي تستخدمها أمريكا كوسيلة فعالة في حربها على كل من يعارض سياساتها

بغض النظر عن قصر المدة التي شغلها د.جميل في منصب النائب الاقتصادي ورغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والتي تحول دون تنفيذ خطط اقتصادية واجتماعية.. فإن الرجل لم يكن يرأس كسلفيه فريقاً اقتصادياً وجل عمله كان «الاعتراض» على سياسات الحكومة باعتراف رئيسها

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

الموت المعلن

نحن لا نعمل بالسياسة، وليس لدينا نية التغيير، لكننا غير راضين عن الواقع، بهذه الكلمات، عبر صديقي عما تعلمناه عبر عقود من النظرة الإيجابية للروح السلبية فتقديس اللاعمل، وتقديس عدم التدخل في شؤون الدولة «كأن الدولة ليست دولتنا» باعتبار أن «اللي فوق أكيد أفهم منا»، وتقديس الشعور بالدونية تجاه من هم «أعلم وأفهم منا بشؤون البلاد والعباد»، قد تكون هذه الروح متناسبة مع ذاك العصر مع ما حمله بالمعنى العالمي من انحسار لدور الجماهير في التاريخ، هذا الدور المترافق مع زيادة حجم الأنا الفردية وتحقير دور الأنا الجماعية، لكن سنوات النصف الثاني من القرن العشرين لم تكن خالية على الإطلاق من التجارب الإيجابية في إمكانية التغيير رغم تواضعها، وهي بذلك تثبت لنا أنه في أحلك الأوقات يحق لك أن تجرب على الأقل، وتثبت أن التجربة إن نجحت أو فشلت فهي تقيس لنا إحداثيات المكان والزمان ومدى قربنا أو بعدنا عن الوقت والمكان الملائمين، لكننا الآن وفي هذا الزمن العاصف ومع بداية القرن الحادي والعشرين وتغير الميل البشري نحو زيادة دور الجماهير في صناعة التاريخ وصناعة الحدث، واختبار القدرة على التغيير، لم يعد من المقبول أن نقف بدور المتفرج، ننتظر من يقرر لنا مصيرنا، معلنا موعد قتلنا، ونحن واقفون فاغري الأفواه غير مصدقين أنه قد يفعلها، كما في رواية غابريل غارسيا ماركيز «قصة موت معلن»، كأنما هو قدر محتوم لا راد له، نحن قادرون على ما هو أكثر من رد الفعل، إنه الفعل بطريقتنا الواعية ثم الواعية ثم الواعية.

حظر شراء الاقمار الصناعية من الخارج

طلب الرئيس الجديد لوكالة الفضاء الروسية "روسكوزموس" اليوم الجمعة، من السلطات الروسية أن تحظر شراء الأقمار الصناعية للاتصالات من الخارج؛ مضيفا أن هذه الأموال يجب أن تذهب إلى الصناعة المحلية.

ونقلت وكالة أنباء "ريا نوفوستي" الروسية نص رسالة رئيس روسكوزموس أوليج أوستابينكو، الذى تم تعيينه الشهر الماضى، إلى نائب رئيس الوزراء الروسى ديمترى روجوزين، الذى يشرف على قطاعى الدفاع والفضاء، حيث ذكر أن الشركة الروسية لأنظمة القمر الصناعى يجب أن تحتكر توفير الاحتياجات القومية من الأقمار الصناعية لخدمة الاتصالات المدنية.

وذكرت الوكالة أنه إذا ما اقتنعت السلطات الروسية بالطلب، فإنه من المتوقع أن تخسر شركة الملاحة الجوية الأوروبية للدفاع والفضاء مئات الملايين من الدولارات؛ حيث إنها تعد المورد الرئيسى للأقمار الصناعية للاتصالات إلى الشركة الروسية للاتصالات الفضائية التى تديرها الدولة.

وأفادت الشركة الروسية للاتصالات الفضائية، التى لا تزال لديها طلبات شراء معلقة مع شركة الملاحة الجوية الأوروبية للدفاع والفضاء، أن هذا الأمر يشكل انتهاكا مباشرا ليس فقط لمبادئ منظمة التجارة العالمية ولكن أيضا لتشريع مكافحة الاحتكار.

تجار الأسنان والإنسان

في إطار الأزمة الوطنية الشاملة التي تعيشها سورية منذ أكثر من عامين ونصف، والمأساة الإنسانية العميقة المتفاقمة والتي يذهب ضحيتها مئات الآلاف من الشعب السوري، من القتل والجوع والمرض وظروف الهجرة والنزوح والتشرد، مسبباً انعدام وتردي الخدمات الصحية الأساسية لعموم المواطنين السوريين خصوصاً الرعاية الصحية في مجال طب الأسنان، حيث فاقمت من سوء الحالة الصحية لدى الغالبية العظمى من فئات الشعب السوري عوامل التشرد وسوء التغذية والتلوث الكبير للأطعمة والمياه مما أدى لانخفاض المناعة العامة وضعف المقاومة وازدياد الأمراض التي تفاقم الشكايات السنية كالسكري والأمراض المفصلية والكلوية، ناهيك عن استحالة أو صعوبة الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية والعيادات المتبقية والتي تعرضت للدمار وخرجت من الخدمة، إضافة لانقطاع الطرق والحواجز وغيرها. ناهيك عن ذلك انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر بدائل لدى الأطباء أو المستوصفات وغيرها.

■ د. حسن بو سعد

وفي إطار الرعاية الصحية الفموية والسنية يجدر الإشارة إلى أنها تتطلب بالإضافة للعامل البشري «الطبيب والمريض» العوامل الفنية والتقنية كالآلات والمواد الصناعية والطبية الدوائية.

في مقدمة هذه الأمور تأتي مشكلة ارتفاع أسعار المواد السنية والتي كانت في الأساس مرتفعة، اذ تضاعفت أسعار مواد طب الأسنان الموجودة في السوق المحلية بنسب متفاوتة أقلها 007% «فمثلاً المنتج المحلي كالقطن ارتفع سعره للكيس الواحد من 52 ل.س إلى 521 ل.س والكحول للعبوة الصغيرة من 53 ل.س إلى 004 ل.س» أما عن المواد المستوردة فحدث ولا حرج. وقد انعكس هذا الموضوع على المواطن «المريض والطبيب» فلم يترك مجالاً للمواطن بالتفكير بالوضع الصحي نتيجة فقدان دخله وتآكله، وأوجد على الطبيب التزامات مادية باهظة يعجز عن الإيفاء بها كتغطية أجور العيادة وثمن المواد الطبية المرتفع وانقطاع التيار الكهربائي المستمر مع عدم وجود بديل.

أما المستفيد الأول في هذا المجال فقد كان كبار تجار مواد الأسنان والمستوردين الذين كانت مستودعاتهم مليئة بالمواد المستوردة أو المهربة سابقاً قبل الأزمة، مثلهم مثل كل تجار الأزمة في المواد كافة. حيث لجؤوا إلى حجب المواد لفترة ثم إعادة طرحها في السوق بأسعار خيالية ويضطر الطبيب لشرائها مرغماً ورفع السعر قليلاً ليستمر في تقديم خدماته وعيشه.

كل هذا كان سابقاً وفي إطار الأزمة في غياب الخدمات السنية في المراكز التابعة للدولة ووزارة الصحة والنقابات وغيرها. وهذا ليس جديداً على تلك المراكز التي لم تقم بدورها حتى قبل الأزمة وذلك ضمن سياسة إفشال قطاع الدولة وتخسيره وإنهائه التي سادت في الفترة السابقة للأزمة وزادت تجلياتها في الأزمة من تعطيل الآلات السنية وسرقة المواد السنية وعدم تقديم أي خدمة للمواطن في هذه المراكز سوى القلع في أفضل الحالات رغم وجود الكادر الطبي الفائض عن الحد من أطباء ومساعدين، مثلاً في جرمانا قبل الأزمة يوجد مستوصفان وفي كل منهما عيادة سنية واحدة بعدد من الكراسي وفي كل عيادة أكثر من ستة أطباء أسنان ومساعدين دون عمل يُذكر يقدم

للمواطنين فكيف الآن؟ علما أنه يمكن تحسين هذه الخدمات إن كان في المستوصفات التابعة للوزارة أو النقابات أو الهلال الأحمر بشكل ينعكس إيجابياً على عموم المواطنين وبأعداد كبيرة.

وفي محاولة أخيرة قبل الأزمة بقليل لضرب النظام التعاوني والذي كان يقدم المعالجة السنية لموظفي قطاع الدولة وبعض موظفي القطاع الخاص، وبموجبه تقوم النقابة بتحصيل أجور المعالجات من شركات القطاع العام والخاص ليذهب جزء منها إلى صندوق خزانة الأطباء ويصار إلى توزيع الباقي على الأطباء فقد جرى تأسيس شركة إدارة النفقات الطبية التي أصبحت وسيطاً مع شركات التأمين الصحي الخاصة العاملة في القطر. وهذا أدخل المريض والطبيب في متاهات جديدة أربكت كلا الطرفين وانعكست فقط ربحاً على شركات التأمين نتيجة علاقات السمسرة وغيرها.

لقد كانت نقابة أطباء الأسنان تقوم منذ الثمانينيات بتأسيس مستودعات تعاونية لاستيراد المواد السنية وبيعها للأطباء بأسعار معقولة تمكن الأطباء من تقديم خدماتهم الطبية بشكل يلائم قليلاً دخل المواطن السوري، لكن هذه التجربة لم تستمر بسبب العوامل التي أصابت قطاع الدولة والقطاعات التعاونية في البلد عموماً حتى أنها توقفت عن العمل منذ سنين. وبالتالي انعكس ذلك على المريض والطبيب في كلفة المعالجات السنية ونوعيتها ومن جهة على تجار المواد الطبية السنية ازدياداً في الأرباح خصوصاً في سنوات الأزمة.

وقامت وزارة الصحة بالتعاون مع نقابة الأطباء ونقابة أطباء الأسنان والصيادلة بتأسيس شركة خدمية محدودة المسؤولية تقوم باستيراد كل ما يتعلق بمواد طب الأسنان وطرحها في السوق بأسعار معقولة، تسمح للطبيب بتقديم خدمة أفضل تتناسب مع قدرة المواطن المتآكلة من جهة، وكسر احتكار هذه المواد من التجار الذين كغيرهم من قوى السوق التي وجدت في الأزمة مصدراً جديداً للنهب والربح على حساب المواطن والطبيب. ولئن بقي هذا الموضوع حبراً على ورق لحد الآن بسبب قوى الفساد الموجودة ضمن قطاعات الدولة كافة وحتى ضمن النقابات المهنية. فنرى ضرورة أن تعمل وزارة الصحة بالتعاون مع الجامعات السورية وكليات طب الأسنان ومراكز البحوث ونقابة أطباء الأسنان على إيجاد صناعة وطنية للمواد السنية كافة وضمن المقاييس والمواصفات العالمية ليصار الى تقديمها في السوق المحلية بعيداً عن الاستيراد والغش وانتهاء الصلاحية وبشكل يتناسب مع دخل المواطن السوري هذا الدخل المتآكل دوماً لأسباب متعددة كنا نذكر بها دوماً، وخصوصاً في الأزمة الوطنية الشاملة التي تعيشها بلادنا وازدياد الحرمان في البنى التحتية عامة والصحة والتعليم، ووضع الأسرة الاقتصادي وفي السكن والخدمات وغيرها، مما يستدعي العمل على إعادة تأهيل المستوصفات التابعة لوزارة الصحة والهلال الأحمر، وتفعيلها لتقديم الرعاية السنية المطلوبة بأفضل أداء، خصوصاً مع تزايد أعداد المواطنين المحتاجين لهذه الرعاية مع سوء ظروفهم العامة وتعذر التنقل والتشرد والبرد والجوع. والعمل على تفعيل صناديق الكوارث المركزية والفرعية في نقابة أطباء الأسنان ووزارة الصحة، لمساعدة الأطباء المتضررين بعياداتهم والذين أصبحوا أعداداً جديدة تضاف لجيش البطالة والعاطلين عن العمل في سوق العمالة السورية أو المرشحين للهجرة إلى خارج الوطن.

البحث الرقمي..
إبرة في كومة.. مواقع !!

نزع نظارته بعصبية وألقى بها على الطاولة أمامه، أرجع رأسه إلى الوراء وفرك عينيه بشدة، ثم ألقى بنظره بعيداً عبر الشباك «إنها شمس الصباح..!» يهمس لنفسه غير مصدق، لقد أمضى ليلته كاملة يجول المواقع الالكترونية يبحث عن ضالته، عن مقال عثر عليه بالمصادفة منذ عدة أيام ولم يكلف نفسه وقتها عناء حفظه، وها قد قضى ساعات طوالاً يعاود البحث عنه دون فائدة، قد تعمل نتائج هذا المنشور الالكتروني على اختصار أسابيع من الوقت المخصص لبحثه العلمي الخاص، «لا فائدة.. لقد اختفى!!» ينهض متثائباً ويرمي نفسه متعباً على السرير المقابل، لكن عجزه هذا سيمنعه بالتأكيد من النوم..

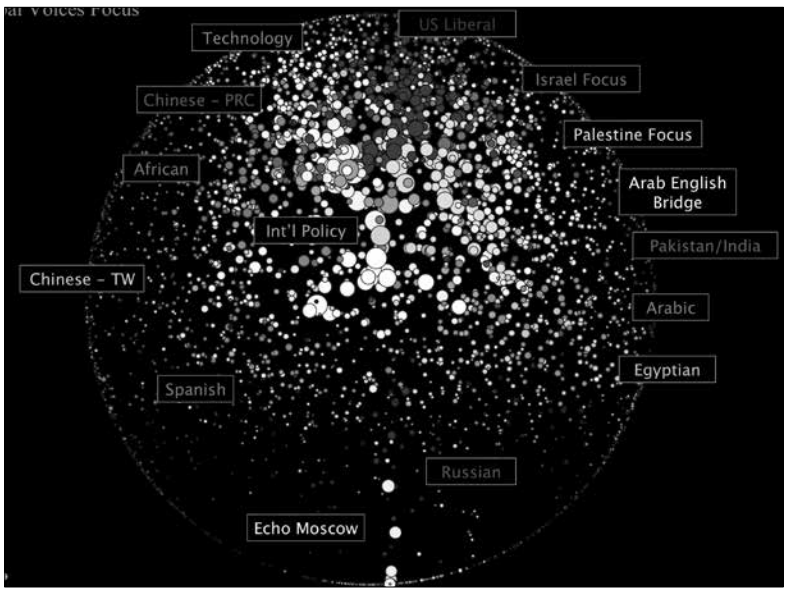

■ سمير حنا

حدث هذا مع الكثير منا، وربما في عدة مناسبات، إننا في حاجة دائمة إلى الشبكة الالكترونية العالمية لتجيب على العديد من الأسئلة اليومية في الحياة والعمل، لكننا ننسى أنها بطبيعتها مترامية الأطراف واسعة الآفاق كمكتبة كبيرة بلا فهارس ولا أمين عليها، وتكمن مفاتيح أسرارها في يد من يستطيع استثمار أدواتها على الوجه الأمثل، فقد تعرّف الكثير من المواقع عن نفسها على أنها الدليل الكامل والشامل لجميع صفحات الانترنت، لكن هذا بطبيعة الحال مستحيل تقنياً، فبصرف النظر عن محرك البحث الذي تستخدمه أو حتى مجموعة المحركات مجتمعة، فإنك لن تستطيع بحث المحتوى الكامل للإنترنت. ولهذا أسباب فنية وتقنية وهيكلية يمكن مناقشتها في وقت آخر. كما أن ما تقوم ببحثه هذه المحركات قد لا يكون محدثا بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري، الأمر الذي لا يتطابق مع ما تتضمنه إعلانات تلك المحركات.

لكن الجميع يستطيع اليوم ومن خلال البحث في الإنترنت الوصول إلى الدروس المجانية من أقوى الجامعات العالمية والتعرف على فرص الحصول على المنح الدراسية والحصول على مواد تدريبية مجانية تعزز التطوير الذاتي، بالإضافة لتدعيم البحوث والدراسات التي يعملون عليها والحصول على استطلاعات الرأي بعد التجوال الافتراضي حول العالم والتواصل وبناء شبكة العلاقات المهنية والشخصية، حيث ترتبط مهارات البحث التي يحتاجها أي من أولئك الباحثين في البيئة الرقمية بطبيعة البحث الذي يقوم به ومستوى العمق الذي يتطلبه، لتتنوع ما بين مهارات عامة أولية، والتي لابد لأي مستخدم للإنترنت امتلاكها للتعرف على الموضوعات التي هي ضمن اهتمامه العام، وما بين مهارات ذات صلة بنظام الاسترجاع، والتي تتطلب القدرة على التعامل مع نظم استرجاع المعلومات الآلية بأنواعها وفهم استراتيجيات البحث الآلي، و الخطط، والأساليب، وأدوات إجراء البحث والقدرة على تقييم نظم استرجاع المعلومات الآلية.

وبالتالي ، لا تبدو عملية البحث الرقمي بالبساطة التي ينظر إليها أغلب الناس فمثلا : قد تختلف النتائج من دقيقة واحدة إلى أخرى، ففي حال قمت بإعادة البحث مرة ثانية سوف تحصل على مجموعة مختلفة تماما من النتائج. لا تقلق، فهو ليس خطأك، وإذا كنت قد حاولت البحث في «جوجل» على سبيل المثال ولم تشعر بالرضا عن المخرجات التي أسفرت عنها عملية البحث، فليس من الخطأ أن تحاول التجربة مع المحركات الأخرى كبدائل لجوجل، والتي لا تتعامل مع خاصية التتبع أو الفلترة أو التخصيص، والعديد من الناس وجدوا نتائج أفضل عند استخدامهم محركات أخرى، والتي ربما تكون أفضل من النتائج التي يقدمها «جوجل»، كما أن بعض محركات البحث يطبق مبدأ التخصيص **Customization** أو الشخصنة **Personalization** وذلك بهدف بث المحتوى وفق سمات واهتمامات مجتمع المستفيدين. فيجب علينا أن نكون واعين تماما لهذا، وكيف يمكن أن يؤثر هذا على نتائج البحث. حيث تتم مراقبة ما كنت تبحث عنه، ثم تتم الاستفادة منه في تخصيص نتائجك والارتباطات الدعائية و الإعلانات، وفقا لذلك يتم تخزين هذه المعلومات في ملفات تعريف الارتباط على الكمبيوتر مما قد يحيد بنتائج البحث عما تريد، كما يبدو من المفيد استخدام أدوات البحث في وسائل الإعلام الاجتماعية للحصول على مزيد من المعلومات التي تمتاز بالدقة والتخصصية او استخدام الموقع أو المجال عند البحث في المواقع الكبيرة التي يبدو من المستحيل التنقل فيها.

لذا، قد يفاجأ صديقنا المنهك في اليوم التالي بقيام أحد زملائه في العمل بمساعدته بنجاح في البحث عن مقاله «الضال»، وقد يتمكن في وقت قياسي وبطباعة كلمات محدودة في محرك بحث خاص من الوصول إلى ما يريد، وهو ينظر مبتسماً في وجه صديقنا المصعوق، إن ما يقوم به ليس سحراً أو شعوذة، إنه نتاج خبرة جيدة في مجال «أصول البحث الرقمي» تنجم في الأساس عن دراية واسعة بالأدوات العديدة التي توفرها لنا شبكة الانترنت العجيبة، خلاصة المعارف الرقمية اليومية وبحر أسرارها.

صورة أقرب نجم من الشمس

نشر علماء الفلك الذين يعملون في تلسكوب "هابل" صورة فوتوغرافية لنجمة **Proxima** وهي أقرب نجمة من شمسنا تقع في برج القنطورس على بعد **4,22** سنة ضوئية، وهي من فئة النجوم التي سميت بالأقزام الحمراء. ويبلغ قطر هذه النجمة الصغيرة أكبر من قطر كوكب المشتري بـ**1,5** مرة فقط. رغم قرب هذه النجمة من المنظومة الشمسية فلا يمكن رؤيتها بالعين المجردة لسبب ضعف توهجها. تعتبر نجمة«**Proxima**» القنطورس جزءاً من منظومة ثلاثية تتضمن إضافة إليها ألفا القنطورس الأولى وألفا القنطورس الثانية. رغم أن هذه الصورة التقطت عام **1996** فإنها لم تنشر من قبل. وتقل كتلة هذه النجمة عن كتلة الشمس سبعة أضعاف. اكتشفت النجمة عام **1915**.

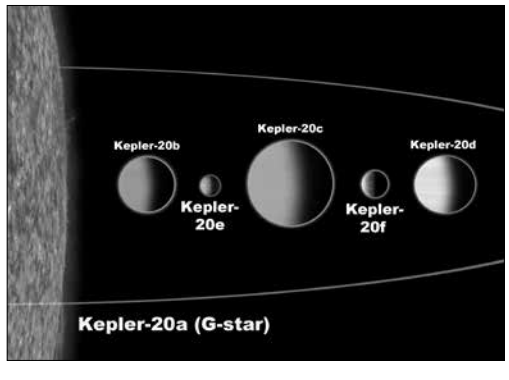

■ وكالات

أخبار العلم

هل الطين مصدر الحياة على الأرض؟

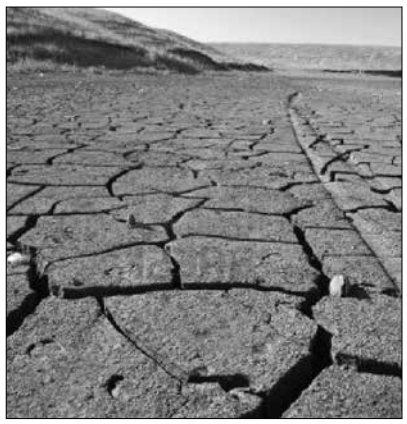

تقلق مسائل ظهور مختلف الكائنات الحية على كوكبنا الكثيرين منذ زمن بعيد. ومن الصعب تصور من أين انطلقت بداية أشكال الحياة على الأرض. طرح علماء أمريكيون روايتهم بشأن ولادة الحياة على الأرض. فحسب رأيهم، لا يستبعدون ولادة كل الكائنات الحية على الأرض من القشرة الأرضية القديمة، التي لعبت دور الحشوة «سيتوبلازم» ويعتقدون بأنه من المحتمل أن الأشكال البدائية للدهون تغلغلت في الطين وتعقدت في هذا الوسط الملائم لحين ظهور الأجسام الدقيقة. طبعا لم يقدم هؤلاء العلماء أي برهان أو دليل على نظريتهم، وبدون ذلك لا قيمة لما ذكروه من الناحية العلمية. ومن المحتمل أن الحياة جاءت من كواكب أخرى من خلال النيازك والكويكبات.

آلية إعادة الميت إلى الحياة

نجح علماء أمريكيون في التوصل إلى اكتشاف سر توقف القلب، ما يسمح بإرجاع النبض إليه ومن ثم إعادة المتوفى إلى الحياة، الأمر الذي يشكل نقلة نوعية في عالم الصحة والطب. بالإمكان ليس فقط إيقاف عملية الوفاة فحسب، بل والعودة بمراحلها تدريجيا إلى الوراء. يكمن سر إعادة النبض إلى القلب في درجة حرارة الإنسان المنخفضة، إذ إن انخفاض درجة حرارة الإنسان هي الضمان الوحيد لبقاء المخ نشطاً، من خلال تقليص احتياجه إلى الأكسجين، حتى الآن يعتبر توقف القلب المؤشر الرئيس على الوفاة، وبناء على الوقت الذي يتوقف فيه عن الخفقان تعلن الوفاة رسمياً. هذا الأمر أصبح من وجهة نظر العديد من المختصين «رؤية قديمة عفا عليها الزمن».

■ وكالات

«الأورويلية».. سلاح الدمار الشامل

«حين تكون الوظيفة الأساسية للخطب والكتابات السياسية هي الدفاع عن سياسات لا يمكن الدفاع عنها أو تبريرها في الواقع، تصبح اللغة التي تستطيع جعل الأكاذيب تلبس ثوب الحقائق أداة حتمية لضمان استمرار هذه النظم. وهو ما يؤدي بدوره إلى تدعيم هذه اللغة الفاسدة المضلّلة، وتقويتها حتى تُصبح مهيمنة ومسيطرة، بينما تُحارب اللغة الصالحة الكاشفة، بما يؤدي إلى اختفائها وتواريها» جورج أورويل

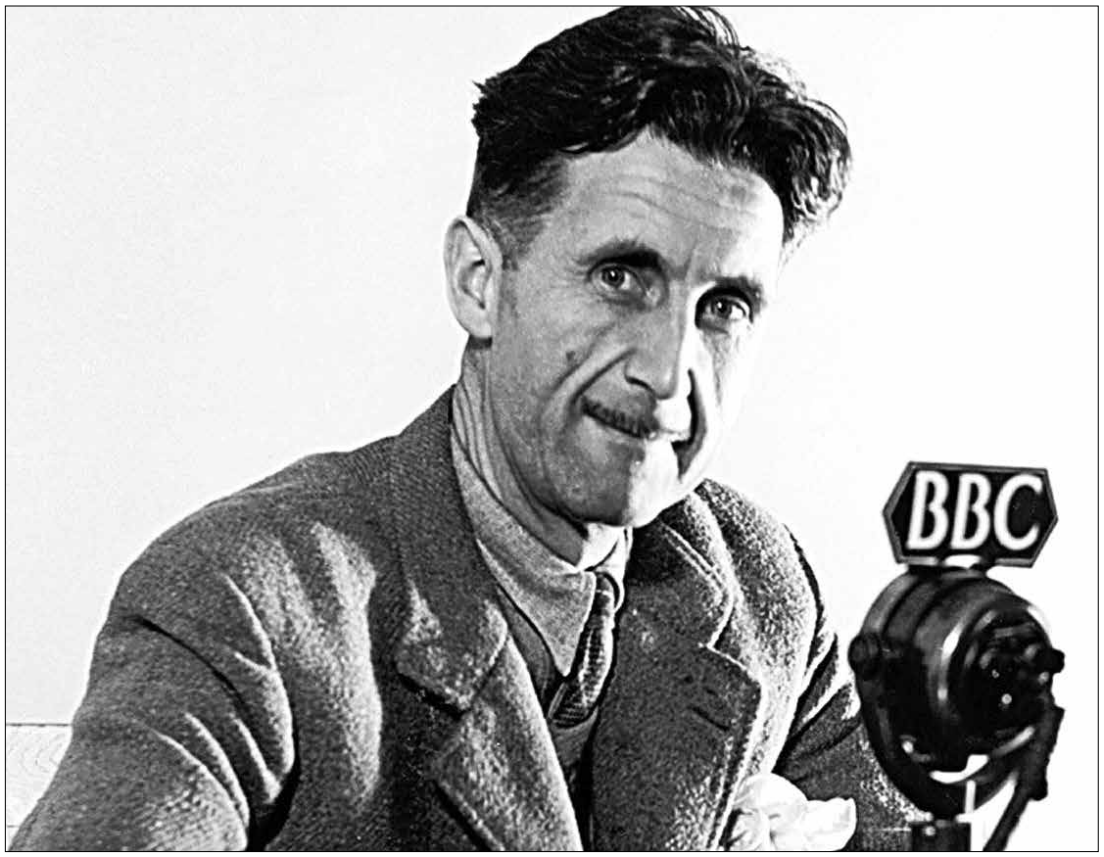

■ يسار صالح

تعود العلاقة بين اللغة والسياسة إلى قديم الزمان، ويمكن للمهتمين التواصل مع آثارها في النتاج الفكري للحضارات القديمة، حتى ارتبطت البلاغة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة كما في بلاد اليونان القديمة. وأخذ الفضاء الأكاديمي المعني بالعلاقة بين اللغة والسياسة يتمدد ببطء شديد، جاذباً إليه حفنة من الباحثين على مر السنين، والكل يبحث في الدور الذي تلعبه اللغة في تشكيل عقل الإنسان، وبناء معتقداته وأفكاره، وصياغة توجهاته وسلوكياته.

ربما كان المشروع الذي قدمه الكاتب والروائي البريطاني «جورج أورويل» لنقد لغة السياسة من أهم ما كتب في هذا المجال، حيث قام في مقاله الشهير «السياسة واللغة الإنجليزية» بتغطية جوانب العلاقة بين اللغة والسلطة من ناحية، واللغة والفكر من ناحية أخرى. وما زالت أفكاره هذه تدرس حتى بعد مرور أكثر من ستين عاماً على كتابة ذلك المقال، وأصبح مصطلح «أورويلي Orwellian»، ذائع الصيت يُطلق على اللغة أو الكلام أو التعبير الذي يمارس التضليل والتزييف، حيث وصف «جورج أورويل» الكتابات السياسية في وقته بأنها كتابات سيئة. ولم يلبث بعد قليل أن جعل فساد اللغة سبباً في حالة الفوضى السياسية التي رأى أن عالمه يعيشها. ومن ثمَّ رأى أن إصلاح اللغة السياسية يمكن أن يكون خطوة أولى نحو إصلاح السياسة، وتوصل إلى أن الحل يكمن في السخرية من عيوب تلك اللغة، وفضح عيوبها في كتابات رائدة واعية قد تؤسس لحالة نهضوية في السياسة واللغة على حد سواء.

على كل حال، ربما يفاجأ «أورويل» بما نسمعه يومياً من ضجيج المفردات والكلمات على مختلف المنابر، وسيرى إثباتاً قاطعاً على صحة نظريته وتجاوزها لحدود اللغة الإنكليزية التي بدأ بها في مقالته، وستطرق رأسه «لغة خشبية» على مصطلحات وقوالب معلبة تستند إلى مقدار ضئيل من الزاد الفكري، تبدو بلا روح ولا طعم، حتى أنك تستطيع التنبؤ بنهاية الجملة عند سماعك الكلمات الأولى منها، تهدف دائماً إلى الدفاع الأعمى عن فكرة لا تمت إلى أصول المنطق ولا تحوي أي قيمة أو رصيد فكري أو جماهيري.

وقد انقسمت اللغة إلى مفردات «سلبية» وأخرى «إيجابية» تحددها الانتماءات والأهواء السياسية، وظهرت «اللغة الدعائية» كوسيلة لفرض تحليل محدد حول خبر ما، ولتعبئة المستمعين والمشاهدين من الجماهير في أطر محدودة الأفق خدمة لمصالح إحدى الفئات دون الأخرى، ومن غير وجه حق في معظم الأحيان، وأصبح الكلام طريقة من طرق الخداع يراد منه منع الجمهور من الاستماع إلى خطابات أخرى، وازداد استخدام «الكليشيهات» والتعبيرات الجاهزة في الإشارة إلى الأشياء والوقائع المزعجة وغير المرغوب فيها بالتجريد الخبيث للكثير من المفاهيم على شكل شعارات مسمومة تلوي المنطق وتشوه الحقائق وباستخدام الكلمات المعقدة والدخيلة والاستعارات الرديئة غير القائمة على التشابهات الحقيقية بين الأشياء، لينتهي الأمر بقوالب جاهزة للخبر، ولغة ومصطلحات متفق عليها تُفرض على الجميع، حتى أصبح استخدام أحد أنماط تلك اللغة دليلاً على موالاة صاحب القول للتيار الذي تبنى ذلك النمط من الكلام.

والأخطر بحق هو ذوبان تلك المفردات في الوعي الشعبي للناس، لتتحول تلك القوالب المغلوطة إلى نمط وحيد للتحليل والتفكير عند البعض – مثل جملة «هي الحرية اللي بدن ياها؟!» التي درجت على الألسن. يبدو أن هذا هو الهدف الأول لبعض المنابر الإعلامية السورية والعربية والعالمية المرتبطة بأطراف الصراع الداخلي المحتدم والمراهن على استمراره وابتعاده عن أي حل سياسي حقيقي شامل، مما قد يؤسس لتشوه فكري مجتمعي واسع النطاق وعميق التأثير يستند إلى الحقد والكراهية وإلغاء الآخر في ساحة حرب أصبحت فيها الكلمة سلاحاً للدمار الشامل!

الشهداء الأحياء

■ رامي طه

لصديقي هواية عجيبة.. تختلف عن المألوف من الهوايات.. فقد اعتاد تجميع ما يجده في طريقه من مقذوفات وفوارغ الرصاص يلتقطها من على الطريق، دفعته الوحدة والانتظار الذي يعيشه وولعه القديم بالأشياء العسكرية للبحث عنها في الطرقات وتجميعها.. يتوقف عند كل رصاصة.. يتأكد من أن أحداً لن يراه.. محاولاً ألا يلفت الانتباه.. ثم يخطفها ويحتفظ بها.. بظن منه أن اقتناء هذه «الأشياء» جريمة لا تغتفر.. في إحدى المرات جرب أن يأخذها أمام الآخرين.. أدار الأمور في عقله قائلاً في نفسه: «لست مجرماً، ولست من أطلقها، المجرم من أطلقها، وكان يعرف من ستقتل، وأين ستسقط؟» حزم أمره وألقى بالرصاصة في جيبه.

كبرت مجموعته وازداد عدد الرصاصات والمقذوفات، بأنواعها المختلفة.. من «الكلاشينكوف» إلى مقذوفات رشاش «بي كي سي» وغيرها.. سألته وأنا أتفحص مجموعته الواسعة: «ما هذه الهواية الغريبة؟ ما الذي تريده من تجميعها؟؟».

« أجمعها بلا هدف» أجاب وهو يمسح الغبار عن طلقة قديمة «لا يدفعني سوى حبي للأدوات العسكرية ولكنني اليوم عندما أتأمل مجموعتي هذه، تخطر في بالي الكثير من الأفكار».

سألته مستغرباً: «ماذا تعني؟».

«هذه الرصاصات يا صديقي أرحم بكثير من أخواتها، لقد أخطأت هدفها وتمردت على إرادة صاحبها، قدمت الحياة بدلاً من الموت» أجابني على عجل، وتركني أعاود التأمل في مجموعته ، لكن كلماته بقيت عالقة في رأسي.

«تحمل كل من تلك القطع المعدنية قصة مثيرة، ترى من أطلقها؟ ولماذا؟ هل يجوز أن تسلب تلك الرصاصات حياة أحد؟ هل يبدو القتل بها عادلاً؟ من الشهيد ومن القتيل؟.. ومن القاتل؟».

غرقت مع جميع تلك الأفكار حتى أيقظني صوت التلفاز، ترك صديقي ما في يده ليرفع الصوت، مشاهد قديمة جديدة لأناس تبحث وسط الغبار والركام والدموع عن أشلاء أحبائها، تذكرت رصاصات صديقي، شعرت بقليل من الخجل، فالأسئلة الكبيرة تدور في البال بعيداً عن هموم البسطاء من الناس، فهم يموتون يومياً دون رصاص، ومن لم يمت به مات قهراً وحزناً وهو على قيد الحياة، لا رحمة لأحد، والكثيرون ماتوا ويموتون كل يوم.. يتحملون بضيق كل الثقل الذي رمتهم به الحياة، أولئك الذين يموتون في اليوم أكثر من مرة من الذل الذي يعيشونه ربما يستحقون لقب الشهيد.

من ذبح ابنه أمام عينيه، من دمر بيته وشقاء عمره، من تهجر في بلده وأصبح يتنقل هائماً على وجهه، من يتحمل هموم الحياة وقسوة التفاصيل في الحياة اليومية، من مر عليه كل هذا وأكثر، و مازال يؤمن بوجود حل ما ينقذ ما تبقى له، من غادر هذه الحياة ارتاح، ولكن هؤلاء الذين مازالوا يعيشون ويحلمون ويتحملون ويأملون بغد أفضل.. شهداء أحياء.

لم ينتظر صديقي طويلاً.. أطفأ التلفاز بسرعة.. وعاد إلى مسح قطع الرصاص بعصبية.. إنها رصاصات التمرد على الموت.. «لهذا يفضل صديقي هذه الهواية عن غيرها!!».

فيلم «الصنابير»..

انتفاضة طلاب المدارس العسكرية

عرض منذ أيام على بعض الفضائيات فيلم درامي اسمه الصنابير، وهو فيلم قديم يعود إخراجه إلى العام 1981 في هوليوود ومن بطولة جورج سي سكوت وتوم كروز وتيموثي هوتون وروني كوكس وإخراج هارولد بيكر.

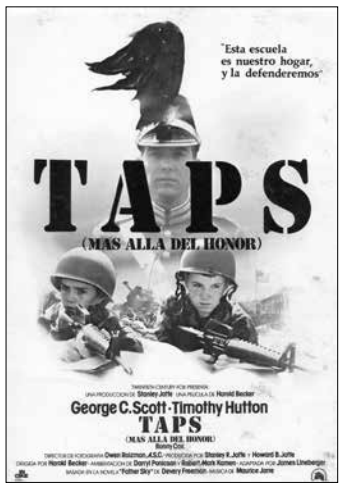

■ آلان كرد

ويروي الفيلم قصة مجموعة من طلاب المدارس العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية والذين تتعرض مدرستهم إلى مؤامرة للسيطرة عليها من كبار أصحاب شركات المضاربات العقارية بالتحالف مع بعض المتنفذين من الضباط الكبار، وعرضت مدرستهم في مزاد علني لتتم خصخصتها، وتهدم المدرسة ويبنى على أرضها شقق لأصحاب الشركات الكبيرة.

هؤلاء الطلاب العسكريون والذين يقررون في لحظة ما تولي أمر مدرستهم من أجل إنقاذها من الإغلاق والخصخصة وإنقاذ مستقبلهم فيقررون الإضراب واحتلال المدرسة، ويقومون بطرد الموظفين والضباط القائمين على إدارتها، وتأتي الشرطة لفض الإضراب بالقوة فيستولي الطلاب على أسلحة المدرسة، ويدور إطلاق النار في المكان.

هكذا وجد طلاب المدارس العسكرية أنفسهم فجأة في خضم انتفاضة للدفاع عن حقوقهم في الحياة والدراسة والعمل في وجه الخصخصة الليبرالية الرأسمالية ووضعوا أنفسهم في موقف ضد مجمل نظام النهب الرأسمالي القائم في الولايات المتحدة الأمريكية.

جاءت أكثر من مئة عربة مصفحة من الجيش وقوات إضافية من الشرطة، وحاصرت المدرسة واستنفرت السلطات المحلية والفيدرالية، واستعد الطلاب للمواجهة، وأقاموا المتاريس للدفاع عن المدرسة، وأخيراً دارت معركة سقط فيها العديد من الطلاب، وخسروا معركتهم في منع خصخصة المدرسة.

يسلط هذا الفيلم الذي تدور أحداثه عن انتفاضة طلاب المدارس العسكرية الضوء على الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للعسكريين وطلاب المدارس العسكرية، وأن تطورات الصراعات الطبقية قد تحملهم على الانتفاضة في لحظة ما أثناء ازدياد الضغط عليهم أو سلبهم حقوقهم في الحياة والعمل والحياة الكريمة.

يوميات مواطن..!

■ زهير مشعان

الحاجز رقم 18

تحقق الحلم بعد غياب طويل، وأصبح المهندس محمود قادراً على الذهاب إلى دير الزور وتحقيق رغبة والدته في رؤيته هو وأطفاله، تتحدث دوماً عن خشيتها من أن تموت قبل أن تراهم. لا موعد للموت في هذه الأيام، لا يفرق بين صغير وكبير بعد أن أصبح القصف والقنص والجوع العنوان الأكبر، وتعددت وسائل الموت وتجاوزت أشكاله المألوف، لدرجة وصلت بالبعض إلى الاستغراب عندما يسمع خبر موت أحدهم «طبيعياً» مرضاً أو كبراً في السن.

هرب محمود بأطفاله إلى دمشق بعد أن أصيبت الصغيرة بشظية في رأسها من قذيفة «معروفة» الهوية.. تاركاً والدته التي رفضت مغادرة بيتها إلاّ إلى القبر.. على أن يعود إليها بعد معالجة صغيرته المصابة، لكنه لم يستطع الوفاء بوعده، بعد أن علم أن اسمه بات على حواجز الطرفين، ولكنه قرر العودة أخيراً وليكن ما يكون.. وعندما وصل اتصل بأصدقائه فرحاً: «لقد نفذنا..!!».

أمضت العائلة اسبوعاً في حضن الأم الدافئ، وحان وقت العودة، ركبوا الباص في السادسة صباحاً بعد أن أنبأهم سائق الباص بضرورة سلوك طريق مغاير لأنّ الطريق الرئيسي مقطوع بسبب الاشتباكات، ومع ذلك لم يكن الطريق خالياً من الحواجز كالعادة، فكان الأول من حصة «داعش» وعند انتهاء التفتيش عن العسكريين والمؤيدين أخرج «الداعشي» ورقة أعطاها للمرافق «سأراها معك عند عودتك.» هز البندقية مهدداً أمام وجهه. فرد معاون السائق مذعوراً: «حاضر يا شيخ» ووضعها تحت سجادة الصلاة الموجودة في مقدمة الباص، وتابعوا السير، وتتالت الحواجز.. هذا للنصرة.. وهذا للجيش الحر.. حتى وصولهم إلى تدمر، حيث بدأ تتالي حواجز «الرسمية».. إلى أن وصلوا إلى الحاجز الأخير الذي يحمل الرقم 18، و كان الركاب يكثرون الدعاء قبل كل حاجز ويتنفسون الصعداء بعده ، وفي كل الحواجز كان السائق يدفع «المعلوم» مؤكداً للركاب أن ذلك كان المبرر لرفع الأجور إلى 1800 ليرة، بعد أن كانت 350 فقط..

لكن أحداً لم يكن قادراً على رد شر الحاجز 18، فقد حمل معه ما كانوا يخافون منه و ما لم يتوقعونه..

فبعد التفتيش والتدقيق في ملامح الجميع نزل العنصر فارتطمت يده بسجادة الصلاة، ووقعت وسقطت معها تلك الورقة البيضاء.. فالتقطها بسرعة وبدأ بقراءتها بصوت عالٍ، وإذ به يحمل المنشور المفروض على المعاون ويصرخ قائلاً: «ما هذا ولك؟؟» صرخ «العنصر» في وجه المعاون، فرد الأخير متلعثماً: «والله أعطاني إياه هذا المسلح من داعش وهددني أنه سيراه معي عند عودتنا».. اسأل السائق «.. اسأل الركاب».. فصرخ السائق على الفور: «لم أره من قبل يا سيدي..».

تلفت الركاب ونقلوا أنظارهم فيما بينهم لتستقر في الأرض.. لم يتجرأ أحد منهم على الوقوف إلى جانبه.. أنزلوه وبدأت الحفلة والصراخ يتعالى من السائق ومعاونه، رغم محاولات امرأة عجوز توضيح الموقف، وانتهى الأمر بوضع السائق والمرافق «مطمشين» في سيارة.. واضطر الركاب إلى ركوب كل سيارة وباص عابر للوصول إلى دمشق بعد أن تم الحجز على الباص، وفي المساء اتصل بي صديقي محمود وهو يقول بصوت خافت: لقد نفذنا مرةً أخرى..

اكتشافات أثرية جديدة بجنوب مصر

قالت وزارة الدولة لشؤون الآثار بمصر يوم الخميس الماضي إن بعثة مصرية إسبانية فرنسية اكتشفت بالبر الغربي بالأقصر الجنوبية تمثالين من الجرانيت الأسود أحدهما يحمل نقشاً باسم تحتمس الثالث أبرز الملوك المقاتلين في مصر القديمة إضافة إلى مجموعة أخرى تحمل اسمي اخناتون ورمسيس الثاني.

وينتمي تحتمس الثالث واخناتون إلى الأسرة الثامنة عشرة أما رمسيس فهو أبرز ملوك الأسرة التاسعة عشرة وكلتا الأسرتين تشكل ما يطلق عليه علماء المصريات عصر الإمبراطورية المصرية أو الدولة الحديثة «1567–1085 قبل الميلاد».

وقال محمد عبد المقصود رئيس قطاع الآثار المصرية في البيان إن البعثة كشفت عن أجزاء لأعتاب من الحجر الجيري تخص مباني المعبد الجنائزي في البر الغربي بالأقصر الواقعة على بعد نحو 690 كيلومترا جنوبي القاهرة ويوجد بالبر الغربي مقابر أغلب ملوك الفراعنة المنتمين إلى عصر الإمبراطورية.

وأضاف أن أعتاب المعبد تحمل مناظر ونقوشا نفذت «بعناية ودقة فائقة وهي السمة المميزة للفن الشائع في أوساط الأسرة الثامنة عشرة» وأن المعبد ظل يستخدم حتى عصر رمسيس الثاني.

وقال إن العثور على مجموعة أختام لأخناتون الملقب بفرعون التوحيد يرجح أن المعبد كانت تقام فيه الطقوس الدينية في بداية حكم أخناتون.

والملك أمنحتب الرابع الذي أطلق على نفسه اسم أخناتون تولى الحكم عام 1379 قبل الميلاد وتمرد على سلطة الكهنة وغير ديانة آمون إلى ديانة آتون التي كان رمزها قرص الشمس ونقل عاصمة الدولة إلى أخيتاتون «تل العمارنة في محافظة المنيا» شمالي العاصمة طيبة «الأقصر حالياً» وانتهى حكمه نهاية غامضة عام 1362 قبل الميلاد.

■ رويترز

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731
دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 15/11/ 2013» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 3/12/2011

عذراً يا جدي

■ وائل زيتون

عندما كنت في الخامسة من عمري، في غرفة جدي الصغيرة، تلك الغرفة التي كانت مختلفة تماماً عن باقي الغرف في بيتنا آنذاك، الجدران العفنة، الرطبة، تحمل صور لأناس مخيفين، خالية من الأثاث لا يوجد سوى الكتب، سألت أمي وقتها: ألن يحزن جدي في قبره حين يرانا نحرق كتبه ولماذا نحرق تلك الكتب؟

نظرت أمي إليّ بعيون شاردة، وكأن ليس لديها جواب مقنع عن سؤالي البريء وقالت بحزم: إن أتى رجال المخابرات ووجدوا هذه الكتب سيحرقون البيت بأكمله وسيضعون أباك في السجن، لن يحزن جدك، فهو لا يريد لأبيك أن يقضي ما بقي من عمره في السجن، فجدك يعرف جيداً ما معنى كلمة سجين سياسي لأنه سجن كثيراً على يد رجال «المكتب الثاني».

أخذت أتصفح كتاب سميك، علّي أجد شيئاً يقنعني أن تلك الكتب تستحق الحرق لكنني لم أفهم كلمة واحدة.

أخذت أمي الكتاب من يدي وقالت بلؤم: «توفي جدك في العام ذاته الذي ولدت فيه، وكأنه لم يريد أن يموت قبل أن يعطي الراية لحفيده!! هيا ساعدني في حمل تلك الكتب إلى السطح لنكمل حرقها». لم أفهم مما قالته شيئاً سوى أننا سنستمتع بإشعال النار، كان حبي للعب وخاصة بالنار قد أنساني تلك التساؤلات وأنساني صور الرجال المخيفين على الجدران.

لم نحرق الكتب فقط، بل كان هناك مقالات وخواطر أيضاً، ومن بين تلك الأوراق المصفرة وجدت ورقة أخذتها وخبأتها، فهي صغيرة ويبدو أن كلماتها مفهومة.. سأقرؤها، بعيداً عن عيني أمي، حين أستطيع.

لكن خوفي مما قالته أمي جعلني أنسى إخراج تلك الورقة لاحقاً، مضت اثنتا عشرة سنة وما زالت الورقة تختبئ في المدخنة، وأصبحت في السابعة عشرة من عمري، وأصبحت أعي تماماً ما معنى سجين سياسي ومخابرات ومكتب ثاني، وخاصة أن البلاد تمر بأزمة، والناس اليوم تستنشق السياسة مع الهواء.

صرت أفكر، حُبس جدي منذ سنين، هل كان «النظام» غير راض عنه؟! وهل يعقل أن جدي كان معارضاً، ولكن أنا لم أسمع بكلمة «معارضة» إلا منذ سنة تقريباً! وجدي توفي عام 1995.. غريب، إن لم يكن معارضاً لماذا أحرقنا كتبه إذاً؟ ماذا كان في تلك الكتب؟ تذكرت لقد خبأت ورقة كان قد كتبها، سأخرجها وأقرأها: «تحية رفاقية وبعد، أنا لا أعلم من سيقرأ هذه الورقة لكن، في هذه الغرفة كنز حافظوا عليه».

شعرت بحرقة قوية في صدري، نظرت إلى صورة جدي المعلقة على الحائط لكني لم أقو على إطالة النظر «كم كنت أحمق يا جدي، لم أقرأ وصيتك إلا بعد أن أضعت الكنز وحرقت الكتب». جلست في غرفتي وحيداً طوال الليل أقلب الورقة الصغيرة في

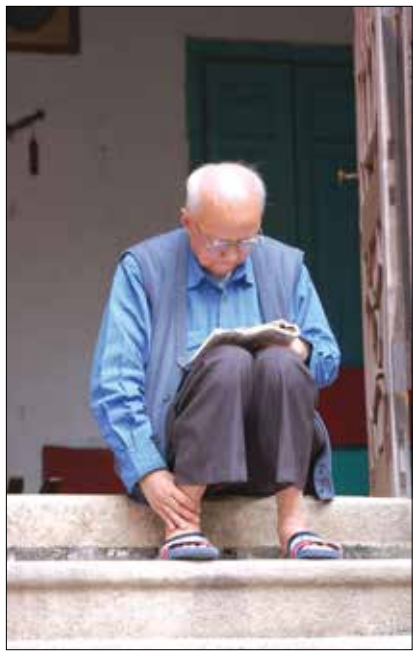

يدي، لم أعد قادراً على كتمان هذا السر الذي يخنقني، فاقتربت مختنقاً من أمي بعد طلوع الصباح، ناولتها الورقة «هذه من جدي!»، قرأت الرسالة ثم مسحت دمعتها، وابتسمت وقالت: «جدك كان عنيداً بحق..» ثم نهضت بسرعة وجلبت كتاباً سميكاً بدا مألوفاً للغاية، أعادني غلافه الأسود المنمق عدة سنين إلى الوراء، إنه من مكتبة جدي! نظرت إلى أمي مذهولاً وهي تناولني الكتاب الذي لم تقو على حرقه وقتها، «إنه الأول في مكتبك الخاصة.. عليك أن تكمل قراءته متى استطعت.. لكن إياك... إياك أن تخبر أباك...».

تعلموا من المكسيكيين!

ناشد عدد من المثقفين منظمي معرض «معرض الكتاب الدولي» في مدينة غوادالاخارا في المكسيك، أحد أهمّ الأحداث الثقافية السنوية في أميركا اللاتينية، لدعوة فلسطين كضيفة شرف في عام 2014.

وجاء في البيان الذي نُشر في جريدة La Jornada المكسيكية ووقّع عليه عدد من المثقّفين من المكسيكيّين وآخرين من دول أميركا اللاتينية، أن «قيام دولة إسرائيل تَسبّب بنكبة الشعب الفلسطيني وحكم عليه بالمنفى، والقهر، والسلب...» لقد تمّ القضاء على التعايش العربي اليهودي من خلال إنشاء دولة تقوم على أساس الإقصاء العرقي والثقافي، وتنفي حق الشعب الفلسطيني المشروع بإقامة دولته والعيش في أرضه». وتابع البيان إن الموقّعين يدعون إلى «سياسة تقوم على التفاهم، لا على القوّة العسكريّة والحيَل الدبلوماسية، وإلى سيادة قِيَم الأخلاق والعدالة..» أمّا بالنسبة إلى معرض الكتاب في غوادالاخارا الذي ستَحلّ عليه إسرائيل ضيفة شرف هذا العام، فسيكون خالياً من أيّ موقف يربط بين الأخلاق والسياسة، لأنّ أصحاب هذا الموقف من الكتّاب الإسرائيليين لن يكونوا موجودين في غوادا لاخارا لأنهم غير مستعدين لتمثيل سياسات إسرائيل الاستعمارية والمؤسسة على الفصل العنصريّ». وانتهى البيان بمناشدة المنظّمين للاحتفال بفلسطين كضيفة شرف العام المقبل.

وتشمل قائمة الموقّعين: الباحثة في علم الفقه سيلفانا رابينوفتش؛ الشاعر إدواردو موشيس؛ الشاعر ساءول إبارغوين المنفيّ من الأوروغواي؛ المحلّل النفسي نيستور براونستيين المنفي من الأرجنتين؛ التشكيلي ماركوس ليمينيس؛ المفكّر هيكتور دياز بولانكو؛ والباحثة في الأدب الإسباني وأدب ميغيل دي سيرفانتس مارغيت فرينك فرويند. وسيُفتتح معرض غوادالاخارا في 30 تشرين الثاني «نوفمبر» بحضور الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز والكاتب البيروفي صاحب «نوبل» ماريو بارغاس يوسا .

■ وكالات

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

طقوس
الخسارات الصغيرة

أين ضاعت تلك المتع الصغيرة؟ وكيف خسرنا جرعات الأمل القصيرة المدى والمبتورة مثل إجازات ساعية؟ هكذا وبسرعة فقدنا تلك المباهج البسيطة والتي كانت ذات يوم قادرة على إعادة شحن النفس وتجديد الطاقة مرة بعد أخرى، لن يكون في وسع المرء تذكر كل تلك المكاسب و«الامتيازات» التي أمعنّا سابقاً في استهلاكها بغير بحساب، وأسرفنا في تبذيرها كأنها موارد متجددة!

إلى أي حد تقزمت طقوس «الترفيه» والتنفيس اليومية؟ وكيف فقدت لمستها المفرحة على أصحاء الكادحين؟ أ لأن الأشقياء منهم قد زايلهم منذ زمن ذلك التأثير«المبتّج» لمتعة الطقوس اليومية؟

الجميع عاودتهم آلام الأمراض المهنية أو الطبيعية، أوجاع في الظهر والجانبين، صداع مزمن، وربما نفخة وألم في القلب! دوّن أحد الأصدقاء في قائمة طويلة بعض هذه المفقودات العادية من الطقوس –المتع، جعلها في صحيفة ملونة علّقها فوق فراشه، نقرأ بعضها مع الملاحظات المرافقة:

قهوة صباحية مع سيكارة ألمانية فاخرة «استبدلت بلفافات غليظة من نوع: عربي ثقيل جداً»، كأس شاي ودقائق تأمل فاعل مسروقة من وقت العمل «بقيت كما هي، غير أن التأمل أصبح مخموراً ونوعية الشاي «الفرط» سيئة للغاية»، قيلولة صغيرة بعد الغداء «يا إلهي: أنا متخم من النوم السيئ! أيقظوني قبل الثامنة!»، أنشطة متنوعة في المساء، قراءة كتاب، أو تصفح النت، الخ..«لا مشكلة إذا لم تنقطع الكهرباء، بس بكل الأحوال عقلي مو معي!». السهرة الأسبوعية الإلزامية مع الأصدقاء «استبدلت بلقاء نهاري – طقة الظهر– غير دوري وكئيب، نظراً للأوضاع الاقتصادية والأمنية، اللهم إلا إذا كان اللقاء لوداع أحد المسافرين» ...

على هذا المنوال يتابع صديقنا السرد مفهرساً خسائره الصغيرة في صحيفته الملونة، يقول مبتسماً: آلام إدراج الخسائر «الصغيرة» أهون من آلام احتساب الخسائر «الكبيرة» وهذه لها من «يجدولها» من الكبار! يحدّث صديقنا كل يوم لوحة طقوسه–متعه«المتواضعة»، يحك كلمات أو جملاً ليستبدلها بأخرى، ويغني لها: «يا عمي أنا ما تغيرنا، إنتو اللي تغيرنا!».